# التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية
# (١٩٩١-٢٠٠٦)


إعداد
حمد عدنان الخالدي

المشرف
الدكتور عمر الحضرمي


قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية


كلية الدراسات العليا
الجامعـــة الأردنيـــة


أيار، ٢٠٠٧


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**قرار لجنة المناقشة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## إهداء

**إلى أمي الغالية ... حفظها الله**

**إلى أبي الغالي ... أطال الله عمره**

**إلى أشقائي جميعاً ... أدامهم الله عوناً وذخراً**

**أهدي هذه الرسالة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## شكر وتقدير

أتقدم بجزيل والشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذي الدكتور عمر الحضرمي المشرف على هذا العمل والذي كان لنصائحه وإرشاداته الفضل الأكبر في إعداد هذه الدراسة، ولما بذله معي من جهد ومساعدة طيلة فترة إعدادي لهذه الدراسة .

والشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بمقترحاتهم وتعليقاتهم وإرشاداتهم القيمة التي سيكون لها الأثر الأكبر في إخراج هذه الدراسة بالصورة الأكاديمية المرجوة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الجامعة الأردنية الأم التي تحتضن أبناءها من داخل الأردن ومن خارجه بكل حب ووفاء. وللأساتذة الأفاضل أعضاء قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية الشكر الموصول على جهودهم الخيرة والمتميزة في خدمة العلم والمتعلمين.

***والشكر كل الشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود .***

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **قرار لجنة المناقشة** ..... | ب |
| **الإهداء** ..... | ج |
| **شكر وتقدير** ..... | د |
| **فهرس المحتويات** ..... | هـ |
| **الملخص باللغة العربية** ..... | و |
| **المقدمة** ..... | ١ |
| **الفصل الأول: محددات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية** ..... | ١٣ |
| المبحث الأول: المحدد التاريخي..... | ١٤ |
| المبحث الثاني: المحدد الديني..... | ٢٩ |
| المبحث الثالث: المحدد العرقي والديموغرافي (السكاني)..... | ٣٥ |
| المبحث الرابع: المحدد الجيواستراتيجي (الجغرافي) ..... | ٤٨ |
| المبحث الخامس: المحدد الاقتصادي..... | ٥٥ |
| المبحث السادس: المحدد الأمني..... | ٦١ |
| المبحث السابع: المحدد العسكري..... | ٦٥ |
| **الفصل الثاني: مفهوم القوة النووية وخطورتها**..... | ٧١ |
| المبحث الأول: مفهوم القوة النووية ونشأتها وتطورها وانتشارها..... | ٧٢ |
| المبحث الثاني: دور القوة النووية في العلاقات الدولية..... | ٨١ |
| المبحث الثالث: تطور البرنامج النووي الإيراني..... | ٩٤ |
| المبحث الرابع: أثر القوة النووية الإيرانية على مكانتها الإقليمية والدولية..... | ١٠٥ |
| **الفصل الثالث: مخاطر التسلح النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربية** ..... | ١١٥ |
| المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي..... | ١١٦ |
| المبحث الثاني: الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرامج التسلح الإيرانية على أمن الخليج..... | ١٣١ |
| المبحث الثالث: ردود الفعل الدولية على التسلح الإيراني..... | ١٤٧ |
| **الاستنتاجات والتوصيات**..... | ١٦٥ |
| **المراجع** ..... | ١٦٨ |
| **الملخص باللغة الإنجليزية** ..... | ١٨٣ |


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (١٩٩١-٢٠٠٦)

**إعداد**
**حمد عدنان الخالدي**

**المشرف**
**الدكتور عمر الحضرمي**

## ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي ستترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة، خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل. إضافة للتعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي.

وقد انطلقت الدراسة من فرضيتين رئيسيتين هما:

***أولاً***: كلما ازداد مستوى تسلح الدول زادت خطورتها، وخلقت بؤراً مُهيأة للتفجر.

***ثانياً***: كلما ازدادت خطورة الدولة، خلقت حولها فلكين أحدهما يخاف منها وآخر يلتجأ إليها، مما يعني وجود المزيد من الأعداء، وبناء المزيد من الأعداء.

وظهر من خلال الدراسة أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع الفعال ضد خصومها والقوى الإقليمية والدولية عموماً، والحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة.

ومن هنا تستشعر دول الخليج العربية الخطر الذي يمكن أن يتهددها بشكلين مختلفين أحدهما مباشر يتمثل باستهدافها من قبل إيران كما استهدفت العراق الكويت سابقاً مستغلة التفوق الواضح في ميزان القوى بين البلدين، والآخر بشكل غير مباشر من خلال اندلاع المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي على أرض الخليج على شكل حرب خليجية رابعة تدفع دول الخليج العربية ثمنها باهظاً كما حدث في الحروب الثلاث السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المقدمة**

إن توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية منذ عهد الشاه تعكسها رؤية طهران الاستراتيجية لدورها الإقليمي، وأنها قوة إقليمية لها مصالحها وعلى الآخرين التعامل معها من هذا المنطلق، ويستدل على ذلك باحتلال إيران الجزر الإماراتية الذي بدأ وتطور في عهد الشاه واستمر من دون حل في عهد الجمهورية الإسلامية حتى اليوم، غير أن السياسة الخارجية الإيرانية في العقد الأخير، ولاسيما بعد أن تولى الإصلاحيون الحكم عام ١٩٩٧م، أصبحت أكثر براجماتية تهدف بالأساس للحفاظ على النظام الإسلامي وضمان استقراره، ومن ثم بدأت طهران تتجه لدعم وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى وفي القلب منها دول العالم الإسلامي وبالذات دول الخليج العربي.

ومثل هذا التوجه قوبل بإيجابية من جانب الدول الخليجية وتمت ترجمته عمليًا من خلال العديد من الاتفاقيات الأمنية والبروتوكولات ولجان التنسيق المشتركة، التي تغطي مجالات شتى في العلاقات بين الجانبين اقتصادية وتجارية وعلمية. وشهدت هذه المرحلة الجديدة من العلاقات زيارات متبادلة لكبار المسؤولين في الجانبين. ومع أنه من وقت لآخر تصدر تصريحات من هنا أو هناك تساهم في توتير العلاقات الإيرانية – الخليجية، لكن ذلك لم يصل إلى خلق أزمة بين الطرفين.

وفي السنوات الأخيرة ومع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني إقليمياً ودولياً، أصبح موضوع التسلح الإيراني، خاصة في المجال النووي، يثير المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي، لكن ليس ثمة موقف رسمي محدد من دول المجلس إزاء هذا الملف الخطير، ويبدو أنها تراهن على حل هذه الإشكالية من خلال القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي طالما اعتمدت عليها في الحفاظ على توان القوى في المنطقة، إضافة إلى رغبة دول المجلس في الحفاظ على درجة جيدة من العلاقات الإيجابية مع إيران –خاصة بعد وصول المحافظين إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٥م، خوفاً– من تحول أو تغيّر الظروف الإقليمية في المنطقة، لا سيما وأن الموضوع العراقي يهيمن على أجندتها في الفترة الراهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح ومحاولة إكمال برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها، خاصة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيداً أن السلاح النووي أو هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها كما حصل مع كوريا الشمالية التي نجحت في ذلك عملياً، وبعكس ذلك كانت حالة العراق الذي لم يتمكن من امتلاك هذه القدرة النووية، وانتهى إلى الخضوع للاحتلال الأمريكي.

بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن لها دول المجلس التي وان لم ترفض علناً حق إيران في التسلح النووي سلمياً، إلا أنها تعتبر نفسها في مهب التهديد إن وصلت إيران لمرتبة الدول النووية في العالم، ناهيك ذلك عن خطر هذا التسلح على القضايا العالقة بين الطرفين، خاصة قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران وما سينعكس عليه الوضع في المفاوضات القائمة بين الطرفين بهذا الخصوص.

**أهمية الدراسة**

تنطلق الدراسة من عدة مستويات من الأهمية، فهناك الأهمية الأمنية التي يفرضها التسلح النووي الإيراني على المنطقة، وكذلك الأهمية الاقتصادية والأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، إضافة للأهمية الدينية الكبيرة في العلاقات العربية الإيرانية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالأهمية العرقية الإثنية.

ومن هنا تتأتى أهمية هذا الموضوع لإلقاء الضوء على أثر التسلح الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الأمنية والسياسية، وكذلك لمعرفة مستقبل البرنامج النووي الإيراني الذي خلق أزمة إقليمية في المنطقة وجهود أمريكية – إسرائيلية كثيفة لفرض واقع جديد في المنطقة يصب في عزل إيران عن واقعها الإقليمي ومنعها من الدخول إلى النادي الدولي النووي، مما يؤثر على طبيعة التحالفات الإقليمية المطلوبة خليجياً مع إيران والقوى الدولية المتحكمة في أجندة المنطقة، منعاً لوقوع حرب جديدة في المنطقة، تتفاقم جرائها الأخطار التي تواجهها دول المجلس بعد احتلال العراق وتردي الأوضاع الأمنية فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**صعوبات الدراسة**

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، أهمها:

أ) الصعوبات التي يواجهها أي باحث في المواضيع الأمنية والعسكرية لكونها تحتاج إلى فهم عسكري متعمق، وهذا ما حاول الباحث أن يغطيه بمراجعة المصادر التي تتحدث في هذا الموضوع.

ب) مشكلة عدم توفر المراجع المحايدة بشكل علمي ودقيق، إذ أن كل جانب يتناول الموضوع من زاوية تتوافق مع مصالحه ورؤياه وأهدافه.

ج) إن الموضوع حديث ومتحرك، لذا فإنه يصعب رصده على صورة الإجمال، ففي كل يوم هناك أمر جديد يقوم أو يحدث.

**فرضيات الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين هما:

***أولاً***: كلما ازداد مستوى تسلح الدول كلما زادت خطورتها، وخلقت بؤراً مُهيأة للتفجر.

***ثانياً***: كلما ازدادت خطورة الدولة، كلما خلقت حولها فلكين أحدهما يخاف منها وآخر يلتجأ إليها، مما يعني وجود المزيد من الأعداء.

وعن الفرضيتين الرئيسيتين تتفرع مجموعة من الفرضيات الفرعية:

***أولاً***: أن بعض الدول تحاول أن تلعب أدواراً قيادية في مناطقها الإقليمية.

***ثانياً***: أن الدول توظف جميع إمكانياتها في سبيل تحقيق أهدافها، ولكن تكمن الخطورة في عدم قدرة هذه الدول على إدارة هذه الإمكانيات.

***ثالثاً***: ليس بالضرورة أن تتطابق مصالح الدول في الإقليم الواحد، لذا فإن احتمالات الصراع واردة، كما هي احتمالات التعاون.

**أسئلة الدراسة**

وحتى يمكن فحص الفرضيات السابقة، وجد الباحث نفسه أمام مجموعة من التساؤلات التي حاول الإجابة عنها، هي:

١. ما حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية؟

٢. ما نوعية الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها إيران؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. كيف يمكن تحليل واقع سباق التسلح وموازين القوى في المنطقة؟

٤. ما أبرز مظاهر السياسية الإيرانية فيما يتعلق ببرامج التسلح غير التقليدية ؟

٥. هل كان للمعطى العسكري أثر في ازدياد دور إيران في المنطقة وبالتالي التأثير على إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط من بين مختلف المعطيات الأخرى.

٦. ما المخاطر المترتبة على زيادة التسلح الإيراني في المنطقة على أمن الخليج وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي؟

٧. ما أهم المواقف الخليجية من التسلح الإيراني، وتحديداً البرنامج النووي؟ وما هي مبررات هذه المواقف.

٨. ما هي الممارسات والدلالات التي قامت بها إيران، والتي أثارت الخوف الخليجي العربي منها؟

٩. هل ستستخدم إيران أسلحتها النووية في صالح الدول الخليجية والعربية، أي هل ستوازي بها التهديدات الإسرائيلية؟

**الدراسة السابقة:**

**- جيرولد جرين (١٩٩٦) "إيران وأمن الخليج" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.**

بحثت هذه الدراسة في مساهمة إيران في تعزيز أمن منطقة الخليج، أو زعزعته أو كلا الأمرين معاً، وتتسم بتحليل دور إيران في المنطقة بأنها على طرفي نقيض في معظم الأحوال، إذ يعتقد البعض أن إيران تشكل أكبر تهديد لاستقرار المنطقة، بينما يعتقد الآخرون أن دور إيران في المنطقة قد أسيء فهمه إلى حد كبير، وأن المساعي الدبلوماسية الفعالة كفيلة بأن تدفع طهران إلى المساهمة بدور مسؤول في سياسات المنطقة. وعمدت هذه الدراسة إلى تجنب هذه الآراء المتطرفة، وحاولت فهم السياسة الخارجية الإيرانية مع إبداء اهتمام خاص بالعوامل الاقتصادية والسياسية الإيرانية الداخلية، والمفهوم العام لدور إيران الإقليمي ليس في منطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج فحسب، بل في أماكن أخرى، كما بحثت في تأثير البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب الاتجاه العام المحتمل لعلاقات إيران في المنطقة على المدى القريب. وخلصت الدراسة إلى استحالة وصم إيران بأنها دولة معادية بشكل مطلق، أو بأنها مجرد ضحية لقوى خارجية تعارض قيام الثورة الإسلامية.

**- جمال السويدي (١٩٩٦) "إيران والخليج: البحث عن الاستقرار" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.**

حاولت هذه الدراسة توضيح بعض من الغموض في السياسة الإيرانية التي يتداخل في توجيهها خليط من العوامل المحيّرة، وتحديد وضعها الاقتصادي الداخلي، وتعاملها مع العالم الخارجي. وتشير الدراسة أنه كان لضعف علاقات إيران مع دول الخليج العربية دور بارز في زيادة المخاوف حول استقرار المنطقة، وطرح تساؤل حول ماهية الإجراءات- الاقتصادية والسياسية والاجتماعية- التي يحتمل أن تساهم في استمرار السلام والرفاه في الخليج.

وبعد مناقشة العوامل الدينامية الداخلية والخارجية الفاعلة في إيران، تنتقل الدراسة لمناقشة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، في محاولة لتسليط الضوء على المحددات الرئيسة التي تؤثر في سياسة طهران، بما في ذلك المحددات التي تفرضها الاعتبارات المحلية، وتلك التي تظهر رداً على المؤتمرات الإقليمية أو العالمية. وهذا يشمل دراسة الروابط الناشئة بين جمهورية إيران الإسلامية ودول آسيا الوسطى التي استقلت حديثاً، بالإضافة إلى تقديم تحليل تجريبي يدرس العلاقة بين الثورة الإيرانية والتغيرات السياسية في ا لعالم العربي. حيث تعتبر الطموحات العسكرية الإيرانية أكثر المسائل إثارة للجدل عند الحديث عن إيران. فتناولت الدراسة بالتفصيل البرامج والقدرات العسكرية الإيرانية، مع التركيز على المشكلات الملحة التي تعيق تطور الاقتصاد الإيراني. كمحاولة تحليلية موضوعية للتحديات التي تواجه القيادة السياسية عند صياغة أولويات السياسة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**- أنتوني كوردزمان (١٩٩٦) ، "القدرات العسكرية الإيرانية". مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.**

ناقشت هذه الدراسة الأخطار المحتملة التي تهدد الأمن في الخليج، والمتمثلة في القدرات العسكرية الإيرانية التي قد تمكّن إيران من شن حرب غير تقليدية، وتنفيذ العمليات الإرهابية، وتشجيع حركات التطرف. وقد حدد بعض المسؤولين الأمريكيين عناصر الاستراتيجية الأمريكية للأمن في الخليج في ثلاثة عناصر هي: تدعيم القدرة الدفاعية لكل دولة من دول الخليج العربية، والعمل على تعزيز القدرة الدفاعية الجماعية لها، وإبرام الاتفاقيات مع دول الخليج العربية لاستخدام مرافقها المتاحة من أجل تحقيق الاستراتيجية المنشودة. وتطرقت الدراسة إلى نفقات إيران العسكرية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٥، وكميات الأسلحة التي تسلمتها. وحللت الأخطار المختلفة التي تمثلها القوات العسكرية الإيرانية البرية والجوية والبحرية، والمحاولات الإيرانية الدؤوبة لتحديث تسليح أفرع قواتها العسكرية. واهتم بخاصة بالقدرات الإيرانية في مجال حرب الصواريخ، والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية. وتختتم الدراسة بتحديد الأخطار المستقبلية والسيناريوهات العسكرية المختلفة لمواجهة إمكانيات التهديد الإيرانية المحتملة.

**- عطا الله زايد الزايد، (٢٠٠٣)، "العلاقات السياسيه السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمى لمنطقة الخليج العربي ١٩٨٠-٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة مـن ١٩٨٠-٢٠٠٣م ، نظـراً لأهمية كلا الدولتين باعتبارهما قطبي الخليج منذ خروج العراق من لعبة التوازن الإقليمي مـع مطلع التسعينات من القرن المنصرم ، ونظراً لما توليه دول العالم لكلا الدولتين من اهتمام بالغ في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي .

***وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ، أهمها :***

**أولا:** اختلاف الرؤى السعودية الإيرانية حول قضية أمن الخليج العربي ، فالرؤية الإيرانية تؤكد باستمرار أن أمن الخليج هو "مسئولية الدول المطلة عليه" رافضة بذلك أي تواجد أجنبي عسكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة ، بينما اختلفت الرؤية السعودية والخليجية بعدما طرأ عليها نوع من التغيّـر ، لـذا نرى أن السعودية قد عملت مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي على تنفيذ رؤيتها المتمثلة في البحث عن معادلة أمنية تتسم بالفاعلية مع مراعاة متطلباتها السياسية .

ثانياً: إن محاولة إيران إعادة صياغة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج العربية – لا سيما السعودية – قاد إلى الاستنتاج بأن القيادة الإيرانية الحالية قد توصلت إلى أن مفهوم التوسع الإيراني، والهيمنة على الزعامة الإقليمية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة ، والتدخل الأمريكي وفرض الوصاية على دولها ، لم ولن يحقق سوى الفشل ، ولم يجن سوى العيش بعزلة سياسية ، مما دعاها للتوجه بقوة بعكس اتجاه العديد من المفاهيم والمبادئ التي تبنتها الثورة الإيرانية منذ قيامها في أواخر السبعينات .

**ثالثاً** : تتنوع الرؤى والسيناريوهات التي تحيط بمستقبل العلاقات الثنائية ما بين :

– احتمالات التعايش والتعاون : وتتمثل في تطور العلاقات بشكل طبيعي تبعاً لمبـدأ "خطـوة بخطوة" وذلك حسب الظروف الإقليمية والدولية والمستجدات الدولية التي تفرضها المنطقة ، أو تصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي في حالة حل كل المشاكل العالقة بين إيران ودول الخليج والإمارات بشكل خاص ، أو انضمام إيران إلى دول مجلس التعاون الخليجي لكن في شكل تكتل أمني خليجي إسلامي تختفي منه كل أبعاد الخلاف القومي أو الطائفي ، ورغـم انـه احتمـال مستبعد من معظم المحللين إلا انه متوقع في حالة التنسيق المشترك والاهتمام الحقيقـي بهمـوم المنطقة ومشاكلها، الذي يتم عليه بناء المصلحة الإقليمية للخليج العربي .

– احتمالات التنافس والصراع : وتتلخص في سيناريو التنافس الطبيعي على الزعامة الإقليميـة في منطقة الخليج ، لا سيما بعد خروج العراق من معادلة توازن القوى وحلول الولايات المتحدة كمعادل أقوى في نظام توازن القوى ، ومحاولتها فرض الوصاية على المنطقة وتغيير الخرائط بما ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، والسيناريو الثاني هو سيناريو الصراع الإقليمي ، وهو الاحتمال الذي يمكن أن تفرضه بعض التعـديلات الإقليميـة والدولية، لا سيما بعد احتلال العراق وتوجه الولايات المتحدة لإجراء عملية "إعادة هيكلة" فـي بعض الدول العربية والإسلامية في الخليج والشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**- عبد الناصر العدواني، (٢٠٠٤)، "إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الخليج العربي، إذ تعد منطقة الخليج العربي من أكثر الأقاليم التي تعرضت لاهتزازات وعدم استقرار في نظام توازن القوى الإقليمي ، خاصة منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وما تبعها من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع بين القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى لصالحها على حساب القوى الإقليمية الأخرى .

***وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ، أهمها :***

**أولاً :** إن نظام توازن القوى في منطقة الخليج تعرض لعمليات اهتزاز وتغيرات عديدة ومتكررة في غضون العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الأولى من هذا القرن ، حيث كانت الإحداثيات السياسية الإقليمية والدولية مركبة بصورة انعكست تارة بالسلب على توازن القوى ، وتارة بالإيجاب ، تبعاً لموازن القوى الإقليمية العربي والشرق أوسطية والدولية ، فضلاً عن اختلاف معايير هذه الموازين بين الحين والآخر نتيجة التداعيات التراكمية لصيغ العلاقات الثنائية أو الجماعية بين القوى المتنافسة على الزعامة الإقليمية في منطقة الخليج .

**ثانياً :** عبر نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي عن نفسه بأكثر من شكل من أشكال المنافسة الإقليمية والدولية ، فتارة ظهر ذلك من خلال الحرب الثنائية ، وتارة من خلال المقايضة السياسية عند الإحساس بالحاجة إلى التقارب بهدف كبح جماح قوة ثالثة ، وتارة بالاعتماد على الطرف الدولي والإقليمي لموازنة النظام الإقليم لصالح كفة على حساب الأخرى.

ثالثاً: إن تدخل القوى الأجنبية في المنطقة قد جاء نتيجة لاختلالات هيكل توازن القوى الإقليمي، مما استدعى تدخل هذه القوى لإعادة التوازن والحفاظ على استقراره وديمومته ، وخصوصاً في ظل الضعف الواضح في النظام العربي وعدم قدرته على إقامة نمط مستقر من توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**- أحمد إبراهيم محمود، (٢٠٠٥)، " الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع"، كراسات استراتيجية ، السنة الخامسة عشرة ، العدد ١٤٩.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل عناصر الأزمة النووية الإيرانية، والكيفية التي أديرت بها هذه الأزمة من جانب الأطراف الأساسيين، وهم على وجه التحديد إيران والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إسرائيل التي كانت طرفاً غير مباشر عبر التصاقها العضوي بالولايات المتحدة في هذه الأزمة. ومع أن الدول العربية لم تكن طرفاً في هذه الأزمة، والتزمت بموقف الصمت إزاءها، وامتنعت عن تبنى موقف واضح منها، إلا أن الدراسة سعت إلى تحليل دوافع هذا الموقف العربي، ومدى ملاءمته للتعامل مع هذه النوعية من الأزمات.

وخلصت الدراسة إلى معظم الأطراف تعاملت مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة، مع محاولة التحكم في مسار التفاعلات المحيطة بالأزمة، سعياً من كل طرف إلى صيانة مصالحه. فطرفا الأزمة الرئيسيان (إيران، والولايات المتحدة) حرصا على تفادى الوصول بالأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، إذ لم يكن من مصلحة إيران بالطبع أن تتعرض منشآتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري في وقت ما تزال فيه منغمسة بالكامل في العراق، علاوة على ما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية، ولكن ذلك لا ينفى أن كلاً منهما ظل يؤكد ــ على مستوى الخطاب السياسي ــ استعداده الكامل لمواجهة احتمالات التصعيد العسكري.

**- أحمد إبراهيم محمود ، (٢٠٠٥). البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.**

وتنطلق هذه الدراسة من أن فهم وتحليل مختلف أبعاد الأزمة النووية الإيرانية الحالية يتطلب معرفة وتحليل الجذور الأكثر عمقاً للبرنامج النووي الإيراني، بدءاً من عهد الشاه، مروراً ببدايات عهد الثورة الإيرانية، وصولاً إلى مرحلة تنشيط هذا البرنامج منذ أواخر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثمانينيات. وتنبع أهمية هذه الخلفية من أن هناك قدراً كبيراً من الاستمرارية في أنشطة البرنامج النووي الإيراني، بحيث تبدو هناك درجة ملموسة من التشابه فيما بين الأهداف والأنشطة الحاكمة لهذا البرنامج فيما بين العهدين الإمبراطوري والثوري، باستثناء فترة قصيرة في بدايات الثورة، وهو تشابه مثير للاهتمام في ظل التباين الهائل في التوجهات الإيديولوجية والسياسية بين هذين العهدين، وأيضا في ظل التناقض الضخم في تكوين وتركيبة النخب السياسية الحاكمة فيما بينهما.

وتتبنى الدراسة منظوراً شاملاً في التعامل مع المسألة النووية الإيرانية، يعود بها إلى جذورها الأولى، ويرصد طبيعة الدوافع ومضمون الأنشطة التي اتسمت بها كل مرحلة من المراحل، وصولاً إلى تحليل مختلف أبعاد الأزمة النووية الإيرانية، سواء من حيث دوافع هذه الأزمة أو مواقف الأطراف الرئيسية فيها أو جهود التسوية المبذولة لها أو سيناريوهات المستقبل المحتملة لهذه الأزمة. وتخلص الدراسة إلى مناقشة واستعراض مستقبل الأزمة النووية الإيرانية بين التصعيد والتسوية وسيناريوهات تطورها، سواء التسويات أو الصفقات أو العقوبات أو الخيار العسكري وانعكاسات كل ذلك استراتيجياً على العالم والدول المجاورة والإقليم برمته.

ويلاحظ من خلال استعراض هذه الدراسات، أنها تمحورت في معظمها إما حول دراسة القدرات العسكرية الإيرانية سواء من الناحية التقليدية أو غير التقليدية، أو في دراسة العلاقات الإيرانية العربية، أو دراسة أمن الخليج والمتغيرات المؤثرة به بصورة عامة دون التركيز على دور العامل النووي الإيراني في صياغة واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية، وهو ما تحاول مناقشته دراستنا الحالية.

حيث تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها الدراسة الأولى من نوعها التي تناقش أثر التسلح النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربية، خصوصاً وأن موضوع التسلح النووي الإيراني يعتبر من المواضيع الساخنة جداً على صعيد العلاقات الدولية هذه الأيام، ومن الضروري بل من الواجب على الطلاب العرب والخليجيين، التعمق في دراسة هذا الموضوع وتداعياته سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاستعانة بالمناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** ويساعد هذا المنهج على تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها ، وعلى تحديد الشكل العام لطبيعة هذه الظاهرة من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية وكيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع قبل الدخول في تحليل أسباب ودوافع هذا الواقع أو العوامل المؤثرة عليه الذي هو مهمة مناهج البحث الأخرى. وارتكزت الدراسة على هذا المنهج في تقديم وصف تفصيلي لتطور البرنامج النووي الإيراني، وكذلك تطور المواقف الإقليمية والدولية من هذا البرنامج .

- **المنهج التحليلي:**

إن محاولة الفهم الصحيح لتوجهات ومدركات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الإقليمي والدولي الحالي، ومحاولة الوقوف على حجم ومدى التأثير المترتب على زيادة التسلح الإيراني، خاصة في المجال النووي، على دول المجلس وأمن المنطقة، يقود بالضرورة إلى استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاستنباط والاستقراء، بهدف القدرة على قراءة وفحص وتحليل الظروف والأزمات والقضايا والمبررات التي دفعت إيران لزيادة قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية والردعية، وبالمقابل في تفسير وتحليل أسباب وعوامل صمت دول المجلس إزاء هذا الملف الذي تتدخل فيه القوى الدولية وتعتمد عليها في حل المعضلة الأمنية دون ممارسة دور خليجي مباشر فيه رغم ما تعانيه المنطقة من قضايا سياسية واستراتيجية معقدة.

- **المنهج الاستقرائي**

من المفاهيم المهمة المرتبطة بهذه الدراسة مفهوم توازن القوى ومفهوم القوة، وللوصول إلى هذين المفهومين استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والذي يعتمد على الملاحظة المباشرة للواقع والالتحام بالظاهرة السياسية وإخضاعها للتحليل الكمي والكيفي، ويهتم هذا المنهج بتجميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات حول الظاهرة وتصنيفها وتبويبها للوصول إلى تفسير دقيق للظواهر السياسية كما هي فعلاً، ويركز على دراسة تفاعلات الظاهرة السياسية وحركتها، وليس على ما يجب أن تكـــون عليه. وتم توظيف هذا المنهج لجمع أكبر عدد ممكن عن البيانات والمعلومات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني وتطوراته، وكذلك تداعياته على دول الخليج العربية وعلاقاتهـــا مـــع إيـــران للوصول إلى بنية معلوماتية جيدة يمكن الاستناد عليها في تفسير طبيعة العلاقات بين الطـــرفين وتطوراتها.

**الفترة الزمنية للدراسة:**

تضاعف اهتمام إيران بتطوير قدرتها العسكرية بعد الحرب العراقية الإيرانية، وذلك في محاولة إيرانية لمواجهة القدرات العسكرية العراقية المدعومة غربياً حينها. وبعد انتهاء الحرب وتورط العراق في أزمة الخليج وفقدانه معظم قدراته العسكرية ، اتجهت إيران نحو خيار التسلح لتحقيق التفوق على العراق الذي كان يعيش تحت الحصار وفرض هيمنتها على شواطئ الخليج العربي. وكذلك ساهم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بدفع إيران للسعي نحو عملية اقتناء الأسلحة المتقدمة من خلال نقل التكنولوجيا الروسية والصينية والكورية الشمالية وبالتالي فـــإن حدود الدراسة سوف تبدأ من فترة ما بعد حرب الخليج الثانية أي عام ١٩٩١ إلى مشارف سعي إيران الحثيث نحو امتلاك السلاح نووي في الوقت الحاضر (نهاية عام ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الأول

## محددات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية

تقوم العلاقات بين الدول على مجموعة من المعطيات، إذ أن هذه العلاقات في أساسها هي حالة تنظيمية نشأت في سياق ظهور الكيانات السياسية التي قامت بدورها على بواعث عرقية أو فكرية أو قومية أو عقائدية، فالإنسان الأول الذي كان يجول في الغابة لم يكن بحاجة إلى علاقات بالمعنى المنصرف إلى التبادلية، فهو يعتمد على الفردية في الوصول إلى ما يريد دون أن يحكم ذلك قانون أو عرف أو يعيقه تقليد أو تصده قيم(١).

وتلعب الاعتبارات الإستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية وأشكال العلاقات البينية بين دول هذا الإقليم وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وبات من الواضح أن منطقة الخليج والجزيرة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، أصبحت محور صراعات الدول الكبرى ، نتيجة لاحتوائها على كميات هائلة من الثروة النفطية ، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب (٢).

ومن هذا المنطلق يمكن الإلمام بالمرتكزات التي استندت عليها العلاقات بين ضفتي الخليج، والتي يمكن أن تُستنتج من التاريخ الحضاري، والجغرافيا السياسية والاقتصادية منذ العصور الموغلة في القدم، حيث تشير الوقائع التاريخية إلى وجود تعاون وتعايش بين الإيرانيين والخليجيين أدى إلى مصاهرات في النسب، وتزاوج في العقائد، وتداخل في اللغة والثقافة والأدب، وشواهد ذلك أكبر من أن تُعد، أو تحصى، إلا أنها تؤكد وجود أرضية صالحة لقيام علاقات صحية ومتطورة بين الطرفين، وإذا كان الاحتكاك في عصور ما قبل الإسلام قد أوجد جسرًا من التفاهم والتلاقي بينهما فإن الإسلام بمبادئه القويمة، وروحه السمحة قد خلق نوعًا من التَّوحُّد بين الشعوب، قاده الفكر الإسلامي الذي استند إلى مصدريه الرئيسيين وهما: القرآن

---

(١) الحضرمي، عمر، (٢٠٠٣). **العلاقات الأردنية السعودية**، عمان: دار مجدلاوي، ص٩.

(٢) النعيمي، عبد الرحمن، (١٩٩٤). **الصراع على الخليج العربي**، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكريم، والسنة المطهرة.. وأما الخلافات التي ظهرت بعد وفاة الرسول (عليه الصلاة والسلام) فقد تعلقت بأمور سياسية، أو مصالح دنيوية، فلقد كان انتشار القبائل العربية في إيران واستقرارها في مختلف ربوعها، لتكُون مراكز دينية واقتصادية، وقواعد انطلاق للتعاون في الفتوحات الإسلامية ــ فضلاً عن نزوح الكثير من الإيرانيين إلى الجزيرة العربية لتلقي العلوم الدينية والعربية والتجارة ــ من العوامل الفعالة في تحقيق المزيد من التعارف والتعاون.. وإذا كانت إيجابيات هذه الفترة كثيرة فإن سلبياتها لم تَخْلُ من فائدة؛ حيث إن تصارع النفوذ والمصالح قد أضاف تراثًا حضاريًا إلى تلك المنطقة.

وسيتم تناول محددات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: المحدد التاريخي.**

**المبحث الثاني: المحدد الديني.**

**المبحث الثالث: المحدد العرقي والديموغرافي (السكاني).**

**المبحث الرابع: المحدد الجيواستراتيجي (الجغرافي).**

**المبحث الخامس: المحدد الاقتصادي.**

**المبحث السادس: المحدد الأمني.**

**المبحث السابع: المحدد العسكري.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## المحدد التاريخي

يعتبر المحدد التاريخي من المحددات ذات الشأن والجديرة بالدراسة عند تناول العلاقات العربية الإيرانية، نظراً لما يشكله العمق التاريخي لهذه العلاقة من أهمية في بناء أسس وعناصر تفاعلها المختلفة، سواء من الناحية الدينية أو العرقية أو الاقتصادية وحتى الأمنية والإستراتيجية والتي تضمنتها أكثر من ثلاثة آلاف سنة من العلاقات بين الطرفين، كان من أبرز ما شهدته وقوع كليهما تحت هيمنة أو سلطة الآخر أكثر من مرة .

وبالعودة إلى المراجع التاريخية نرى أن ظهور الإيرانيين (الفرس) الأوائل، كان عام ٩٠٠ ق. م، حينما استطاعت قبائلهم الوصول إلى الهضبة الإيرانية، وقد خضعت القبائل الإيرانية في البدء للدولة الأشورية، وعرف من حل منها بغربي البلاد باسم الميديين. أمّا من حل بجنوبيها، فعُرف باسم الفرس. واستطاعوا بعد فترة أن يحصلوا على الاستقلال، ثم قهروا أشور ووسعوا ملكهم ليشمل جزءاً كبيراً من آسيا الصغرى[١].

استطاع قورش – وكان نائباً لملك ميديا– توحيد الميديين والفرس والاستيلاء على السلطة. وقام بعدة غزوات ناجحة انتهت إلى ظهور الإمبراطورية الفارسية العظمى الأولى في تلك الأنحاء عام ٥٥٣ ق. م، وتمكّن من غزو المستعمرات اليونانية على ساحل البحر الأبيض المتوسط في آسيا الصغرى. وحاصر بابل العظيمة واستولى عليها، بعد أن حوّل مجرى نهر الفرات، وأعاد بعض اليهود المنفيين في بابل منذ أن قهرهم ملكها نبوخذ نصر، إلى فلسطين. وفي عصر دارا، المعروف، لدى الفرس، باسم داريوش، عبرت الجيوش الفارسية البوسفور، لاستكمال الحرب ضد الإغريق، القوة المناوئة للفرس. والحروب (الفارسية ــ الإغريقية)، بدأت عام ٥٥٣ ق.م، مع بدء تكوين الإمبراطورية الفارسية العظمى، في عصر قورش العظيم، ومن بعده ابنه قمبيز، ثم دارا الأول، وحتى انتهاء تلك الإمبراطورية على يد الفاتح المقدوني،

---

(١) ولبر، دونالد، (١٩٨٥). **إيران ماضيها وحاضرها**، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، القاهرة: دار الكتاب المصري، ص ص٢٦– ٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسكندر الأكبر عام ٣٣٠ ق. م ، في حرب يَعُدّها المؤرخون أولى الحروب العظمى، التي دارت في كل من أوروبا وآسيا، وشاركت فيها دول عديدة من الجانبين[١].

ويمكن القول أن العلاقات العربية – الفارسية منذ ظهور الإمبراطورية الفارسية الأولى وحتى الوقت الحالي قد مرت بثلاث مراحل[٢]:

١- المرحلة الأولى: ما قبل الإسلام من ٥٣٩- ق. م حتى ٦٣٦م وهي المرحلة التي شهدت تقدم الاخمينيين بقيادة قورش نحو بابل واحتلالها سنة ٥٣٩ ق. م ثم الامتداد نحو مصر، وتعاقب الاحتلال الفارسي ثم الساساني على العراق، ومن ثم اليمن .

٢- المرحلة الثانية: في الإسلام بدءاً من معركة القادسية عام ٦٣٦م وحتى سقوط بغداد في عام ١٢٥٨م وهي المرحلة التي دخل فيها الفرس في الإسلام.

٣- المرحلة الثالثة: في التاريخ الحديث والمعاصر منذ قيام الدولة الصفوية سنة ١٥٠١م وحتى الآن.

وستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل بشكل مختصر:

**المرحلة الأولى: ٥٣٩ ق. م – ٦٣٦م**

حلت الكارثة بمدينة بابل عام ٥٣٩ ق. م عندما هاجمها الفرس واستولوا عليها، ليفرضوا سلطتهم على جميع المقاطعات والبلاد التي يحكمها البابليون، بما فيها سوريا ولبنان وفلسطين، حيث اعترف حكام هذه المقاطعات بالسلطة الجديدة وأعلنوا الولاء لها. ويعتبر سقوط بابل نهاية العصر السامي في المنطقة وبدء العصر الهندو-أوروبي (الآري) الذي دام أكثر من ألف عام[٣] .

وقد سجل هيرودتس علاقة العرب بهذه الإمبراطورية الجديدة، ومساعدتهم لها في غزو مصر في عهد قمبيز ٥٢١-٥٢٩ ق. م ، كما أشار إلى سيطرة الفرس على الخليج في هذا العهد

---

(١) واكيم، سليم، (١٩٦٧). **إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ**، بيروت، ص ص٢٤-٢٥ .

(٢) الحديثي، نزار عبد اللطيف، (١٩٨٢). **العلاقات العربية- الفارسية: دراسة تاريخية**، لندن: دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ص٢٠.

(٣) واكيم، إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحويله إلى بحيرة داخلية، خوفا من تعرض مقاطعاتهم البحرية للتدمير على يد أسطول أجنبي، فمن ثم حولوا طرق التجارة إلى البحر الأحمر، وهذا السبب الذي دعاهم إلى التفكير في مشروع قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط عن طرق نهر النيل، وقام داريوش (دارا) بتسيير السفن من مصر إلى فارس عن طريق البحر الأحمر والبحر العربي والخليج، وقضى بالتالي على النشاط التجاري المزدهر في الخليج وموانئه العربية[١].

وسجل عام ٣٣٠ ق. م انتصار اسكندر المقدوني على الفرس وانهيار الإمبراطورية الفارسية، وظل الفرس خلال خمسة قرون ونصف، في ظل حكم بدا أجنبي المظهر. ومع أن إمبراطورية الإسكندر انهارت بسرعة، إلا أن إيران تعرضت لغزو من القبائل المستوطنة للسهول والمرتفعات الشمالية وسرعان ما انتقلوا إلى منخفضات العراق، وكانت هذه القبائل تسمى الفرتيين "البارتيين" ، واستطاعوا عام ٢٢٦ ميلادية إعادة إنشاء الإمبراطورية الفارسية من جديد، وبقيت على هذه الحال حتى مجيء العرب المسلمين عام ٦٣٦م، وعرفت هذه الفترة بفترة الإمبراطورية الفارسية الساسانية، وهم ليسوا من السلالة الاخمينية كما ذُكر [٢].

وتشير المراجع التاريخية أن العرب قد استوطنوا وادى الفرات ، في بداية القرن الثالث الميلادي. وأقاموا به لخصوبة أرضه. واتخذت قبائل تنوخ، ذات الأصل اليمني، من تلك الأراضي سكناً لها. وتزامن ذلك مع قيام الدولة الساسانية في فارس، حيث استولى أردشير على الحكم، وقد حاول أن يطرد العرب من تخوم دولته، بالقوة، إلا أنه فشل. فعمد إلى الحيلة والسياسة، ومنح العرب الأراضي المقيمين بها، فظهرت إمارة الحيرة عام ٢٤٠م، إذ أراد أردشير أن تفصل تلك الإمارة العربية بين حدود فارس الجنوبية الغربية والمناطق العربية المتاخمة، حتى تصد عنها غارات القبائل العربية، التي تشنها من فترة إلى أخرى، وتمنعهم من اقتطاع مناطق أخرى[٣].

---

(١) موسوعة الساحل الإلكترونية، **مشروع توثيقي تاريخي واجتماعي وثقافي للمنطقة المطلة على ساحل الخليج من المملكة العربية السعودية**، موقع الموسوعة على الإنترنت:
***http://www.alsahel.org/index.php?artc=84&c=178&ex=1***

(٢) واكيم، إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) فرج، محمد، (١٩٦٦). **الفتح العربي للعراق وفارس**، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ص٢٢-٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت العلاقة بين عرب الحيرة والفرس قائمة على أساس الاستقلال الكامل للإمارة، في كافة شؤونها مقابل الولاء لكسرى الفرس وصدّ الغارات العربية. وقد أعفيت من دفع الإتاوة، كما شاركت الفرس في حربهم ضد الروم. وقد اتسعت حدود الإمارة في عصر الملك أمرئ القيس، لتشمل هضبة العراق والشام والجزيرة والحجاز. ويرجع الفضل إلى أهل الحيرة في نقل الحضارة الفارسية إلى بلاد العرب، إذ مارسوا النشاط التجاري فيما بينهم. كما كانوا يعملون في تعليم القراءة والكتابة. وساعدوا على نشر النصرانية بين القبائل العربية. وعملوا كرسل ووسطاء بين العرب والفرس، في بعض الأوقات(١).

لم تكن العلاقات العربية ــ الفارسية كلها على وتيرة واحدة. فالعلاقة مع عرب الحيرة، قامت على التعاون المتبادل. بينما كانت متوترة مع القبائل العربية، التي تغير على المدن والقرى الفارسية، القريبة من الحدود. ويذكر التاريخ موقعتين بين العرب والفرس قبل الإسلام. انتصر الفرس في الأولى، وهي موقعه يوم الصفقة، بينما انتصر العرب في الأخرى، وهي موقعة ذي القار(٢).

ويشير نزار الحديثي في كتابه عن العلاقات العربية الفارسية إلى الممارسات التي مارسها الاخمينيون ومن بعدهم الأقوام الفارسية الأخرى في الأراضي العربية التي خضعت لسلطتهم من انتزاع الأراضي ومصادرة الأموال وتخريب مؤسسات الدولة البابلية وسرقة المسلة المعروفة بمسلة حمورابي. كما حفروا الخنادق بين العراق والجزيرة العربية . ولجأوا إلى وأد أي قوة عربية يمكن أن تنشأ في المنطقة في مهدها، كما حدث عندما ثار عرب شرق الجزيرة العربية وقام الملك الفارسي سابور بغزوهم وتخريب مدنهم وقراهم تخريباً تاماً وقتل السكان، إضافة لعلاقات الهيمنة والتسلط والاستغلال التي كان يمارسها الفرس على الإمارات والممالك العربية الواقعة تحت سلطتها(٣).

---

(١) فرج، الفتح العربي للعراق وفارس، مرجع سابق، ص٢٢-٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧-٢٩.

(٣) الحديثي، العلاقات العربية- الفارسية: دراسة تاريخية، مرجع سابق، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المرحلة الثانية: ٦٣٦م –١٢٥٨م**

خرج العرب المسلمون بالدعوة الإسلامية من شبه الجزيرة العربية، لنشرها، وتبليغ الرسالة إلى الأمم والدول المجاورة. فقلبوا موازين القوى، وغيّروا مفاهيم العلاقات الدولية. وتوحدت القبائل العربية تحت راية الإسلام، بعد طول خصومة، وتحركت الجيوش الإسلامية العربية لفتح الأمصار.

ومنذ بداية الدعوة الإسلامية، قام الرسول (صلى الله عليه وسلم) بمراسلة قادة القوى الكبرى المحيطة بالجزيرة العربية أو نوابهم الذي يمارسون الحكم فيها نيابة عنها، فأرسل إلى هرقل في الشام، والمقوقس نائب الإمبراطور الروماني في مصر، وأرسل إلى كسرى الذي كان يحكم العراق واليمن. وكان موقف كسرى معادياً جدا، وتمادى بأن مزق كتاب الرسول إليه ، وأرسل إلى "باذان" نائبه في اليمن يأمره بأن يرسل شخصين إلى المدينة ليجلبا له محمداً هذا[١].

وجاء الرد العربي الإسلامي على كسرى بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وبعد أن وطدت الدولة العربية أركانها وأصبحت قوة لا يستهان بها في أرض الجزيرة. وقد بدأ بنو شيبان، وعلى رأسهم المثنى بن حارثة، الصراع بين العرب والفرس. وكانت قبيلتهم تقطن في منطقة البحرين، ويمتد نفوذها من البصرة إلى جنوب ساحل الخليج. فكانت الأقرب إلى أرض العراق، وكانت حدودها من حدثية الموصل، على نهر دجلة، إلى عبدان جنوباً، ومن العذيب إلى حلوان (شرق خانقين في إيران الحالية). اغتنم المثنى بن حارثة حروب الرِّدة، التي شارك فيها مع قومه إلى جانب الحق. بينما عاون الفرس المرتدين من العرب، في منطقته، في البحرين، وقرر الإغارة على أرض السواد، حيث يكثُر فيها العرب، الذين يقاسون ظلم الحكام الفرس. تقدَّم المثنى، يقود ثمانية آلاف مقاتل، حتى بلغ مصبّ نهرَي دجلة والفرات في الخليج. وهاجم مدينتَي دهشتا باذاردشير والأبلة (البصرة) فدمرهما، ثم عرّج على الحيرة، واشتبك مع قبائلها[٢].

---

(١) ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) فرج، الفتح العربي للعراق وفارس، مرجع سابق، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وافقت أعمال المثنى ما استقر عليه رأي أبي بكر، الخليفة الراشد الأول، ووافق عليه الصحابة والمسلمون، من توجيه جيوشهم، بعد الانتهاء من حروب الرِّدة، إلى خارج الجزيرة العربية لنشر الدين الإسلامي. فجمع الجند تحت قيادة خالد بن الوليد، الذي تحرك بهم إلى العراق، وأمر أبو بكر، أن يقوم عياض بن غنم بمساندته، بعد أن يفرغ من دومة الجندل. التقى المثنى، بجنوده الثمانية آلاف، جند خالد، العشرة آلاف، في معسكرهم في الخفان. وسرعان ما اشتبكت القبائل العربية المسلمة مع قوات الفرس. ودارت عدة مَواقع حربية، تمكّن، خلالها، المسلمون من هزيمة جيش ساساني قوي، فاق عدده مائة وعشرين ألفاً، في موقعة القادسية، التي دامت أربعة أيام عام ٦٣٦م، واستولوا على المدائن، وانتشروا في الهضبة الإيرانية(١).

في عصر الخليفة الراشد الثاني، عمر بن الخطاب، استطاع العرب تدمير جيش ساساني آخر، فاق عديده مائة وخمسين ألفاً، في موقعة نهاوند عام ٦٤١م. وخضعت، بعدها، فارس للعرب. وهرب كسرى إلى سمرقند، محتمياً بخاقان الترك، الذي أجاره، وحشد جُنده لحمايته. وانتهز كسرى الفرس، يزدجرد، فرصة موت عمر بن الخطاب، وثورة أهل خراسان، وحاول أن ينظّم صفوفهم ويسلّحهم، إلاّ أن القوات الإسلامية في الإقليم، أخمدت الثورة، وطاردت يزدجرد حتى وجدته مقتولاً. وانتهي، بذلك، عصر المجوسية في المنطقة. ودخل العراق وفارس في الدين الإسلامي. وهاجر العديد من القبائل العربية، من شبه الجزيرة العربية، إلى المناطق المفتوحة، واستقرت بها. وطوال عصر الخلفاء الراشدين، ومن بعده العصر الأموي، ظلت المنطقة التي شملت إيران والعراق ولاية واحدة، هي الولاية الشرقية للدولة الإسلامية. وخضعت لوالٍ واحد كان مقره دائماً في العراق(٢).

بعد مصرع يزدجرد، آخر أكاسرة الفرس، وسقوط الدولة الساسانية ٦٥١م، تزوجت بناته الثلاث بثلاث من أفضل الشباب العرب المسلمين: الحسين بن علي ومحمد بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر بن الخطاب. وقد أنجب الحسين بن علي من زوجته الفارسية علياً زين العابدين. وتُعَد تلك المصاهرة أحد أهم أسباب تشيّع أهل فارس لآل علي بن أبي طالب. وعندما

(١) الحديثي، العلاقات العربية– الفارسية: دراسة تاريخية، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) واكيم، إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقعت معركة كربلاء، في عصر يزيد بن معاوية، الأموي في عام ٦٨١م، بين الحسين بن علي وأنصاره وبين جند الأمويين، التي انتهت باستشهاد الحسين، تركت نتائجها وآثارها في المسلمين، حتى وقتنا هذا. وكان الشيعة عامة، والإيرانيون خاصة، أكثرهم تأثراً بها. وترجع كراهية الإيرانيين للأمويين، في بعض منها، إلى تلك الموقعة. بل يمكن القول أن الإيرانيين المتشيعين للحسين بن علي، قد كرهوا، كذلك، أهل العراق، الذين خذلوا الحسين، بعد أن عاهدوه على نُصرْته، وكانوا سبباً في خروجه من المدينة المنورة، التي كان آمناً فيها من بطش الأمويين، إلى الكوفة، مدينتهم، التي وعدوه أن ينصروه، عندما يصل إليها. فكان أن لحِق به جُند الخليفة الأموي، عند كربلاء، فلم يناصره العراقيون عليهم[١].

استطاع أبو مسلم الخراساني، ومن معه من الجنود الإيرانيين (من إقليم خراسان)، وعددهم حوالي ثمانين ألفاً، إسقاط الدولة الأموية، وإقامة الدولة العباسية عام ٧٥٠م. وحظِي الإيرانيون بنفوذ واضح، لدى الخلفاء العباسيين، الذين كانوا يحكمون من مقرهم في بغداد، في العراق، وتولّى البرامكة، ذوو الأصل الفارسي، الوزارة أكثر من خمسين عاماً، ومن طريقهم، تمازجت الحضارتان، العربية والفارسية، وأسهمتا معاً في بناء الحضارة الإسلامية الرفيعة، التي عرفت في العصر العباسي، واستمرت أكثر من خمسة قرون وانتهت بسقوط بغداد عام ١٢٨٥م[٢].

**المرحلة الثالثة: ١٥٠١م وحتى الآن.**

استمرت المنطقة الإيرانية (الفارسية)، قرابة ثمانية قرون، تحت سيطرة القبائل الوافدة من الشرق، آسيا الوسطى. فقد تنازعتها القبائل المغولية، والتترية التيمورية، ثم الشيبانية التركمانية، حتى استطاع الشاه إسماعيل الصفوي هزيمة القبائل المنافسة له، والاستيلاء على المنطقة، عام ١٥٠٠م. ومدّ نفوذه إلى العراق وفارس وكرمان وهمدان وخراسان. وأعاد بناء دولة إيرانية قومية، وأحيا الروح الساسانية القديمة. و أعلن الشاه إسماعيل المذهب الشيعي مذهباً

---

(١) حسنين، عبدالنعيم محمد، (١٩٨٨). **ماذا بعد البصرة: تحليل علمي للحرب الإيرانية ــ العراقية**، القاهرة: المكتب العربي الإسلامي، ص١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٢-١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسمياً للدولة الصفوية، في إيران. واستعمل القوة والقسوة لإجبار السُّنيين على تغيير مـذهبهم. وهو أول انفصال مذهبي، منذ دخول المنطقة في الإسلام. فأصبحت المناطق الإيرانيـة شـيعية المذهب، بينما تمسك العراق بالمذهب السُّني(١).

عاصر هذا التحول المذهبي انهيار الخلافة العباسية، وظهور دويلات إسلامية صغيرة، وكثيرة، على أطرافها، والتي كان شرق إيران إحداها، وقد أدى التحول المذهبي للدولة الصفوية، إلى عداء الأتراك العثمانيين لها. وكان سلاطين آل عثمان، قد أسسوا دولـتهم، واتخـذوا مـن القسطنطينية عاصمة لهم، وسميت إستانبول، وأعلنوا خلافتهم على سائر المسلمين السُّنيين. وقد وجدوا أن الدولة الصفوية، في شرق العراق وإيران وحتى خراسان، قد أصبحت كتلة شـيعية، تفصل بين السُّنيين في وسط آسيا والهند وأفغانستان، والسُّنيين في تركيا والشام وغرب العراق ومصر(٢).

اتسمت العلاقات بين الدولة الصفوية الناشئة والدولة العثمانية بالهدوء، وساعد على ذلك أن السلطان بايزيد الثاني الذي تولى بعد محمد الفاتح كان رجلا يحـب الـسلام ويحـب الأدب والفلسفة، ويميل إلى دعم العلاقات العثمانية الصفوية، لكنه حين علـم أن إسـماعيل الـصفوي يتمادى في إلحاق الأذى بالسنة، مما جعلهم يهربون إلى الأراضي العثمانية، كتب إليه أن يلتـزم بالعقل والحكمة في معاملتهم. ومع تولي السلطان سليم الأول مقاليد الحكم فـي العثمانيـة ازداد التوتر بين الدولتين، وكان سليم الأول ينظر بعين الارتياب إلى تحركات الصفويين، ويخشى من تنامي قوتهم وتهديدهم لدولته، فتحرك نحو إيران والتقى الجيش العثماني بجيش الصفويين فـي صحراء جالديران في شرق الأناضول في ٢٤ أغسطس ١٥١٤م، وانتهت المعركـة بهزيمـة إسماعيل الصفوي، وفي ٥ سبتمبر ١٥١٤م دخل سليم الأول مدينة تبريز عاصـمة الـصفويين واستولى على أموال إسماعيل الصفوي وبعث بها إلى إستانبول، ثم قفل راجعا إلى بلاده، مكتفيا بهذا النصر الكبير، غير راغب في اقتفاء أثر إسماعيل الصفوي والتوغل في بلاده(٣).

---

(١) الحديثي، العلاقات العربية– الفارسية: دراسة تاريخية، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، مرجع سابق، ص٨٦–٨٧.

(٣) واكيم، إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نهَج سليمان القانوني، خليفة سليم الأول، سياسة سلفه نفسها، بفرض حصـــار اقتصادي على الحدود مع الصفويين، في الشرق، لخنقهم اقتصادياً، ومنْعهم من التجارة مع أسواق بورصا وحلب الشهيرة، خاصة أنه كان في حاجة إلى هدوء نسبي، في تلك الجهات، ليتفرغ لحربه فـــي المجر والصرب والنمسا. وعلى الرغم من عقد هدنة بين الصفويين والعثمانيين، عـــام ١٥٢٣م، إلا أن وفاة إسماعيل شاه، في العام التالي، وصغر سن خليفته (طهمسب)، أدخل المنطقة الإيرانية في صراع، سعياً وراء ممارسة السلطة باسم الشاه الجديد. ودفـــع الـــصراع بعـــض الأمـــراء الصفويين إلى اللجوء إلى العثمانيين، ليساندوهم. بينما طالب آخرون الشاه، الذي كان قـــد بلـــغ العشرين عاماً، بالتدخل لحماية ولاياتهم من العثمانيين، الذين أسرعوا إلى تعزيز جيوشهم بمَـــدد جديد، على رأسه السلطان العثماني، ففتح بغداد، من دون قتال، عام ١٥٣٤م، واجتـــاز جبـــال زاغروس ووصل إلى تبريز، وأنشأ الحصون للدفاع عن الحدود الشرقية للإمبراطورية، قبْـــل عودته إلى إستانبول عام ١٥٣٦م[١].

اعتلى الشاه عباس الكبير، القوي الشخصية، العرش الصفوي عام ١٥٨٧م. وعمل على استرجاع ما فقَده الصفويون من أراضٍ، إذ استولى العثمانيون على أذربيجـــان، فـــي الغـــرب. وسيطر الأوزبيكون على خراسان، في الشرق، بدأ الشاه عباس بمهادنة العثمانيين حتى طـــرد الأوزبكيين من خراسان ثم استدار، غرباً، واسترد أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، من العثمانيين، الذين كانوا يواجهون صعوبات في أوروبا[٢].

دفعت الفوضى، التي اجتاحت الدولة العثمانية، الشاه عباساً إلى الاستيلاء على بغداد عام ١٦٢٤، وقتْل سكانها السُّنيين، ثم غزو كردستان، وصدّ هجمات العثمانيين المـــضادّة، وكـــسر حصارهم لبغداد ١٦٢٥م – ١٦٢٦م، قبْل أن يتمكن السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٨ من استرداد الأراضي العراقية. وعقد معاهدة مع شاه إيران، صفيّ الأول، الذي خلف الشاه عباس الكبيـــر، حددت الحدود الغربية لإيران، واستمرت حتى القرن التاسع عشر الميلادي[٣].

---

(١) الحديثي، العلاقات العربية– الفارسية: دراسة تاريخية، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، مرجع سابق، ص٨٨.

(٣) واكيم، إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الحروب بين الصفويين الشيعة، والعثمانيين السُّنة، نقطة تحوّل مهمة في العلاقات الإيرانية – العربية، خاصة أن العثمانيين، سيطروا، معظم الوقت، على العراق وما فيه من أماكن مقدسة لدى الشيعة. وقد ظلت تلك المقدسات مطمعاً وهدفاً للصفويين في حروبهم ضد العثمانيين، أو سبباً لإثارة الحروب ضدهم، تبادل الطرفان، خلالها، السيطرة على منطقة البصرة، أكثر من قرنين، حتى تغلّب العثمانيون على الصفويين، واستقر احتلالهم للعراق. وبقيت آثار تلك الحروب في وجدان شعوب المنطقة، توجّه العلاقات بين دولها، حتى تحولت إلى إرث نفسي، بين الإيرانيين والعرب(١).

لم تغيّر سياسة نادر شاه، الذي اعتلى عرش إيران، عام ١٧٣٦م، وأسّس الدولة الإفشارية، من الشعور العدائي لدى الطرفين، على الرغم من إعلانه المذهب السُّني مذهباً رسمياً للبلاد. وكانت حركته السياسية تلك، تهدف إلى إزالة الانقسام المذهبي، في هذا الجزء من العالم الإسلامي، وإزالة الكتلة الشيعية الفاصلة بين أجزائه. وأدى اضطهاده زعماء الشيعة إلى نتائج عكسية،إلاّ أن سياسة نادر شاه القاسية، أدّت إلى زيادة العداء له وللإيرانيين، من الشعوب المجاورة. فقد غزا أفغانستان، وتوغل فيها إلى كابول. ثم دخل الهند، حتى دلهي، في الشرق، وشمالاً، حتى بخارى وكل أوزبكستان. وأنشأ أسطولاً بحرياً إيرانياً في الخليج. واستولى على جزيرة البحرين عام ١٧٣٨م، واحتل البصرة والموصل عام ١٧٤٣م(٢).

لم تدم الدولة الإفشارية طويلا، فخلفتها أسرة الزند عام ١٧٥٠، ومؤسسها كريم خان، وشهد عهد هذه الأسرة انطواء فارس على نفسها، ولم تلبث أن أنهارت عام ١٧٩٦، عندما استولى على الحكم فيها زعيم فارسي من أصل تركي يدعى آغا محمد خان قاجار، الذي أسس أسرة القاجار، واستطاع أن يوحد البلاد فنقل العاصمة إلى طهران ، وهزم الروس في الشمال، واسترجع القوقاز وجورجيا، وتم اغتياله مخلفاً لابن أخيه "فتح علي شاه" دولة إيران الحالية التي تمتد من القوقاز إلى الخليج ومن العراق إلى الهند. وفي عهد حفيده ناصر الدين شاه انفتحت فارس مجدداً على الغرب وبشكل أوسع، الأمر الذي أتاح المجال أمام الأفكار الغربية الحرة

(١) حسنين، ماذا بعد البصرة: تحليل علمي للحرب الإيرانية ــ العراقية، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، مرجع سابق، ص٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاجتياح البلاد، والتي كانت من العوامل الأساسية التي أدت إلى انـدلاع الثـورة عـام ١٩٠٦، وإدخال الدستور وجعل الحكم في إيران ملكية دستورية[١].

وبعد الحرب العالمية الأولى التي كانت إيران مسرحاً للعديد من معاركها والتـي انتهـت بسيطرة بريطانيا على إيران ، سارعت بريطانيا إلى إبرام معاهدة مع إيـران فـي أغـسطس ١٩١٩، تعترف فيها باستقلالها، وسيادتها على أراضيها. ثم قيّدتها في باقي المواد، لتجعل من نفسها مراقباً على الأحوال المالية، والإدارة الحكومية، والنواحي العسكرية، والمرافق. ثم احتكت بالقوات السوفيتية، واشتبكت معها. وحاول كل طرف إقصاء الآخر عن إيران، عندما قاد رضا خان بهلوي، الضابط في فرقة القـوزاق الإيرانية، انقلاباً عسكرياً، محتلاً العاصـمة طهـران، فعجلت بريطانيا بسـحب قواتها إلى العراق، الذي أصبحت أكثر أهميـة لـديها. وأدى رفـض المجلس النيابي الجديد، في إيران، للمعاهدة السوفيتية، المعلنة منذ عـام ١٩١٩، إلـى سـحْب السوفيت لقواتهم كذلك، بعد أن اطمأنوا بخروج الإنجليز منها أيضاً. وتمكّن الجـيش الإيرانـي الجديد من دحْر ثورة للشيوعيين المحليين، في شمال البلاد وطرْد آخر شاه من القاجار. وألغـى رضا خان الملكية، وأعلن الجمهورية (١٩٢٣). وتولى رئاستها، ثم أعاد الملكية، على أن يكون هو الملك، بعد استشارة زعماء الشيعة في قم. وأعلن نفسه شاهنشاه، في نهايـة عـام ١٩٢٥، وقضى على نفوذ شيخ المحمرة العربي (عربستان) [٢] ، وعلى النفوذ الإنجليزي في الجنـوب، وفرض للمرة الأولى منذ زمن بعيد سيطرة على كل البلاد الإيرانية[٣].

---

(١) واكيم، إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٢) يقع اقليم عربستان في المنطقة المحصورة بين الجبال والبحر على رأس الخليج من الـشرق، ويحـده مـن الشرق جبال البختيارية، ومن الشمال جبال كردستان، وتعرف هذه السلسلة من الجبال الممتدة في شرق الاقلـيم وشماله باسم جبال زاجروس، وتقدر مساحته بحوالي ١٨٥ ألف كم٢، وينتمي سكان عربستان إلى قبائل عربيـة عريقة زحفت إلى الاقاليم قبل الاسلام من شبه الجزيرة العربية، مثل: بنو كعب وبنو طرف، وربيعة، وبنو تميم، ومالك، ونتيجة للحرب التي شنتها إيران ضد الدولة الكعبية عام ١٩٢٥ قامت بضم هذا الاقليم إلى أراضـيها ، وقد اصبح اسم هذا الاقليم فارسيا " ولاية خوزستان " وترجع اهميته الحالية إلى انه يوجد به أكثر مـن ثلثـي البترول الايراني ، ويضم الاقليم عدة مدن رئيسية أهمها : الاهواز ، عبدان ، الحويزة ، المحمرة. للمزيد أنظر: حقي، عبد المجيد اسماعيل، (١٩٧٤). **الوضع القانوني لاقليم عربستان في ظل القواعد الدولية**، القاهرة.

(٣)النجار، حسين فوزي، (١٩٥٣). **السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط**، القاهرة، ص ص٤٨١-٤٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ مطلع الثلاثينات وبسبب بداية الاكتشافات البترولية، بدأت القوى الكبرى تتطلع إلى إحكام سيطرتها على منطقة الخليج، وكذلك بدأت الإدعاءات الإيرانية في الخليج تأخذ طابعاً ملحاً خاصة فيما يتعلق بالبحرين، وكانت إيران تنظر إلى الخليج كأنه بحيرة إيرانية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة الأطماع الإيرانية في الخليج تمثل العقبة الدائمة في العلاقات العربية الإيرانية.

أدى صراع البترول في الخليج العربي إلى حصول خلافات ومنازعات بين إيران ودول الخليج العربية المجاورة بشأن حدود المياه الإقليمية والامتداد القاري لكل منها. ومن جهة أخرى فقد عمدت إيران إلى فرض نفسها في المنطقة ، وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين " بالتواطؤ " مع بريطانيا وشركات البترول أملا في أن تكون إيران الوارث الأخير لبريطانيا من جهة ، ومحاولة للاحتفاظ بالوجود الاستعماري عن طريق إشعار هذه الإمارات بحاجتها إلى بريطانيا لحماية ما يسمى بالاستقلال من جهة ثانية ، وللاحتفاظ بإيران ورقة عدوانية يلعب بها الاستعمار البريطاني عند الاقتضاء من جهة ثالثة . وقد استفحلت الهجرة الإيرانية في المنطقة ، وتوسع الإيرانيون في النشاط التجاري وعملوا على نشر اللغة الفارسية بين السكان العرب وقد ساعد على هذه الهجرة عوامل الجوار ووجود المنطقة على طريق السفن القادمة من البلاد الأسيوية وخاصة إيران والهند وباكستان[١].

في عام ١٩٣٤ حاولت إيران فرض الجنسية الإيرانية على البحرين، وتطورت المسألة إلى الحد الذي جعل البحرين تقوم بإصدار قوانين الجنسية والملكية في مايو ١٩٣٧، والذي نص على إلغاء الجنسية البحرينية عن الأشخاص الذي يحصلون على جنسيات أخرى، والمقصود بذلك الجنسية الإيرانية، كما حرم القانون على الأجانب ملكية العقارات في البحرين[٢].

فرضت مرحلة حكم الشاه، محمد رضا بهلوى، خصوصية على علاقاته مع السياسة الأمريكية، والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخل إيران فيها، وتفاعلات سياساته مع إسرائيل وتعاونه النووي معها، والأهم، إمعانه في أداء دور الشرطي في منطقة الخليج، واستعراضات

---

(١) رجب، يحي حلمي، (١٩٨٩).**الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، الكويت: مكتبة دار العروبة، ص١٤.

(٢) الطحاوي، عبد الحكيم، (٢٠٠٤). **العلاقات السعودية-الإيرانية:وأثرها في دول الخليج العربي (١٩٥١-١٩٨١)**، الرياض، مكتبة العبيكان، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوة، والتهديد بها، فرضت حالة من الصراع الإيراني – الخليجي، دون أن يصل الأمر إلى مرحلة الحرب المسلحة، نظرا لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج، ومغبة التصادم المباشر مع مصر الناصرية، حتى ما قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧. بيد أنه وبعد رحيل عبد الناصر، وغياب أية قوة ردع عربية مناوئة لإيران، أقدم الشاه على عدة خطوات، كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية – الخليجية، ومن أهمها:

١ – احتلال الجزر الإماراتية الثلاث: خلافا لمذكرة التفاهم، في ١٧ نوفمبر ١٩٧١، بين إمارة الشارقة وإيران، برعاية بريطانيا، وتتعلق باقتسام جزيرة أبو موسى.

٢ – الأطماع الإيرانية في البحرين: توافرت مطالبات إيرانية تجاه البحرين، عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية، استنادا إلى وجود الشيعة في البحرين، علما بأن الجانب العربي لم يتعمد المعاملة بالمثل فيما يخص، على سبيل المثال، عبدان نفسها، والتي كانت تحكم ولمئات السنين من قبل سلطان عمان العربي. بيد أن إيران لم تمض بعيدا في هذه المطالبة، مما أتاح للبحرين الاستقلال والانضمام للأمم المتحدة[١].

وفي نهاية السبعينات شهدت منطقة الخليج اضطرابات سياسية متتالية، أثرت على توازن القوى في الخليج العربي، فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وسعى المرشد العام للثورة الإيرانية "الخميني" إلى تصدير أفكارها إلى دول الخليج العربي. ومن جهة أخرى سعى العراق للعب دور إقليمي عربي وخليجي بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م ، وبالمقابل عبر عن رفضه لتوازن القوى القائم ، واستغل حالة الفوضى الإقليمية في حربه مع إيران التي استمرت ثماني سنوات، ومن جهة ثالثة تنبهت دول الخليج العربية لأهمية التوحد في إطار تكتل سياسي– أمني يلبي مصالحها ويحافظ على وجودها، فعبرت عن ذلك بإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٠م [٢].

---

(١) عثمان، سيد عوض، (٢٠٠٢). العلاقات الإيرانية – الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد ٢٨، ص٨٧ .

(٢) الريس، رياض تجيب، (١٩٨٧).**الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، لندن، رياض الريس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها عام ١٩٨٨م ، أصبحت منطقة الخليج معرضة للتدخل الأجنبي بعد التطلع العراقي للتوسع على حساب جارته الكويت ، فاندلعت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١م التي كانت نقطة التحول الجذري في تاريخ المنطقة المعاصر ، وحلّت الولايات المتحدة كطرف معادل في نظام توازن القوى في منطقة الخليج. وجاءت حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣م، لتقضي على نظام توازن القوى في الخليج العربي والمكون من العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي . فالعراق دخل الحظيرة الأمريكية وخرج من نظام توازن القوى، وإيران أمست معرضة للابتزاز والتدخل الأمريكي في أية لحظة بعد احتلال العراق ، خاصة أنها العنصر الثاني من عناصر "دول محور الشر" أمريكياً ، فيما ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تحت المظلة الأمريكية سياسياً وعسكرياً [١].

ويمكن القول أن تاريخ العلاقات الإيرانية العربية والصراعات التي شهدتها طوال قرون من الزمن، لم تمنع من وجود بعد التعاطف والتقارب بين الجانبين فيما يتعلق بالمواقف الإيرانية تجاه القضايا العربية سواء خلال فترة حكم الشاه أو خلال عهد الثورة الإيرانية، وربما نبع ذلك في الماضي أو الحاضر من الإحساس المشترك بين الطرفين بأهمية التعاون المشترك بينهما في مواجهة الأخطار الخارجية، ومن الأمثلة على ذلك، الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، كذلك تطورات القضية اللبنانية، كما شهدنا مؤخراً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، أما على الصعيد الخليجي، فيجدر ذكر الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت، حيث أيدت إيران قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠، ونددت باحتلال العراق الكويت، وطالبته بالانسحاب الفوري. وفي ٧ أغسطس، أيدت طهران فرض الحصار الاقتصادي على العراق، بل دعت إلى الالتزام به. وقُوبل هذا التأييد بارتياح، من جانب الدول الخليجية. وفي ٨ أغسطس، بدأت إيران تشدد على أنها لا تقبَل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية، سواء في البر أو في البحر. وواكب ذلك انتقادات، في الإعلام الإيراني، لغزو العراق للكويت، اتسمت بالشدة والوضوح[٢].

---

(١) العدواني، عبد الناصر، (٢٠٠٤). **إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص٤٩.

(٢)أبو طالب، حسن، (١٩٩٠). إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## المحدد الديني

لعب العامل الديني –ولا يزال– دوراً هاماً في صياغة وتشكيل المجتمع الإيراني، فمنذ قيام الدولة الصفوية (١٥٠٢–١٧٣٦) تبنت الدولة المذهب الشيعي– كما ذكرنا في المبحث السابق– من أجل توحيد إيران وخلق مجتمع متجانس دينياً ، وإيران الدولة الشيعية الوحيدة في العالم الإسلامي، وهو ما أضفى عليها نوعاً من الخصوصية الدينية، لا سيما أن المؤسسة الدينية تلعب دوراً حيوياً في صناعة القرار السياسي في الدولة[١].

يقوم المذهب الشيعي على الإيمان الراسخ بمسألة الإمامة ، وأنه في زمن الغيبة مع اختفاء الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري عام ٢٦٠هـ انقطع تسلسل الأئمة ، وهنا ظهرت الإشكالية الحكمية في مبدأ الدولة الإسلامية عند الشيعة ، وحاولت الدولة الصفوية أن تتبنى مبدأ ولاية الفقيه لحل هذه الإشكالية ، وقد تبلورت هذه الولاية بشكلها النهائي على يد الإمام الخميني الذي استطاع بناء الدولة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩، وذلك بعد أن قامت الثورة الإسلامية ضد الشاه محمد رضا بهلوي [٢].

بعد نجاح الثورة في إسقاط الشاه في فبراير ١٩٧٩، حاول الإمام الخميني وضع تصور فكري للعلاقات الدولية، يقوم على أن الحرب ظاهرة استثنائية في حياة الإنسانية، وقسّم الحروب إلى حروب الطاغوت التي يكون دافعها الأنانية والرغبة في السيطرة على الآخرين، وحروب التوحيد التي تكون حروب دفاعية للحفاظ على الاستقلال أو جهادية يقودها المؤمنون للتوسع وإصلاح البشرية. وقد اشترط وجود الإمام لإعلان الجهاد واستبعد إمكانية قيام الحروب بين المؤمنين. كما نظر إلى النظام الدولي ثنائي القطبية على أنه ينقسم بين السيطرة الأمريكية والسيطرة السوفيتية ، واتهم الدول التي تسمى أنفسها دولاً غير منحازة ، بأنها تعتمد على الشرق أو الغرب علناً أو سراً ، واعتبر النظام الإسلامي بأنه النظام الوحيد غير المنحاز. ورفض أيديولوجيا السيطرة عند القوى

---

(١) مسعد، نيفين عبد المنعم، (٢٠٠١). **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص٧٧ .

(٢) بنان، طلال صالح، (٢٠٠٤). إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥، المجلد ٣٩، ص٨ ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستكبرة (الدول الكبرى) واعتبرها مسئولة عما يعانيه العالم من مشكلات، كما نظر إلى الأمم المتحدة على أنها أداة في يد القوى المستكبرة تستخدمها ضد المستضعفين، ورأى أن نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية خطوة أولى تجاه قيام الدولة الإسلامية العالمية. ورفض الإقرار بالحدود الجغرافية والسياسية فيما بين الدول الإسلامية. وحثّ الإيرانيين على دعم حركات التحرر في العالم، كما طالب هذه الحركات بدعم إيران التي أصبحت مركزاً للمقاومة ضد المستكبرين [١].

ويمكن التمييز بين ثلاثة مراحل لتطور العامل الديني في السياسية الخارجية الإيرانية ، المرحلة الأولى امتدت بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ وقد غلب عليها الاتجاه الليبرالي المحافظ الذي اعتمد أسلوب الحفاظ على علاقات إيران الدولية. والمرحلة الثانية امتدت بين أعوام ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وقد غلب عليها الاتجاه الراديكالي ، عندما اعتمدت الدولة التعامل مع الشعوب دون الحكومات وحاولت تصدير الثورة. والمرحلة الثالثة بين عامي ١٩٨٨ – ٢٠٠٥، ويغلب عليها اتجاه الاعتدال والاهتمام بإعادة علاقات إيران مع دول العالم ، إذ تم إعادة تفسير مفهوم تصدير الثورة من قبل رفسنجاني وخاتمي بحيث يتمحور حول تصدير المفاهيم الثقافية للثورة وليس الثورة بحد ذاتها ، والبدء بتأمين مصالح إيران الوطنية أولاً ، وتدعيم التعاون الإقليمي من خلال دبلوماسية الزيارات للدول الأخرى ، واتباع سياسة الحوار مع دول الاتحاد الأوربي ، والمشاركة في المؤتمرات الدولية ، وقد كانت أهداف السياسة الخارجية في هذه المرحلة تقوم على التأكيد على مكانة إيران ودورها في الخليج العربي بوصفه مجالاً حيوياً لها ، مع كسر العزلة الدولية والانفتاح على الغرب وفتح الأسواق الجديدة لمنتوجاتها ، والعمل للحصول على المساعدات الفنية والمالية ، لإعادة البناء الاقتصادي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وتدعيم القدرة العسكرية الإيرانية [٢].

---

(١)عبد الناصر، وليد، (١٩٩١). الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٠٦، ص١٣٦-١٣٧ .

(٢) أ يزدي، بيزن، (٢٠٠٠). **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، القاهرة: الدار الثقافية، ص١٢-١٤، وانظر أيضاً: المانع، صالح عبد الرحمن، (١٩٩٩)، **العلاقات الخليجية الإيرانية أبان حكم الرئيس محمد خاتمي**، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص ص١٥٦-١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فإن محاولة التعمق في دراسة أثر العامل الديني على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، تتطلب فهم العناصر المؤثرة أو الداعية لتوجه ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى البيئة الخارجية، والتي تمثلت حقيقة في التوجهات الفكرية للقيادة الإسلامية (الإمام الخميني) وتصوراتها حول ذلك ، وكذلك في نصوص الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م.

**أولاً: التوجهات الفكرية السياسية للقيادة الإيرانية في عهد (آية الله الخميني)":**

عند تحليل الفكر السياسي للإمام الخميني، من المهم التركيز على علاقة مفاهيم أساسية أثرت في تصوره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وتلك هي: (الحكومة الإسلامية، والحياد والأممية الدينية)، فمثل هذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أعم وأشمل تتصل بتصدير الثورة وبتدخل (أو عدم التدخل) في الشؤون الداخلية للدول ، والعلاقة مع النظم الملكية وغيرها من الأمور، وبالتالي أثرت في العلاقات الإيرانية – العربية، لا سيما السعودية ودول الخليج العربي. فبقدر ما كان يقترب أي نظام سياسي من المثاليات والمبادئ السابقة ، كان يدخل في فئة المستضعفين واجبي النصرة ، والعكس صحيح ، لكن بسبب التناقض الذي كان ينشأ أحياناً بين ما تراه إيران مصلحة قومية لها والتزامها الأيديولوجي بخط الخميني ، وبسبب التناقض القائم بين المفاهيم الثلاثة ، ابتعدت السياسة الخارجية الإيرانية ، سواء في حياة الخميني، أو بعد وفاته عن الالتزام بفكره على طول الخط [١].

إن خير الحكومات عند الخميني هي الحكومة الإسلامية آخذاً في الاعتبار أن مفهومه للحكومة الإسلامية يتجاوز معناها الشائع أي الوزارة ، أو السلطة التنفيذية ، وإنما تتوسع لتعني طبيعة نظام الحكم ذاته ، واعتبر الخميني أن إنشاء الحكومة الإسلامية في إيران يمر في خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة الإسلامية العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين وحركات التحرير البشرية بأكملها ، كما طالب المناضلين ضد الهيمنة العالمية الكبرى وخاصة القوى التي سماها (شيطانية) ، في كافة أنحاء العالم إلى دعم إيران التي أصبحت بعد الثورة – وفقاً لمقولاته – مركزاً للمقاومة ضد القوى العظمى، وحذر من أنه إذا تعرضت إيران للهزيمة فسيعني ذلك هزيمة المسلمين والمستضعفين في العالم بأسره[٢].

---

(١) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٥٣-٥٤.

(٢) عبد الناصر، الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحكومة الإسلامية عند الخميني لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة، فهي وإن كانت دستورية إلا أنها في فكر الخميني تكتسب معنى (خاصاً)، فإذا كان محك الدستور في النظم القائمة هو التقيد بالنصوص الوضعية ، فإن محك هذه الدستورية في النظام الإسلامي هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة. وفي الوقت نفسه ينظر إلى الأنظمة الملكية الدستورية نظرة رفض وشك في إمكانية أن تحقق الوحدة الإسلامية أو الحكومة الإسلامية العالمية، وبهذا الصدد فإن أفكار الخميني حكمت شكل النظام الإيراني التي حكمت ممارسته السياسية، فاعتبار النظام الجمهوري هو الأصلح لتطبيق المثاليات الإسلامية ، فرض توتراً على علاقات إيران والأنظمة الملكية[١].

حيث خلُص الخميني إلى أن "الإسلام يعارض مجمل فكرة الملكية من الأساس، وأن أي فرد يدرس الطريقة التي أسس بها الرسول (صلى الله عليه وسلم ) حكومة الإسلام يتبين أن الإسلام جاء ليحطم قصور الاستبداد هذه، وهكذا فإن الملكية هي واحدة من أكثر الظواهر مدعاة للخزي والخجل. وهذه الخلفية السابقة مثلت الإطار الذي شن فيه الإعلام الإيراني حملة عنيفة على السعودية عام ١٩٧٩ – ١٩٨٠م دعا فيها إلى نزع إشراف السعودية على الأماكن المقدسة، بل وشبه علاقته بتلك الأماكن بعلاقة اليهود بفلسطين[٢] .

وبخصوص البعد الأمني في الفكر السياسي للخميني، فإنه اعتبر الوحدة الإسلامية هي السبيل للاستقلال والاعتماد على الذات ، وتحدث عن وحدة إسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي وحكومته الخاصة مع تعاون كل هذه الأقطار لمواجهة أعداء الإسلام. كما رفض الخميني الاعتراف بالحدود الجغرافية فيما بين الدول واعترف فقط بما أسماه "الحدود الأيديولوجية"، وأكد أن خلاص البشرية يكمن في تطبيق قوانين الله (الشريعة). فالخميني يرفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في أي شأن من شؤون الدول الأخرى ، لكنه يؤمن بمبدأ

---

(١) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٥٤.

(٢) الزايد، عطا الله زايد الزايد، (٢٠٠٣). **العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي: ١٩٨٠-٢٠٠٣م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدير الثورة إلى الدول الأخرى، وبفكرة مساعدة أو مساندة القوى الضعيفة ضد القوى المستكبرة أو الظالمة مبرراً ذلك بأنه واجب إسلامي وشرعي. فيقول في هذا الصدد: "حيث وجد كفاح ضد المستكبرين فسنكون موجودين، نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية بل إلى كل الدول حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين"(١).

ألحق هذا الوضع آثاراً سلبية على علاقات إيران مع الأقطار العربية خصوصاً في علاقاتها مع دول الخليج العربية ، فباستخدام مبرر محاربة المستكبرين – ومن ضمنهم بعض الأنظمة العربية – وتصدير الثورة للمحرومين تدخلت إيران في شؤون بعض الدول الإسلامية ومنها دول الخليج العربية، حيث أثارت بعض القلاقل والتوترات الداخلية ، مما دفع هذه الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية للتصدي لهذه السلوكيات التي اعتبرتها تدخل في الشؤون الداخلية وبأنها عدائية وتهدف إلى زعزعة استقرارها وتهديد أمنها وأسس بقائها(٢).

ويبدو جلياً مما سبق، أن التوجهات الفكرية الدينية السياسية لدى الإمام الخميني أثرت وبشكل كبير في تصدير الثورة الإيرانية للخارج ، كما أثرت في تعكير صفو العلاقات السعودية – الإيرانية من خلال جملة المبادئ التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية وفقاً للحكومة التي تبنتها الثورة آنذاك.

**٢- أفكار تصدير الثورة من خلال نصوص دستور عام ١٩٧٩م:**

فور الإطاحة بالشاه ، شرع الخميني في وضع أسس نظام سياسي جديد، وفي هذه السياسة جاءت دعوته عام ١٩٧٩م لتشكيل الجمهورية الإسلامية، ومن ثم الشروع في وضع دستور هذه الجمهورية، وبالفعل تم وضع الدستور في صيغته النهائية وجرى إقراره بعد الاستفتاء عليه في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٩م(٣). وينفرد الدستور الإيراني بأنه الوحيد في العالم الذي يحتوي على آيات قرآنية، بدءً من مقدمته مروراً بالمواد ٧، ٨، ١١، ١٤، ١٥، وهذا ما يشير إلى اهتمام النخبة الحاكمة الإيرانية بمزج الدين بالدولة وسلوكها وتوجهاتها، ويظهر أن

---

(١)عبد الناصر، الجذور الفكرية السياسية الخارجية الإيرانية، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢) الزايد، العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي: ١٩٨٠-٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص٨٦.

(٣) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية الأمن الإيرانية تنطلق من فرضية عقائدية تنص على مسؤوليتها عن الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم[١].

والواقع أن الدستور الإيراني عكس ما نادى به الخميني من أفكار، حيث تحدث عن المسؤولية الدينية لإيران تجاه المسلمين كافة ودعمها المطلق للمستضعفين في العالم، كما حدد الدستور في ديباجته لإيران هدف السير مع الحركات الإسلامية الجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية وإنقاذ المحرومين في كل مكان على الأرض[٢].

كما اعتبر الدستور المجتمع الإسلامي في إيران قدوة ونموذجاً لشعوب العالم كافة، وأكد الدستور التزام إيران على العمل على إقامة حكومة العدل والحق في كافة أرجاء العالم، وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين.

وهنا ورغم تأكيد الدستور الإيراني لما اعتبره "عالمية" دور الثورة الإيرانية فإنه عانى من التناقض بين التزام إيران بإقامة حكومة عادلة عالمياً وبناء الأمة الإسلامية الواحدة، وبين التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما يعكس مأزق التناقض بين الالتزامات الأيديولوجية لإيران كثورة ، والالتزامات الدولية لإيران كدولة . فالمادة (١٥٤) من الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م تدعو إلى الشيء ونقيضه في آن واحد، أي إلى عدم التدخل والتدخل، إذ تنص على أن "جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم ، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى"[٣].

---

(١)فتحي، ممدوح أنيس، (٢٠٠٦)، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، أبوظبي، ص٨٨.

(٢) انظر: جمهورية إيران الإسلامية ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ص١١.

(٣) الزايد، العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي: ١٩٨٠–٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص٨٦–٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثالث

## المحدد العرقي والديموغرافي (السكاني)

أوضح الباحث سابقاً كيف تتداخل حلقات العلاقة العربية الفارسية سواء قبل ظهور الإسلام أو بشكل أوضح بعده، وهو تداخل أنتج مجموعة ضخمة من الآثار المتعارضة، منها الإيجابي ومنها السلبي، فعلى الجانب الإيجابي، نشأ نوع من التفاعل الحضاري أدى إلى تبادل العرب والفرس التأثير في دياناتهم الوضعية ثم انصهارهما معاً في البوتقة الإسلامية الجامعة.

وأدى انتشار الإسلام إلى تزايد إقبال الفرس على تعلم اللغة العربية لغة القرآن، في الوقت الذي نقلت فيه حركة الترجمة إلى اللغة العربية بعض نتاج أهل فارس في الأدب كما في العلوم الطبيعية. كذلك أدت المخالطة إلى التقريب بين عادات الشعوب وتقاليدها، وشجعت على زيادة علاقات المصاهرة فيما بينها [١].

وبالتساوي مع هذا الأثر الحضاري، كان هناك ثمة أثر سياسي تمثل في الاستعانة بالفرس في شؤون الحكم والإدارة لا سيما في العصر العباسي الأول، وأثر آخر اقتصادي عبرت عنه عمليات التبادل التجاري بين الجانبين رغم محدوديتها[٢] . لكن على الجانب السلبي، تكررت المواجهات بين الطرفين كما ذُكر في المبحث الأول.

وقبل الحديث عن أثر المحدد العرقي في العلاقات العربية الإيرانية، يجب الإشارة إلى تبادل الوجود العرقي لدى الجانبين، من خلال الإشارة إلى الوجود العربي داخل إيران والوجود الإيراني داخل الدول العربية. كما يجدر الإشارة إلى أن التداخل العرقي بين الجانبين يختلط أحياناً ببعض المفاهيم الطائفية، حيث أن هناك العديد من السنة الإيرانيون ذوي الأصول الفارسية وكذلك العديد من الشيعة من الأصول العربية داخل إيران.

---

(١) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٢٠.

(٢) الدوري، عبد العزيز، (١٩٩٦). **العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين**، ندوة العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجمع إيران بين قوميات وأديان وطوائف مختلفة، ولا يوجد مصدر واحد دقيق يمكن الاعتماد عليه في تحديد نسب هذه الجماعات إلى بعضها البعض نتيجة غياب الإحصاءات الرسمية الإيرانية الحديثة، حيث أجري آخر إحصاء سكاني في ظل الشاه عام ١٩٧٦، بالإضافة إلى عوامل أخرى مختلفة. ومع أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، يمكن الإشارة إلى الأرقام الخاصة بالتكوين العرقي لإيران عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ في تقرير التوازن العسكري الذي يصدره المركز الدولي للدراسات، والذي يفيد أنه من إجمالي (٧٠,٧) مليون نسمة، هم سكان إيران في تلك الفترة. يبلغ حجم الفرس ٣٦,٠٨ مليون نسمة، بنسبة تصل إلى (٥١%)، ويليهم الأذريون، حيث بلغ عددهم ١٦,٩٧ مليون نسمة، وبنسبة بلغت حوالي (٢٤%)، ثم التركمان الذي يبلغ عددهم ٧,٠٧ مليون نسمة، بنسبة (١٠%)، ثم الأكراد، ويبلغ عددهم ٤,٩٥ مليون نسمة (٧%)، ثم العرب ويبلغ عددهم حوالي ٢,٨٣ مليون نسمة، وبنسبة تصل حوالي (٤%)، وأخيراً البلوش والجنسيات الأخرى بواقع ٢,٨ مليون نسمة (٤%)[١].

أما آخر الإحصائيات حسب كتاب حقائق العالم (The World FactBook) الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سنوياً، تشير الأرقام التقديرية لغاية يونيو ٢٠٠٦ أن عدد سكان إيران يبلغ (٦٨,٧) مليون نسمة، تتوزع عرقياً كما يلي: أولاً، الفرس بنسبة بلغت حوالي (٥١%) من مجمل عدد السكان، ثم الأذريون بنسبة (٢٤%)، وثم يليهم الجيلاك المازندريون والتركمان بنسبة (١٠%)، ثم الكرد بنسبة (٧%)، ويليهم العرب بنسبة (٣%)، ثم اللور بنسبة (٢%)، ويأتي البلوش أخيراً بنسبة (٢%)، أما نسبة باقي العرقيات الأخرى فحوالي (١%). أما من الناحية الطائفية، فتنحصر النسبة الأكبر من سكان إيران بالطائفة الشيعية، حيث تبلغ نسبتها (٨٩%) ، في حين تبلغ نسبة الإيرانيين السنة (٩%)، أما بالنسبة للأديان الأخرى، فهناك الزرادشيون واليهود والمسيحيون والبهائيون، وتبلغ نسبتهم جميعاً حوالي (٢%)[٢].

وفيما يشكل معظم الفرس والأذريون والجيلاك والعرب سواد الشيعة، يشكل الأكراد والبلوش والتركمان وبعض العرب والفرس في الأقاليم الجنوبية والشرقية سنة إيران، الذين يدعون أن نسبتهم تفوق ٢٠% من سكان إيران، وينتقدون سياسات التضييق والتجاهل المتعمد

---

(١) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٢٢.

***(٢) The World FactBook: https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ir.html***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبل الحكومة المركزية في طهران خصوصاً في فترة ما بعد الثورة الإسلامية التي طالما رفعت شعار الوحدة الإسلامية[١].

وتشير نيفين مسعد إلى أن إيران تشتبك ديمغرافياً مع الوطن العربي على ثلاثة محاور أساسية هي: محور العرب، ومحور الأكراد، ومحور الشيعة، مع إمكانية التداخل بين أكثر من محور، كأن تجمع إحدى الجماعات مثلاً بين التشيع والعروبة. ويقطن العرب جنوب غرب إيران ويتركزون في محافظة خوزستان (عربستان)، وهم كثيرو النزوح من موطنهم إلى أماكن أخرى سواء داخل إيران (لا سيما عند انتهاء موسم الصيد الأسماك حيث يشتغلون بالصيد) أو خارجها، وبالذات إلى السواحل العربية للخليج (بحثاً عن فرصة عمل أو تهرباً من أداء الخدمة العسكرية). الأمر الذي يضفي صعوبة إضافية على تحديد عددهم بدقة طالما يصعب تحديد حجم التغيرات التي تطرأ على التركيبة السكانية الجنوبية بفعل هذه الهجرات. وهناك قائمة طويلة من الأسباب تفسر الحساسية الشديدة للحكومات الإيرانية المتعاقبة تجاه الأقلية العربية. ففي خوزستان (عربستان) أكبر حقول النفط الإيرانية، وأضخم مصافي تكرير نفطها، وأوسع موانئها (خورامشهر) ، وبعض أهم مدنها (مثل عبدان، والأهواز، وبندر شهبور)، وأكبر نسبة من العاملين في مجال النفط، وأهم من كل ذلك تواصل الأقلية العربية مع دول الجوار الخليجية[٢].

وما بين الأعوام ١٨٩٠-١٩٢٥، تمتعت خوزستان (عربستان) بحكم ذاتي تحت حكم شيوخها القبليين، الذي عملوا على الحفاظ على علاقات وثيقة مع كل من طهران وبريطانيا، وقد برزت مسألة السيادة على خوزستان لأول مرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعندما اصطدمت كل من العراق وإيران حول تحديد وتعيين الحدود بينهما، وحول وضع الفئات الإيرانية التي كانت تعيش حينذاك في العراق. وفي عام ١٩٢٥، قام الشاه رضا بهلوي، بقمع حركة تطالب بالحكم الذاتي في خوزستان، ومن ثم استولى على الإقليم وبدأ بتغيير سكان المنطقة من العرب إلى الإيرانيين وذلك لجعل العرب أقلية بدلاً من الأغلبية[٣].

---

(١) تائب، مطيع الله، (٢٠٠٦). **الورقة العرقية في إيران.. هل من أزمة قادمة؟**، موقع قناة الجزيرة الإخبارية على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٦، على الرابط التالي:
***http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm***

(٢) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٢٢.

(٣) أبي عاد، ناجي وجرينون، ميشيل، (١٩٩٩). **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، ترجمة محمد النجار، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص١٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعمل الشاه رضا خان بهلوي على إفراغ الساحل الشرقي للخليج من الوجود السياسي والبشري العربي منذ عام ١٩٢٥ حتى وفاته، ففي وصيته لأبنه حدد المهام المستقبلية للنظام الفارسي: "لقد حررت الشاطئ الشرقي للخليج الفارسي من العرب وعليك أن تحرر الشاطئ الغربي"[١]. وبعد أن استقرت سياسة الشاه في عربستان، عمل على إلغاء تداول اللغة العربية في المعاملات الرسمية، كما حرم الغناء العربي في المقاهي، واستبدل أسماء المحلات العربية بأخرى فارسية، حتى الأزياء العربية تم إبدالها بالملابس الفارسية، حتى لا ينفصل الشكل العام للمواطنين العرب في عربستان عن الفرس في باقي أنحاء إيران، ثم جرد القبائل العربية من السلاح خشية أن تثور ضده، خاصة بعد تمرد قبائل بني طرف عام ١٩٣٦ الذي نجحت قوات رضا بهلوي في إخماده والتنكيل بزعمائه[٢].

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، جدد السكان العرب لخوزستان مطالبتهم من أجل الحصول على الحكم الذاتي. وقدموا طلباً ومناشدة إلى كل من العراق والجامعة العربية لمنحهم الجنسية (العربية)، بيد أن تلك الحركة قمعت ثانية من قبل الحكومة الإيرانية خلال بضعة أشهر[٣].

وتشير آمال السبكي إلى أن تنوع اللغات لدى الأعراق المختلفة في إيران قد ساهم في الانغلاق على الذات فيما بين أصحاب اللغة الواحدة والعرق الواحد. وساعدهم على ذلك اختيار الأقاليم الخاصة بسكناهم داخل الدولة الإيرانية وأصبحوا أشبه بدويلات داخل دولة واحدة أو جيتو لكل جنسية تعيش في إيران. وقد عاش الفرس وقبائل بختيار والقشقائيين، والعرب واللر في الهضبة المركزية. وتوزعت مجموعات من البلوش والأفشار والعرب في الصحاري الجنوبية الشرقية، وعاشت في المناطق الشمالية الغربية قبائل الشهسوان والأكراد ومعهم الأرمن

---

(١) التدمري، أحمد جلال، (١٩٩٩). **إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين "العهد البهلوي وعهد الجهورية الإسلامية" ومتطلبات التغيير**، في: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) السبكي، آمال، (١٩٩٩). **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، الكويت**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، ص٨٨.

(٣) أبي عاد، ناجي وجرينون، ميشيل، (١٩٩٩). **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص١٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأشوريون المبعثرون في قرى صغيرة، وانتشر التركمان والأكراد والتيموريون والبلوش والطاجيك والجمشيديون في المناطق الشمالية [١].

وبالمثل انقسم أغلب الشيعة إلى فرق منها الحيدرية والنعمانية والإمامية الإثنا عشرية، والإسماعيلية، والكريم خانية، والشيخية. ثم أقلية سنية من الأكراد والتركمان والعرب والبلوش، مع أقلية مسيحية من الأرمن والأشوريين، وأقليات أخرى من اليهود والزرادشت. عزلت هذه الطوائف نفسها داخل أحياء خاصة بها في الريف والحضر قريبة الشبه بـ (جيتو) اليهود[٢].

أما في الجانب الآخر فقد كان الوجود الإيراني في دول الخليج العربية يشكل أحد أهم محددات العلاقات الخليجية الإيرانية منذ بداية القرن العشرين، وخصوصاً مع تواصل الهجرات السكانية الإيرانية إلى الضفة الغربية للخليج سواء لغرض العمل أو التعليم الديني أو لمجرد الاستيطان الذي فرضته ظروف إيران الاقتصادية وقربها من المنطقة وكثافتها السكانية التي كانت وراء هجرة الكثير من الإيرانيين إلى دول الخليج العربية. حيث كانت الهجرة الإيرانية إلى الساحل العربي الأساس في الهجرة الأجنبية في فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية الستينات [٣].

ولتحديد مدى وحجم التأثير الإيراني سواء من الناحية العرقية (الفارسية) أو الناحية المذهبية (الشيعة)، سيحاول الباحث استعراض بعض الإحصاءات المتعلقة بالوجود الشيعي والفارسي في دول الخليج العربية. ومن المعروف أن هناك تضارب إلى حد الغرابة بين في الإحصاءات المتعلقة بهذه الأمور، حيث يحاول دائماً كل طرف له مصلحة أن يهول من هذه الأرقام سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية، فالشيعة يصرون على أنهم منتشرون بكثرة لتعزيز مطالبهم بالحصول على امتيازات معينة، في حين يحاول السنة التقليل من هذه الأرقام ، وأكبر مثال على هذا التخبط في والعشوائية في التقديرات ما يحصل في العراق هذه الأيام.

---

(١) السبكي، آمال، (١٩٩٩). **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، الكويت**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، ص١٠.

(٢) المرجع السابق، ص١١.

(٣) التميمي، عبد المالك خلف، (١٩٨٣). **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد٧١، ص١٥١، ص١٥٧، ص١٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلاقاً من الغاية الأكاديمية لهذه الدراسة، فسيحاول الباحث قدر الإمكان اللجوء إلى التقديرات الإحصائية ذات المصداقية المعقولة والحيادية، ونبدأ من دراسة قام بها البروفسور والي نصر الخبير في الشؤون الإيرانية والشيعية، والتي نشرتها مجلة (Foreign Affairs) الأمريكية في أغسطس ٢٠٠٦. والتي جاء فيها أن توزيع الشيعة في العالم هو كما يلي: إيران (٩٠%)، أذربيجان (٧٥%)، **البحرين (٧٥%)**، العراق (٦٥%)، لبنان (٤٥%)، **الكويت (٣٠%)**، باكستان (٢٠%)، أفغانستان (١٩%)، **قطر (١٦%)**، **السعودية (١٠%)**، **دولة الإمارات العربية المتحدة (٦%)**، وسوريا (١%) [١].

وتوضح الخريطة التالية توزيع الشيعة في مجموعة من الدول حسب الدراسة السابقة:

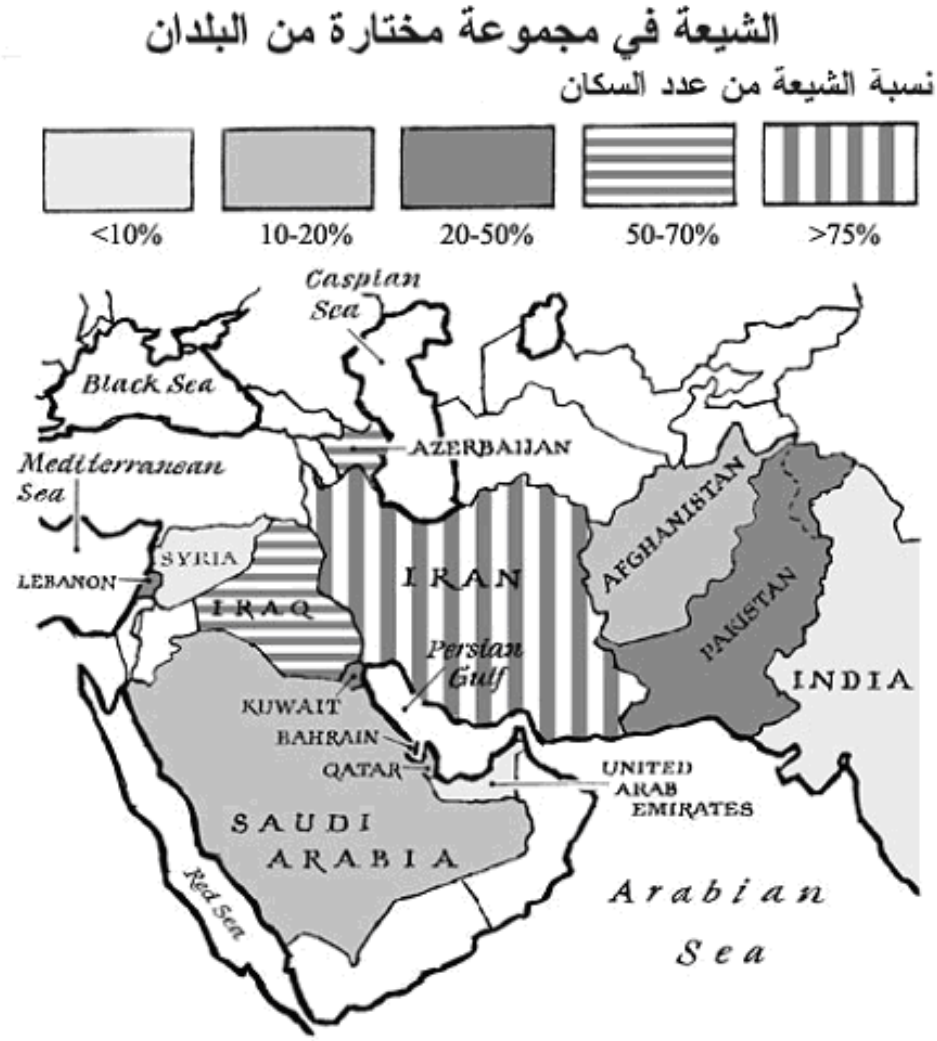


(١)Nasr, Vali., (2006), When the Shiites Rise, **Foreign Affairs**, Vol. 85, Issue 4, p58-74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك إحصائيات أخرى ذات أهمية حول الوجود الشيعي والفارسي في دول الخليج العربية مصدرها بعض الموسوعات المشهورة مثل كتاب حقائق العالم ( The World FactBook) للعام ٢٠٠٦، المذكور سابقاً والذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل سنوي، إضافة لموسوعة ويكيبيديا (Wikipedia) على شبكة الإنترنت.

فبالنسبة لمملكة البحرين تشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن نسبة الشيعة فيها حوالي (٦٥%) في حين تبلغ نسبة السُنة حوالي (٢٦%) ، كما أن هناك نسبة من المسيحيين تبلغ (٩%)، وحوالي (١٠%) من إجمالي عدد السكان لهم ديانات أخرى[١]. كما يشير كتاب حقائق العالم (The World FactBook) للعام ٢٠٠٦، إلى أن اللغة الفارسية من اللغات الشائعة جدا في مملكة البحرين، وهو دليل على الانتشار الكبير لذوي الأصول الإيرانية في البحرين[٢].

أما بالنسبة لدولة الكويت، فتشير إحصائيات الموسوعة أن نسبة الشيعة من سكان الكويت تبلغ حوالي (٤٠%) في حين تبلغ نسبة السكان السنة حوالي (٤٥%)، مع وجود نسبة قليلة من المسيحيين والهندوس[٣]. كما تشير الإحصاءات الواردة في كتاب حقائق العالم ( The World FactBook) للعام ٢٠٠٦، فيما يتعلق بالجماعات العرقية في دولة الكويت أن نسبة الإيرانيين في الكويت تبلغ ٤% من مجمل السكان [٤]، وهؤلاء إضافة لاعتناقهم المذهب الشيعي هم أصلا إيرانيون وليسوا عرباً.

أما في المملكة العربة السعودية، فتشير إحصائيات الموسوعة إلى أن الوجود الشيعي في المملكة يبلغ ما نسبته (١٠%) [٥].

وتظهر تقديرات كتاب حقائق العالم (The World FactBook) للعام ٢٠٠٦ المذكور، أن نسبة المنحدرين من الأصول الإيرانية في دولة قطر يبلغ حوالي (١٠%) من إجمالي عدد السكان في الدولة، في حين لا يبلغ ذوي الأصول العربية أكثر من (٤٠%) من السكان [٦].

---

(١) موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت (البحرين): ***http://en.wikipedia.org/wiki/Bahrain***

(٢) The World ***FactBook: https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ba.html***

(٣) موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت (الكويت): ***http://en.wikipedia.org/wiki/Kuwait***

(٤) ***The World FactBook: https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ku.html***

(٥) موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت (السعودية): http://en.wikipedia.org/wiki/Saudi_Arabia

(٦) ***The World FactBook: https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/qa.html***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فتشير تقديرات كتاب حقائق العالم ( The World FactBook) للعام ٢٠٠٦، أن نسبة الشيعة من إجمالي عدد السكان يبلغ حوالي (١٦%)[١].

وأخيراً تأتي سلطنة عمان، التي تضم القليل من الوجود الشيعي كما تشير الإحصاءات والتقديرات، حيث يسيطر هناك المذهب الأباضي بنسبة تبلغ حوالي (٧٥%) من مجمل عدد السكان، ثم يأتي السنة، ومن ثم الشيعة، وهناك بعض الهندوس[٢] .

وبالاستناد إلى الأرقام والإحصاءات السابقة نلاحظ أن إيران تتواصل قومياً ومذهبياً مع دول الخليج على مستوى العمالة الفارسية والشيعة العرب الذين يمثلون جزءا تكوينياً أساسياً من نسيج المجتمع الخليجي، بحيث يلعب متغيرا القرب الجغرافي والتداخل الديموجرافي دورهما، فقد سبق أن وظفت الورقة الشيعية في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، ودفعت بعض العناصر في الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضطرابات داخلية للضغط على هذه الدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق. وبعد الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، ازدادت المخاوف من استغلال لإيران لهذه الورقة خاصة مع تزايد نفوذ شيعة العراق، وهو ما اتضح جلياً في حديث العاهل الأردني عبد الله الثاني عن شروع إيران في تكوين ما يسمى بـ "الهلال الشيعي" في المنطقة[٣].

وبالنظر إلى السوابق التاريخية يلاحظ أن إيران كانت دائماً تحاول الاستفادة من انتشار الأقليات ذات الأصول الفارسية في دول الخليج، وكما ذُكر في المبحث الأول، فقد كان الوجود الشيعي في البحرين الأساس الذي استندت إليه إيران في مطالبها بضم البحرين إليها [٤].

استمر التدخل الإيراني في البحرين من خلال العناصر الفارسية ومن خلال الشيعة العرب بعد استقلال البحرين وتمتعها بالسيادة الكاملة. ففي بداية الثمانينيات أعلنت الحكومة

---

(١)***The World FactBook: https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ae.html***

(٢) موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت (سلطنة عُمان): ***http://en.wikipedia.org/wiki/Oman***

(٣) عز العرب، محمد، (٢٠٠٥). انتخاب أحمدي نجاد و" القضايا العالقة " في العلاقات العربية – الإيرانية، **مختارات إيرانية**، العدد ، ص٦٤.

(٤) عثمان، العلاقات الإيرانية – الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحرينية أنها ألقت القبض على مجموعة من المخربين تلقوا تدريباتهم في إيران، في محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين، وقد صرح الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بأنه لا يوجد في البحرين خطر داخلي، وأن الخطر الخارجي هو إيران، مؤكداً أن النظام في إيران يثير الشيعة في البحرين والخليج، ويشجع روابطهم السياسية مع آيات الله الحاكمين في طهران ويقوم بتدريبهم على استخدام الأسلحة ويرسلهم إلى أقطارهم لإثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار(١).

ومع بداية التسعينيات شهدت البحرين حالة من الفوضى والاضطرابات وتجدد أعمال العنف التي بلغت ذروتها عام ١٩٩٤ واستمرت حتى أوائل عام ١٩٩٦، وقد أصرت الحكومة البحرينية آنذاك على وصم حركة الاحتجاجات بالطابع الشيعي، ووجهت اتهاماً رسمياً إلى طهران بالتورط في تمويل تنظيمات سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم وإقامة الجمهورية الإسلامية على النمط الإيراني. وفي ٣ يونيو عام ١٩٩٦ أعلنت الحكومة البحرينية الكشف عن حزب الله البحريني وهو حركة معارضة شيعية، يعد أحد فروع حزب الله الإيراني، هذا بالإضافة إلى وجود الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهي حركة معارضة شيعية تأسست عام ١٩٧٦ واتخذت طهران مقرًا لها، وعقب الكشف عن حزب الله البحريني ومخططه لقلب نظام الحكم قررت البحرين سحب سفيرها في طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال(٢).

وللتدليل على أصول شيعة البحرين، يشار إلى ما سجله المؤرخ اللبناني المعروف أمين الريحاني عند زيارته للمنطقة أوائل القرن الماضي، إذ يقول في كتابه الذي سجل فيه ملاحظاته وتفاصيل لقاءاته، وهو كتاب "ملوك العرب"، الصادر سنة ١٩٢٤، حيث يقول فيه عن البحرين: "أما الجعفريون فهم مثل الهنود، يعدون من الأجانب لأنهم إيرانيون أو إيرانيو التبعية" (٣).

---

(١) صحيفة البيان الإماراتية، **علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة**، بيان الأربعاء، العدد١٥٠، الأربعاء سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الريحاني، أمين (١٩٢٤). **ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية**، بيروت: دار الريحاني، ص٧٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الكويت فقد كانت أكثر من عانى من العناصر الإيرانية التي استوطنت البلاد، فعقب انتصار الثورة الإسلامية بفترة وجيزة، شعر المسئولون في الكويت بخطر تفاعل بعض الإيرانيين المقيمين بالكويت مع الثورة الإسلامية، وذلك بترويج أفكارها ومبادئها. خصوصاً بعد حدوث بعض الأعمال الإرهابية التي نفذتها جماعة محسوبة على إيران، ومن ذلك تفجيرات عام ١٩٨٣ التي طالت السفارتين، الأمريكية والفرنسية، ومصالح حكومية كويتية، وكذلك خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام ١٩٨٨، وقتل الرهائن [١].

ومن هنا كان رد فعل الحكومة الكويتية الشديد ناتج عن شكوكها بأن الإيرانيين المقيمين ينوون تغيير النظام السياسي في الكويت وهم يتمتعون بحماية حكومة إيران. وكانت التظاهرات والتجمعات الإيرانية في الكويت تجابه بقوة من قبل القوات العسكرية الكويتية، في حين عملت السفارة الإيرانية بالكويت على توفير الحماية لرعاياها.

وقامت الحكومة الكويتية بانتهاج سياسة شديدة ضد الرعايا الإيرانيين المقيمين بها، وخاصة عقب سيطرة مجموعة من الإيرانيين على المسجد الحرام في المملكة العربية السعودية، وتخوف الحكومة الكويتية من وقوع إجراء مشابه في الكويت، وزادت المخاوف الكويتية بعد استهداف موكب الأمير جابر الصباح عام ١٩٨٥، والتهديدات الإيرانية لجزيرة بوبيان الكويتية. لذا شددت من إجراءاتها تجاه الإيرانيين، ويشير إلى ذلك بأن عدد المبعدين منهم خلال عقد الثمانينات بلغ ٥٠ ألف شخص [٢].

كما ظهرت السياسة الاستيطانية الإيرانية بشكل واضح في تعاملها مع الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها ورفضت أي جهود لتسوية القضية مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ورسخت هذا الاحتلال من خلال توطين المواطنين الإيرانيين في هذه الجزر، وهو ما يؤكده راشد عبدالله وزير الخارجية الإماراتي في خطاب أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في الأول من أكتوبر ١٩٩٦، حيث قال: "إن إيران لم ترفض فحسب التوجهات السلمية لدولة الإمارات، والجهود والوساطات التي قامت بها بعض الدول الصديقة بما

---

(١)عثمان، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل ، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) همداني، عبد الرضا، (٢٠٠٠).العلاقات السياسية الإيرانية – الكويتية ١٩٦١: ١٩٩٨، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط الإيرانية (خاور ميانه) العدد الرابع، موقع البينة على شبكة الإنترنت:
***http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1889&lang=***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ذلك جهود الأمين العام للأمم المتحدة، بل عمدت إلى إقامة تجهيزات ومنشآت فوق هذه الجزر ليست كلها ذات طابع مدني، فشيدت محطة للكهرباء في جزيرة طنب الكبرى، ومطاراً ومستودعاً للتبريد ومصنعاً لتجهيز الأسماك في جزيرة أبو موسى، كما لجأت إلى توطين أعداد كبيرة من المواطنين الإيرانيين وخاصة فئة العسكريين منهم لتغيير المعالم الديموغرافية لهذه الجزر الثلاث، وفرض سياسة الأمر الواقع إمعاناً في تكريس احتلالها(١).

وأخيراً، يمكن الاستدلال على التأثير المتبادل بين علاقة النظام الإيراني بالأقلية العربية في الداخل من جهة، وعلاقاتها العربية في الخارج من جهة أخرى، بالربط بين محاولات انفتاح الرئيس محمد خاتمي على محيطه العربي وسعيه لإدماج بعض العناصر ذوي الأصول العرقية العربية في هيكل صنع القرار الإيراني. ومن أبرز العناصر ذات الصلة علي شمخاني وزير الدفاع الذي ولد في الأهواز لقبيلة عربية هي قبيلة بني تميم، وتولى قيادة القوات البحرية وقيادة الحرس الثوري في الأهواز وخوزستان، وشغل منصب القائد العام لقوات الحرس الثوري. وأيضاً محمد الصدر مستشار الرئيس خاتمي وسليل أسرة الصدر المعروفة، وابن شقيق محمد باقر الصدر أحد أبرز علماء الشيعة في العراق. ومحمود الهاشمي الشاهرودي رئيس السلطة القضائية، وهو من مواليد النجف ودرس في إحدى المدارس الإيرانية التي أسستها حكومة الشاه في العراق لتعليم الإيرانيين المقيمين في بغداد والنجف وكربلاء(٢).

أما بالنسبة للعوامل السكانية، فلا شك أنها ذات أهمية كبرى في العلاقات الدولية فالرأسمال الإنساني يلعب دورا هاما في سياسات الدول الداخلية والدولية سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي. ويقصد بالعامل السكاني العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة في المجالين الإقليمي والدولي وما يستتبع ذلك بداهة من علاقة بين واقع هذا العنصر من ناحية وبين السياسة الخارجية للدولة من ناحية أخرى(٣).

---

(١)العسلي، بسام، (٢٠٠٦). التعاون الخليجي – الايراني وجزر الامارات، **مجلة الدفاع العربي**، السنة ٢٤، العدد٩، ص٢٩ .

(٢) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٢٤-٢٥.

(٣) بدوي، محمد طه، (١٩٧٢). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة، ص١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد العامل السكاني من العوامل الهامة في تحديد مكانة الدولة وحجمها ذلك أن حجم السكان وتكوينه يشكل عاملا هاما في حساب القوة القومية للدولة ورغم أن الحجم الكبير للسكان لا يضمن الفعالية الدولية بحد ذاته إلا انه يعتبر مؤشرا كافيا للقوة الدولية فبالإضافة لحجم السكان هناك عوامل أخرى ترتبط بهذا العامل تشكل في مجموعها حجم ومكانة الدولة ويعتبر هذا العامل هاما للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خصوصا إذا ارتبط حجم السكان بتوفر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية على الاستفادة من الحجم السكاني ومن هنا فان حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني شيئا بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى وهذا ما قصده علماء السكان في أن الحجم الأمثل للدولة لا يكون بالكم فقط وإنما هو ذلك الحجم الذي يتحقق به التوازن بين السكان وبين الموارد الطبيعية [١].

ولدرجة التجانس اثر بالغ الأهمية في تحقيق الوحدة الوطنية داخل الدولة ومن ثم في قوتها فالوحدة العرقية أو اللغوية أو الدينية تعتبر عامل قوة أما إذا كان السكان يشكلون أناساً مختلفين عرقياً ولغوياً ودينياً فإنه يمثل عامل ضعف كما هو الحال في بعض الدول حديثة الاستقلال وخاصة في القارة الأفريقية. حيث أن وجود أقليات داخل الدولة يؤدي إلى تعدد الولاءات مما يؤدي بالتالي للتأثير على السياسة الخارجية لدولة ما وبشكل سلبي على اعتبار أن تلك الطوائف لها أهداف ومصالح خاصة تعتبر في نظرها أهم من المصلحة العليا للدولة مما يفسر لنا لجوء الدول المتحاربة إلى محاولة إضعاف الوحدة الوطنية للدولة الخصم[٢].

مما سبق يمكننا القول إن هنالك علاقة بين قوة الدولة وحجم السكان بشرط أن ينسجم عدد السكان مع سعة الإقليم وحجم الموارد الطبيعية فيه، إضافة إلى توازن التركيب العمري للسكان ووجود نوع من التجانس بين السكان مما يدعم في النهاية من قدرة صانع القرار السياسي الخارجي.

---

(١) سليم، محمد السيد، (١٩٩٨). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص١٦٠-١٦١.

(٢) يونس، منصور ميلاد، (١٩٩١). **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، جامعة ناصر، ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير عبد الجليل مرهون إلى أن النظام الإقليمي الخليجي يعاني من تفاوت كبير بين وحداته على مستوى القوة الديموغرافية، وخاصة عند المقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين إيران والعراق. ويبلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي ٣٥،٨٦٩،٤٤٧ نسمة منهم ٩،٢٨٥،٩١٠ من غير المواطنين، أي ما نسبته ٢٥،٩٪ من إجمالي السكان، أي أن هذه الدول تحوي مجتمعة ما نسبته ١٢،٣٢٪ من إجمالي سكان الوطن العربي البالغ عددهم حوالي ٢٩١ مليون نسمة (وهذا الرقم تحديدا يعود إلى تقديرات العام٢٠٠٠). ويبلغ صافي السكان من المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي الست ٢٦،٥٨٣،٥٣٧ نسمة، وهو يكاد يقترب من إجمالي عدد سكان العراق، فالفارق بينهما لا يتعدى ٥٠٨،٦٣١ ألف نسمة. ويفوق إجمالي عدد سكان دول المجلس مجتمعة عدد سكان اليمن بمقدار ٥،٨٥٦،٤٧٤ نسمة. أما إيران فهي تعد اليوم حوالي ٦٨ مليون نسمة، أي أكثر من ضعف صافي عدد المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة[١].

وبذلك تتضح أهمية العامل الديموغرافي إذا ما تمَّت مقارنة عامل الديموغرافيا الإيراني المتزايد قياسًا ببلدان مجلس التعاون، وهو ما يشكل مصدر قلق لأنظمة وشعوب المنطقة، فهو يحذر من تبدلات التركيبة الاثنية المؤثرة في الخليج على المدى البعيد، وخاصة مع تشجيع إيران لفكرة الهجرة إلى الدول المجاورة، ومنها دول الخليج العربية ذات الندرة السكانية[٢].

---

(١) مرهون، عبد الجليل زيد، (٢٠٠٦).**الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي: نمط المعوقات البنيوية**، صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٦٢، سبتمبر ٢٠٠٦م.

(٢) الضيع، أحمد، (٢٠٠٦).**الاقتصاد: قاطرة التقارب الإيراني الخليجي**، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت: ***http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-45/namaa1.asp***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الرابع

## المحدد الجيواستراتيجي (الجغرافي)

إن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما تهدف الجغرافية السياسية من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الآمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة. وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخرى وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاجزة التي تقع بين دول متصارعة، وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها[١].

وتعالج الجغرافيا السياسية النمط السياسي للعالم وهو نمط معقد إلى حد كبير، بسبب التجزئة المتباينة لسطح الأرض إلى وحدات سياسية تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً، وتغير الأنماط السياسية في حدودها، ومقوماتها، ومشكلاتها الناجمة عن تفاعل الإنسان ببيئته مما ينعكس على أوضاعها الداخلية وعلاقتها الخارجية، وتهتم الجغرافيا السياسية في هذا المجال بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية، وسكانها، ومواردها، وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتضافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً، وتحديد علاقتها المتشعبة في المكان والزمان، ومن أهم هذه العلوم التاريخ، علم السياسة والعلاقات الدولية، عوامل الطبيعة الجغرافية [٢].

---

(١)عباس، عبد الرزاق، (١٩٧٦). **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، بغداد: مطبعة اسعد، ص٢٧٣.

(٢)أبوعيانة، فتحي، (١٩٨٣). **دراسات في الجغرافيا السياسية**، بيروت، دار النهضة العربية، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس في العالم مثال أفضل من ذلك الذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة ، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى. ومنذ مطلع القرون القديمة، كان الخليج يلعب دوراً بارزاً في إنشاء الكثير من الحضارات، فقد قامت دول سومر وبابل وآشور وأكاد وعيلام في رأس الخليج، التي احتكرت التجارة البرية الآسيوية، وقد أدى ذلك إلى أن احتلت الجزيرة العربية في مستهل القرن الثامن عشر للميلاد مركزاً هاماً في السياسات العالمية، لا يختلف عن المركز التي تحتله حالياً[١].

وتنبع أهمية الخليج العربي الإستراتيجية من كونه واحدا من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث : آسيا وأوروبا و أفريقيا ، و هو أيضا ممر مهم بين الدول الأسيوية الشرقية و تلك الواقعة في العالم الغربي. و لقد ظل الخليج العربي يشكل مع البحر الأحمر ذراعين طويلين يحدهما المحيط الهندي إلى الشمال حاضنا شبه الجزيرة العربية ، وملتقيا بأهم بحر داخلي في العالم هو البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين المحيطين الهندي والأطلسي و يقع في بقعة تطوق غرب أوروبا و تفصل أمريكا ، إلى أن تم إنجاز اتصال البحر الأحمر بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس[٢].

يقع الخليج العربي في حوض يشتمل على ثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم، ودون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم مصالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه. فبسبب ثروته النفطية في عالم يعاني من نقص حاد في الطاقة، أصبح منطقة ذات أهمية دولية متعاظمة. ولهذا أصبح فهم شعب الخليج بصورة واقعية يقتضي البدء بتصور الواقع الجغرافي لوطنهم أولا[٣].

---

(١)القحطاني، شيخة غانم، (١٩٩٧). **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،٥٩ .

(٢) العدواني، إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، مرجع سابق، ص٥١.

(٣) الداؤد، محمود على (١٩٨٠). **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، بغداد: مطبعة الإشارة، ص ٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى معظم الدراسات الجيولوجية ، بأن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني ، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين ، هما : الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية . وتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قد تشكّل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية ، وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة ، وتكوين ما يعرف حالياً بمياه الخليج العربي[١].

والخليج بحر شبه مغلق ، ويبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي (١٣٥٧) كيلو متر ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب في العراق ، كما يتراوح عرضه ما بين (١٨٠-٢٨٠) كيلومتر ، وتقدر مساحة سطحه بنحو (٢٥٠) كيلومتر مربع ، وتبلغ أعمق نقطة فيه (١٠٠) متر بالقرب من جزيرة هرمز ، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة ولا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه ، والتي ينحسر عنها الماء سنوياً بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهري شط العرب ونهر قارون . وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي ، مثل : جزيرة بوبيان وجزيرة البحرين وجزيرة فيلكه وغيرها [٢].

وإلى جانب هذه الجزر ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية ، والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج، يوجد مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، ولذلك يعتبر من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور أكثر من مائة سفينة محملة بالنفط من خلاله يومياً [٣].

لقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة ، فأعمق أجزاء الخليج لا تتجاوز مائة متر ، بل لأنه فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً ، وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المائة كيلو متر من الساحل العربي ، في حين أن الأعماق الكبيرة في الخليج ، بصفة عامة تحيط بساحل هضبة

(١) القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ٥٤-٥٦ .

(٢) مرهون، عبد الجليل، (١٩٩٧). **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر، ص٣٨-٤٣.

(٣) عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٣). النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١١٤، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران من جانب ، ومضيق هرمز من جانب آخر، هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذا حدين : فهي من جانب تجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي ، ولكنها من جانب آخر تجعل من الخليج في مجموعه بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء وحماية الأساطيل من منأى هجوم أو صدام بحري[١] .

ولأن الخليج العربي يعتبر بحراً شبه مغلق، فان من يتحكم في مداخله يستطيع التأثير على الاقتصاد الدولي ، ومن يسيطر على مياهه يستطيع أن يتحكم في خطوط الملاحة الدولية، باعتبار أن هذا الإقليم يتوسط القارات الثلاث في آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وهو ما أدى إلى تنافس القوى الكبرى في السيطرة على مياهه واستعمار ضفتيه منذ بداية القرن الخامس عشر، ومع وجود أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي في أراضيه ازدادت أهميته الإستراتيجية، فأصبح محط أطماع هذه القوى التي تسعى لفرض سيطرتها على إقليم الخليج العربي[٢].

ولقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال القرن الماضي، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها استراتيجي والآخر اقتصادي. و إذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف منابع النفط الغزيرة التي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليها ، باعتبارها أهم مصادر الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف [٣].

وقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة، وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة ثانية. و قد كان ظهور الحركات التحررية العربية ضد القوى الاستعمارية من العوامل التي جعلته يحتل مكانا لائقا في

---

(١) ربيع، حامد، (١٩٨٤). **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط** ، القاهرة: دار الموقف العربي، ص٣٨٠.

(٢)العيدروس، محمد حسن، (١٩٨٥). **العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١-١٩٧١**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص١٧-١٨.

(٣)القاسمي، خالد، (١٩٨٥). **الخليج العربي**، الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر، ص ٣٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا العربية و سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية . يكفي أن نذكر بخصوص أهمية هذا الدور بعض الأحداث المهمة التي شهدها هذا الوطن:

ـــ فالعراق قد تم احتلاله من قبل بريطانيا مرتين عن طريق الخليج العربي في عام ١٩١٤م انطلقت حملة ديلامين من الخليج – وبالتحديد إيران– لتحتل البصرة أولا ثم لتندفع بعد ذلك نحو بغداد و بقية المناطق الشمالية منه . و في عام ١٩٤١م اندفعت القوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البصرة و تؤمن سيطرتها على قاعدة الشعبية و ليسهم في إنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في مايو من ذلك العام [١].

– والاتحاد السوفيتي تأمنت احتياجاته العسكرية والاقتصادية من الخليج العربي عبر إيران عام ١٩٤١م . فغزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١م لم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية سوى فرصة تقديم المعونة له عن طريق الخليج ، نظرا لأن الاتصال بين الدولتين عبر بحر الشمال كان شبه متعذر ، بفعل نشاط الغواصات الألمانية من ناحية و تجمد الموانئ السوفيتية الشمالية بعض الوقت من ناحية أخرى .

ـــ و بريطانيا لم تتردد في استخدام أو تسخير قواتها الجوية في منطقة الخليج العربي ضد مصر إبان العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦م .

و لقد فرضت بريطانيا بعد أن حسمت الصراع مع القوى الاستعمارية الأخرى لصالح سيطرتها على هذا المنطقة الإستراتيجية بأساليب عديدة تراوحت بين عقد المعاهدات الثنائية غير المتكافئة مع حكامها ، و بناء القواعد العسكرية تأمينا لاستمرار وجودها العسكري فيها . و قد تزامن مشروع بريطانيا في تنظيم و إقامة القواعد العسكرية في هذه المنطقة مع توتر الموقف الدولي في أوروبا خلال العقد الثالث من القرن الماضي . فتم إنشاء قاعدة الجفير البحرية في البحرين عام ١٩٣٥ و قاعدة جوية في الشارقة منذ عام ١٩٣٧م و قاعدتين أخريين في صلالة ومسقط ، وأخرى في جزيرة مصيره بمحاذاة الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عمان[٢] .

---

(١)قاسم، جمال زكريا، (١٩٨٧). **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات**، الكوتي: دار البحوث العلمية، ص ٨٢–٨٨.

(٢) رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تتخلف الولايات المتحدة الأمريكية عن دخول هذا الميدان خصوصا بعد ازدياد حاجتها خلال الحرب العالمية الثانية لنقل قوات الحلفاء إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب مع اليابان ، مما اقتضى إقامة قاعدة كبيرة في منتصف الطريق ، فكان اختيارها لقاعدة الظهران الجوية عام ١٩٤٥بناء على اتفاق بين الملك فيصل والرئيس الأمريكي روزفلت(١).

ورغم أنه لا يمكن إنكار أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط ، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فالنهوض القومي ( الإيراني والعربي ) وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تشدد من قبضتها ، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي ، خاصة بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م والثورة العراقية عام ١٩٥٨م ثم اليمنية عام ١٩٦٢م ، والإيرانية عام ١٩٧٩م (٢) .

كما اكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية كبيرة إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة، وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية ، حين أعلنت بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية . وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الإستراتيجية بـ ( مبدأ كارتر ) (٣).

---

(١) العدواني، إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص١٢.

(٣)القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق، ص١٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لذلك أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً لـدول العـالم أجمع ، حيث أن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قـد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية ، ولا سيما أن من يسيطر على الإقلـيم يـستطيع فـرض رؤيته الأمنية عالمياً ، وتحقيق السيادة الدولية عليه . وهو ما دفع ديفيد نسيوم – وكيـل وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس كارتر – إلى القول : " إن كان العالم دائرة مسطحة وكـان المرء يبحث عن مركزها ، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها : ( أن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه) وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر مـن التقـاء المصالح العالمية ، وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار اسـتقرار العـالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج " [١].

ولأن الخليج يقع في منطقة التماس بين القوميتين العربية والفارسية كمـا ذكرنـا فـي المباحث السابقة، فمن الطبيعي أن تبرز النزاعات بينهما على مناطق الحدود، وخاصة أن هناك تداخلاً بشرياً وتاريخياً بينهما، فمثلاً توجد أقلية عربية في إقليم عربستان (خوزستان) في إيران، كما توجد أقليات إيرانية في كل من الدول العربية الخليجية. ومن هنا فإن نمو القدرة العسكرية والسياسية لإيران أو لأية دولة عربية خليجية يؤدي إلى طرح مسألة الحدود السياسية والـسيادة على المناطق المتنازع عليها. ويؤدي كذلك إلى تعريض الاستقرار الإقليمي للخطـر، ويبـرر للدول الكبرى التدخل لحماية مصالحها .

(١)النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق ، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الخامس

## المحدد الاقتصادي

تقوم العوامل الاقتصادية بدور كبير في الحياة الدولية ولهذا فليس من قبيل المصادفة أن نجد أن أقوى دول العالم اليوم أو في الماضي هي أقواها اقتصادياً، كما أنه ليس مجهولاً أن تاريخ العلاقات بين الأمم مليء بالمنازعات والأحداث المؤلمة التي حصلت عبر العصور المختلفة بدوافع متعددة، من أهمها دوافع اقتصادية حيث كان هناك صراع من اجل الحصول على المواد الأولية وصراع للحصول على منافذ تجارية وصراع للسيطرة على الأسواق والأمثلة على النزاعات التي ظهر فيها الاقتصاد كعامل مؤثر كثيرة سواء في الماضي أو الحاضر ومنها :(١)

أ – الحرب العالمية الأولى: وكان من أسبابها الخلاف الفرنسي والألماني حول الألزاس واللورين، وهي المعروفة باحتواءها على ثروات معدنية مهمة.

ب – الحرب العالمية الثانية : كان من أسبابها الرئيسية النزعة التوسعية لألمانيا وايطاليا .

ج – الحروب الاستعمارية التي تشنها الدول الأوروبية ضد الشعوب المستعمرة أو حتى ضد البعض كانت في الدرجة الأولى لأسباب اقتصادية توسعية .

د – العدوان الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦ وكان أحد الأسباب العامل الاقتصادي المتمثل في السيطرة على قناة السويس التي تمثل طريقاً مهماً ومختصراً للتجارة الأوروبية .

هـ – النزاعات الإقليمية بين الدول الحديثة الاستقلال يفسرها كثيرون باعتبارها في الدرجة الأولى صراعات لأسباب اقتصادية أي طمعاً في الثروات المنجمية أو الزراعية التي قد تحتويها المناطق الحدودية موضوع النزاع. وكذلك الحال بالنسبة للنزاعات حول تقسيم المناطق البحرية، والأنهار الدولية.

---

(١) يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص١٤٧-١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بالعامل الاقتصادي " مجموعة الموارد والقدرات الاقتصادية ووفرتها كعامل من عوامل قوة الدولة في المجالين الإقليمي والدولي أي قدرته في التأثير في مسار العلاقات الدولية. ويشمل الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ( البترول والفحم والغاز والمواد النووية ) والمعادن الخام ( كالحديد والنحاس وغيرها ) والمواد الغذائية كالقمح والقطن"[١].

ومن المؤكد أن الدولة التي تتوافر فيها هذه الموارد تكون قادرة على الاعتماد على نفسها وبالتالي عدم الحاجة للدول الأخرى مما يؤدي بالتالي إلى عدم السيطرة على مواردها وقراراتها السياسية، الأمر الذي يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة وكذلك يمكنها من بناء قدرات عسكرية متطورة . ويعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ذلك أنه من أهم ركائز القوة القومية للدولة .

فالقوة الاقتصادية لا ينظر إليها من منطلق توفير الرفاه فقط وإنما من كونها عاملاً مرناً للقوة قابلاً لدعم عناصر القوة الأخرى في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل وترابط متطلبات الأمن والاقتصاد بين الدول مما يجعل اللجوء إلى القوة المسلحة أمراً صعباً وفي حالات كثيرة غير ممكن ، فأهمية هذا العامل لا تنبع من تأثيره المباشر في تحسين مستوى القوة العسكرية فقط، بل يمتد ليشمل التدخل أو التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى[٢].

وتحتوي منطقة الخليج على أهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة، وهى قوة النفط ، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب ، بل بزمانها أيضاً ، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة . فالاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمتها الإستراتيجية في الصراع الدولي على مصادر الموارد ، فمنذ أن اتخذ قائد البحرية البريطانية ونستون تشرشل قراراه عام ١٩١٠ م باعتماد النفط بديلاً عن الفحم كوقود للأسطول البريطاني ، ومنذ أن ظهرت المحركات والطائرات عام ١٩٣٠ م،

---

(١) الرمضاني، مازن إسماعيل، (١٩٩٢). **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد، دار الحكمة، ص١٤٩.

(٢) مقلد ، اسماعيل صبري، (١٩٩٣). **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، ذات السلاسل، ص١٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وابتكار أساليب جديدة لاستعمال الديزل والبنزين والتشحيم والتزييت ، باتت السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين هي الصراع على النفط ، وكانت الحرب العالمية الثانية بحق هي " حرب زيت " فالجانب الذي يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية عن العدو ، ويتمكن في الوقت ذاته من إمداد قواته وسفنه وطائراته بها في الوقت المناسب والمكان المناسب هو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في هذا الصراع العالمي [١].

ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة ، فهو أولاً المصدر الأساسي والاهم للطاقة في العالم ، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر أساسي لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال واسع لنشاط شركات عالمية عملاقة. فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية لهذه الدول، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم . والصناعات النفطية أيضاً هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من ١٢ ألف سلعة ، وتوظف ما لا يقل عن ١٢ مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة، بل إن الصناعات النفطية هي من أضخم الصناعات وأوسعها ؛ فهي الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة. أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة، وما زالت محافظة على نفوذها وقوتها، بل إن هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم [٢].

ويعد النفط أكبر مكون لناتج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فلا عجب أن يكون له دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول المنطقة منذ سنوات عديدة، سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه، أو من خلال صنع الخلافات البينية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية. فمن

---

(١) النعيمي ، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢)عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٤). النفط والنظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، السنة١٦، العدد١٨١، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول، وعائداته تذهب مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول، وبالنتيجة فإن الصناعة النفطية قد وضعت مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات. وقد لعب تركيز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الحكومات دوراً مهماً في بناء البنية التحتية وتوثيق العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها منذ أوائل السبعينات، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة معاً على منح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعاية الصحية، والخدمات الإسكانية، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى [١].

أما من ناحية العلاقات البينية بين دول الخليج ، فلا يمكن إنكار أن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية ، وهي تفتح الملف النفطي الخليجي وعلاقات دوله مع بعضها البعض، وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، وبدون التصرف الواعي في هذه الأمور الشائكة ، فإن القوى الأجنبية تستغل هذه الأزمات لتتدفق جيوشها بسرعة إلى المنطقة تحت شعار " الحفاظ على المصالح الحيوية " للغرب[٢].

ومنذ أن بدأت الشركات النفطية التنقيب على النفط في اليابسة والبحر ، بدء الصراع بين الدول الخليجية على الحدود البرية والبحرية وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محايدة يتم استثمارها من قبل البلدين المتجاورين، أو يتم التنازل من طرف لآخر كما حصل بين أبو ظبي والسعودية عام ١٩٧٤م، وكان من المفروض أن تحل مشاكل الصراع على النفط بين الدول الخليجية بروح التعاون والأخوة القومية بين البلدان العربية، وبروح حسن الجوار بين العرب والإيرانيين، ومن هنا فإن الصراع على النفط لم يكن غائباً عن أي من حروب الخليج ابتداءً بالحرب العراقية – الإيرانية

---

(١) بهجت، جودت وجوهر، حسن، (١٩٩٦). عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢١١، ص٣٧.

(٢) النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٨٠م وانتهاءً بالحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ م. ففي الحرب الأولى كانت آبار النفط في عربستان (خوزستان) مغرية بالنسبة للعراق وبهدف إجبار إيران على التسليم بشروط العراق ، لذلك استمرت الحرب ثمان سنوات تم خلالها تدمير الكثير من الإمكانيات النفطية في البر والبحر لكلا الطرفين [١].

وفي حرب الخليج الثانية ، كان الإعلان عن الأزمة من قبل العراق يتركز على زيادة الإنتاج من قبل الإمارات والكويت لإغراق السوق النفطية وبالتالي انخفاض الأسعار ، كذلك ادعاء العراق بأن الكويت كانت تقوم بسرقة النفط العراقي من حقل الرميلة المشترك ، لذلك لجأ العراق إلى استخدام القوة العسكرية لحسم الصراع ، وضم دولة الكويت مما وضع المنطقة في اخطر موقف تاريخي تمثل في طلب الدول الخليجية الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها [٢].

وخلال هذه الأزمة كان الأمريكيون يرددون بأنهم لن يسمحوا للعراق أن يستولي على ١٠% أخرى من احتياط النفط العالمي، وأن سيطرته على ٢٠% ستجعله في موضع تساومي كبير مع الدول الغربية، وكان التخوف في بداية الأمر أن يعمد العراق إلى الاستيلاء على المنطقة الشرقية من السعودية مما سيضع ٤٥% من احتياطي النفط العالمي تحت تصرفه [٣].

كذلك في الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق ، ظهر جلياً أن النفط كان المحرك الرئيسي والأبرز لهذه الحرب التي انتهت بتحقيق أهداف الولايات المتحدة في احتلال العراق الذي "يجلس" على احتياطي فلكي من هذا المورد الثمين وقوامه ( ١١٢ ) مليار برميل من النفط الخام، وهو ما يوازي ١٢% من إجمالي الاحتياطي العالمي ويأتي في المرتبة الثانية مباشرة (إن لم يكن المرتبة الأولى في تقديرات محدثة) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة في العالم . حيث لا يسبقه سوى السعودية باحتياطاتها بنحو ( ٢٦٢ ) مليار برميل أو ما يوازي ٢٥ في المائة من الاحتياطي العالمي، ومن مفارقات الأحداث أن العراق تحت طائلة الجزاءات

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨.

(٢)المرجع السابق، ص٢٨.

(٣)عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سابق، ص٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعقوبات التي كانت قد فرضتها قرارات مجلس الأمن على مدار عقد التسعينات، كان بمنأى عن أيادي الشركات الأجنبية والاحتكارات الأميركية المتطلعة بشراهة إلى استغلال مقدراته[١].

وفي حالة ليست بعيدة عن الأهمية النفطية تأتي الأهمية الاقتصادية للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) لتكون أحد أسباب قيام إيران باحتلال هذه الجزر، التي يمثل موقعها موانئ وملاجئ للسفن التجارية المارة في عمق الخليج خاصة عند التزوّد بالمؤن الضرورية، وكذا في اللجوء والاحتماء من العواصف البحرية التي قد تواجه هذه السفن أثناء رحلاتها البحرية إلى الشرق الأقصى والأدنى من العالم. كما أن هذه الجزر غنية بالمياه العذبة والواحات الزراعية الخضراء التي استخدمها في الماضي شيوخ القواسمه كمشتى لأسرهم وكمنطقة رعي لثرواتهم الحيوانية ولصيد الصقور البحرية، ومن ثم فإنها مجال هائل لممارسة الأنشطة الاقتصادية والسكانية للقبائل العربية القاطنة فيها منذ أزمنة تاريخية بعيدة. كما أنها غنيّة بالثروة البحرية المحيطة بسواحلها، وبالثروات المعدنية[٢].

---

(١)الخولي، محمد، عن اللعبة النفطية الكبرى ، جريدة البيان الاماراتية ، ١٠ إبريل ، ٢٠٠٣.

(٢) أحمد جلال، التدمري، (١٩٩٧). **الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية** ، وزارة الإعلام والثقافة، أبو ظبي، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٧، ص٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث السادس

## المحدد الأمني

شهدت منطقة الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية مجموعة كبيرة من التطورات، التي فرضت تداعيات خطيرة على أمن المنطقة، بحيث أصبح التحدي الأمني هو أبرز التحديات التي تواجهها دول المنطقة. وبوجه عام تقدم منطقة الخليج نموذجاً لما يطلق عليه الأمن المعقد (Complex Security). ويقصد بمفهوم الأمن المعقد، أنه في إقليم جغرافي ما، يولّد التزايد في درجة الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم تأثيرات أمنية متبادلة وفرضها بين دول الإقليم، وهذه التأثيرات لا تقتصر على الأمن العسكري فحسب، بل تشمل قضايا الأمن الاقتصادي والبيئي والمجتمعي. وفي ظل هذا النموذج الأمني المعقد فإن مواجهة القضايا الأمنية تتطلب تعاوناً إقليمياً مع ضرورة تبني اقتراب أمني شامل(١).

وتمثل إيران قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي ، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً ، فقد قال الشاه عام ١٩٧٠، بعد اتخاذ قرار الانسحاب البريطاني من المنطقة " لقد بدأ عصر جديد في الخليج" ، وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله. ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهوريين في اليمن ، كما استطاع رسم حدود بلاده الجغرافية مع السعودية عام ١٩٦٨ ومع العراق عام ١٩٧٥ ، وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير اسم وكالة "أنباء الخليج العربي" إلى وكالة "أنباء الخليج" عند تأسيسها عام ١٩٧٦ . كما طرح الشاه عام ١٩٧٥ مشروعاً لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري تحت مسمى "منظمة الدفاع الإقليمية" أو "الحزام الأمني الخليجي" أو "التحالف الخليجي" من أجل حماية أمن وحدود الدول الأعضاء ، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية ، وكانت تركز دائماً على أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادة وهيمنة إيران (٢) .

---

(١) أمين، خديجة عرفة، (٢٠٠٦). مفهوم الأمن الإنساني وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٦، ص٤٠.

(٢) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص٢٠١، ص٢٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تختلف الرؤية الأمنية الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية، عن رؤية الشاه ، إذ إنها ظلت تتلخص في [١]:-

١. إقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة .
٢. ضمان استقلال دول الخليج وسيادتها على أرضها.
٣. استناد الترتيبات الأمنية على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة .
٤. أن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثمان المطلة على الخليج ورفض التدخل الأجنبي في ترتيباتها تحت أي شكل من الأشكال.
٥. إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل .
٦. أن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطاً بأقل عدد ممكن من القوات والأسلحة .
٧. رفض أي دور لمصر أو سوريا في ترتيبات أمن الخليج .

ويشير ممدوح فتحي إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بالأمن القومي الإيراني يمكن تلخيصها بما يلي[٢]:

١. يمثل البعد الديني الشيعي أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الإيراني، ومن هنا فإن الحزام الأمني الشيعي هو الضامن للأمن الخارجي، بالإضافة للقومية الفارسية وانعكاساتها التاريخية.
٢. تؤمن النخبة الدينية والسياسية والعسكرية والثقافية بأن "الخليج فارسي" وتتمسك بهذه التسمية، ويعني ذلك ضرورة هيمنة إيران الفارسية عليه، وأن يتم الاعتراف إقليميا ودولياً بذلك.
٣. تنطلق نظرية الأمن الإيرانية من ديناميكية العلاقة بين مختلف العوامل المؤثرة في الموقف الاستراتيجي والرؤية التاريخية لوضعية إيران في المنطقة.
٤. يمثل البعد الدولي للأمن الإيراني الفاعل الأساسي المؤثر على الرؤية الوطنية الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما يدفعها إلى صياغة نظرية أمنية تقوم على حق إيران بما

---

(١)آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق، ص١٦-١٧.
(٢) فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص٩٥-٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية وعسكرية، وأن تسعى لفرض مصالحها الحيوية الأمنية بالأساليب والوسائل الممكنة، بغض النظر عن مصالح الآخرين.

٥. تعتبر إيران نفسها دولة ثورية، ونموذجاً يمكن تطبيقه على نطاق واسع في المنطقة، وربما ما وراء ذلك أيضاً، وترى أن ثورتها تجسد قيمها الدينية واستقلاليتها واعتمادها وزعامتها، وأن هذه الثورة مهددة من مؤامرات خارجية، تدفعها باتجاه بناء القوة وخلق دولة "الأمة المسلحة".

٦. وجود تناقض واضح بين متطلبات الأمن الإيراني وشروطه، وظروف تحقيقه، ويرجع ذلك إلى سوء الإدراك ، أو غموض الرؤية، أو سوء التقدير، أو سوء الفهم، أو هذا كله، خاصة في ظل عدم وجود أي اتفاق بين عناصر النخبة الحاكمة أو الثقافية على تعريف محدد للأمن .

أما بالنسبة لدول الخليج العربية فقد كان الأمن في قلب الظروف التي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مايو عام ١٩٨١، حيث جاء إنشاؤه لمواجهة مجموعة من التحديات الأمنية بالأساس، بعضها إقليمي مثل: الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠، واستمرت إلى عام ١٩٨٨، وألقت بتأثيراتها السلبية المباشرة على أمن المنطقة واستقرار دولها. وبعضها الآخر ارتبط بالصراع الدولي، وخاصة بعد تزايد النفوذ السوفييتي في بعض المناطق القريبة من الخليج مثل أفغانستان (بعد غزوه لها في عام ١٩٧٩) والقرن الإفريقي والمحيط الهندي، وهو الأمر الذي أوجد لدى دول المنطقة مخاوف من امتداد النفوذ السوفييتي إليها، كما أثار لديها مخاوف من محاولات النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي كمحاولة لمواجهة النفوذ السوفييتي. والبعض الثالث ارتبط بالأوضاع الداخلية الخاصة بدول الخليج العربي، وفي مقدمتها: صغر حجم وتعداد سكان بعض هذه الدول مثل دولة قطر ومملكة البحرين اللتين يزيد تعداد سكانهما بقليل على نصف المليون نسمة مقارنة بدول إقليمية أخرى مثل العراق وإيران، وضعف القدرات العسكرية لهذه الدول وحاجتها الشديدة للتعاون معا لمواجهة التهديدات الخارجية[١].

---

(١) العيساوي، أشرف سعيد، (٢٠٠٦)، معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٦، ص٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا تحددت مبادئ الأمن الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يلي[١]:-

١. النظر إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عُمان على أنها بحيرات عربية .

٢. ضرورة التساند والتكامل بين دول مجلس التعاون .

٣. عدم المساس بالحدود وبالسيادة الإقليمية لدول مجلس التعاون .

٤. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون .

٥. نبذ استخدام القوة في العلاقات بين الدول .

٦. اعتبار الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

وتكشف هذه المبادئ عن أن دول الخليج العربية ترى أن الأخطار التي تهددها تأتي من الدول الإقليمية المجاورة لها لا سيما إيران والعراق ، وأن حماية أمنها الداخلي وأمن الخليج يجب أن يعتمد على قدراتها الذاتية ، وهذا من أهم أسباب تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية . كما كان الهدف من إنشاء هذا المجلس الرغبة في حماية الأنظمة السياسية الخليجية من الحركات المتطرفة التي أخذت تجتاح المنطقة بعد نشوب الثورة الإيرانية من جهة ، وازدياد المخاوف من امتداد الحرب العراقية الإيرانية إلى أراضيها ومياهها الإقليمية ، وتجنب أية محاولة للهيمنة السياسية والعسكرية عليها من الطرفين من جهة أخرى . لذلك أنشأ المجلس قوات عسكرية برية وجوية رمزية عرفت باسم درع الجزيرة وصقر الجزيرة في خطوة لتوحيد القوات الدفاعية لها [٢].

ونظراً لأهمية المحدد الأمني في العلاقات الإيرانية الخليجية وخصوصاً فيما يتعلق بأمن الخليج وتصورات الأطراف المختلفة لوسائل وأدوات تحقيق هذا الأمن، فسيتم مناقشة مفهوم أمن الخليج بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

---

(١)الأسطل، كمال، (١٩٩٩). **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية ٣٣ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص٤٨-٥٣.

(٢)قاسم، جمال زكريا، (١٩٩٧). **مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج**، سلسلة محاضرات الامارات١١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبو ظبي، ص١٣-١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث السابع

## المحدد العسكري

تعتبر القوة العسكرية من أهم المحددات في العلاقات الدولية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدول في تحقيق أجندتها الخاصة في سياستها الخارجية، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية تعتبر باهظة التكاليف، وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي. حيث تهيئ القوة العسكرية خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية. ويعتبر التفاوض من مركز قوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية، إذا ما تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها [١].

وتفرض دراسة العامل العسكري وتأثيره على العلاقات الدولية الوقوف على ثلاثة جوانب عسكرية مهمة ذات صلة بالسياسة الخارجية وهي[٢]:

**الجانب الأول:** هو وجود قوات مسلحة للدولة ، وهذه القوات المسلحة يكون وجودها ضرورياً لصد العدوان الخارجي، وعن طريق ذلك تحافظ الدول على كيانها واستقلال سياستها الخارجية ، لأن القوات المسلحة هي بمثابة صمام أمان لسياستها الأخرى .

**الجانب الثاني:** وهو ما يتعلق بالسلاح وتملك الدولة للأسلحة الحديثة بالذات ، ودون مبالغة ، فإن الدولة التي تصنع أسلحتها بنفسها هي أكثر استقلالاً من غيرها ، ويلعب كل ذلك دون شك دوراً في تأمين سياسات خارجية مستقلة .

**الجانب الثالث:** وهو أن الدولة تحتاج إلى قوة بشرية مدربة على أحدث أساليب التكتيك العسكري، فالسلاح وحده لا يكفي ، والقوة إذا ما وجدت من غير تدريب، فإن ضررها يكون أكثر من نفعها، والدولة الحديثة لكي تكون ذات سياسة خارجية فعالة لا بد لها وأن تستند إلى ما يضمن هذه الفعالية .

---

(١) بركات، نظام وآخرون، (١٩٨٩). **مبادئ علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص٣٨٨.

(٢) الحديثي، هاني إلياس، (١٩٨٢). **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد، دار الرشيد للنشر، ص١١٣-١١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأخذ استخدام الأداة العسكرية في السياسة الخارجية أحد ثلاثة مظاهر[١]:

**أولاً: القوة أداة هجومية** : وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، أثبتت خبرة الحروب أن الطبيعة الهجومية، تحقق أهدافاً حاسمة، وتنطوي على انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول، أو الاعتداء على استقلالها السياسي، أو تغير واقع إقليمي بالقوة، أو فرض علاقات قوى جديدة، أو تحقيق نتائج اقتصادية. كما يحقق الهجوم مزايا كبيرة للدولة وقواتها المسلحة، على رغم عدم شرعيتها في بعض الظروف. واستخدام القوات المسلحة للتوسع والسيطرة هو سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة ، وهناك العديد من الأمثلة لتوظيف الأداة العسكرية (الحرب) في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة ، وأحدث مثال على ذلك الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ، وعبر التاريخ كان الاحتلال العسكري واللجوء إلى الحرب يعكس النزعة الاستعمارية الإمبريالية لعدد من الدول في النظام الدولي ، خصوصاً تلك الدول التي امتلكت تفوقاً عسكرياً يؤهلها لممارسة الاستعمار.

**ثانياً: القوة كأداة دفاعية:** تلجأ الدول إلى هذه الحالة، إما دفاعاً عن نفسها، أو دفعاً للتهديد المؤثر على مصالحها، ويعد دعم القدرة الدفاعية للدولة، دعماً لمقدرتها على الردع، لإحباط أي هجوم معادٍ. ويعد التخطيط الدفاعي، عملية معقدة، ومتكاملة، وتشمل في إطارها أعمالاً هجومية. وفي إطار الإستراتيجية الدفاعية للدولة، قد تستخدم القوة العسكرية في نطاق حرب دفاعية، تتطور إلى حرب محدودة أو غير محدودة.

**ثالثاً: القوة أداة للردع:** احتل هذا الاستخدام، أسبقية متقدمة، بظهور الأسلحة النووية وتكنولوجيا التسليح، وأسلحة الفضاء، ووسائل حروب المستقبل، كوسيلة للردع، لتجنب مغامرة الدخول في حرب مهلكة. وتفضيل تبني طبيعة الردع على الدفاع يتطلب الآتي:

أ- توفير إمكانيات كافية من القوة، لمواجهة التهديد.

ب- توافر القدرة والتصميم، على استخدام القوة للردع ــ المصداقية.

ج- أن تكون الدولة الأخرى ملمة، وعلى علم بقدرة قوة الردع والمصداقية في استخدامها.

د- التعامل مع الدولة الأخرى، بافتراض تصرفها بطريقة عقلانية من التميز والتقدير السليم.

(١) بركات، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص٣٩٠-٣٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم ما يتعلق بالمحدد العسكري في العلاقات الإيرانية الخليجية، مظهر سباق التسلح الذي أصبح السمة البارزة في المنطقة وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتوجه كل من إيران ودول الخليج إلى تكديس السلاح بكل أنواعه، ومحاولة الحصول على أحدث تكنولوجيات التسلح، وخصوصاً من قبل إيران التي أصبحت على مشارف امتلاك السلاح النووي، وهو الأمر الذي جعل دول الخليج العربية تتجه نحو زيادة التسلح والمبالغة في امتلاك أحدث ما أنتجت مصانع السلاح الغربية وخصوصاً الأميركية.

وتستحوذ منطقة الخليج وحدها –حسب تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية الصادر عن مؤسسة الأهرام المصرية– على نحو (٥٣,١%) من إجمالي الإنفاق العسكري بمنطقة الشرق الأوسط بما قيمته ٣٣,٢ مليار دولار، في حين تأتي دائرة الصراع العربي الإسرائيلي في المرتبة التالية بنسبة (٣٢,٥%) بما قيمته (٢٠,٣٥) مليار ثم منطقة المغرب العربي بنسبة (١٤,٣%) بإنفاق (٨,٩٤٩) مليارات[١].

ورغم وفرة السلاح الذي تمتلكه دول الخليج العربية، إلا أنها وجدت نفسها أمام معضلة تكوين جيوش قوية قادرة على تحقيق المعادلة الكلية للأمن العسكري وطنيا وإقليمياً، وذلك نتيجة لندرة عدد سكان دول المجلس، إذ يبلغ إجمالي الكتلة البشرية المتاحة للتجنيد في هذه الدول مجتمعة (١٠،٣٩١،٧٩٥) جندي، في حين يصل الرقم في إيران وحدها إلى (١٨،٣١٩،٥٤٥)، وعدد هذه القوات ذا أهمية كبيرة عند التصدي لمعرفة القدرات الدفاعية للدول المعنية، فعن طريقها يمكن تحديد قدرة الدولة على استيعاب الأسلحة المتاحة لديها، فضلا عن قدرتها على التصنيع العسكري[٢].

ويظهر الجدول (١) والجدول (٢) بعض المؤشرات المتعلقة بميزان القوى بين إيران ودول الخليج العربية، وكذلك حجم الإنفاق العسكري في هذه الدول.

---

(١) مركز الأهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية، (٢٠٠٦). **تقرير الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، القاهرة، ص١٠٥.

(٢) مرهون، عبد الجليل زيد، (٢٠٠٦).**الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي: نمط المعوقات البنيوية**، صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٦٢، سبتمبر ٢٠٠٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## جدول رقم (١)

### ميزان القوى بين إيران ودول الخليج العربية

| الدولة | القوات البشرية | | | القوات البرية | | | | القوات الجوية | | | القوات البحرية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النظامية | الاحتياطية | المجموع | الدبابات | العربات | المدفعية | منصات صواريخ | طائرات مقاتلة | طائرات نقل | طائرات عمودية | غواصات | سفن مقاتلة | مراكب خفر السواحل |
| السعودية | ١٧١,٥٠٠ | ٢٠,٠٠٠ | ١٩١,٥٠٠ | ٧٥٠ | ٤,٦٣٠ | ٤١٠ | ١٢ | ٢٨٦ | ٤٢ | ٢١٤ | – | ٢٧ | ٦٨ |
| الكويت | ١٥,٥٠٠ | ٢٤,٠٠٠ | ٣٩,٥٠٠ | ٣١٨ | ٥٣٠ | ١٠٠ | – | ٣٩ | ٥ | ٢٥ | – | ١٠ | ٧٤ |
| البحرين | ٧,٤٠٠ | – | ٧,٤٠٠ | ١٨٠ | ٢٧٧ | ٤٨ | ٩ | ٣٤ | ٣ | ٤٠ | – | ١١ | ٢١ |
| عمان | ٣٤,٠٠٠ | – | ٣٤,٠٠٠ | ١٥١ | ٣٨٥ | ١٤٨ | – | ٢٩ | ٤١ | ٤٦ | – | ٩ | ٣٧ |
| قطر | ١١,٨٠٠ | – | ١١,٨٠٠ | ٤٤ | ٢٦٠ | ٥٦ | – | ١٨ | ٧ | ٣٠ | – | ٧ | ١٣ |
| الإمارات | ٦٥,٥٠٠ | – | ٦٥,٥٠٠ | ٥٣٢ | ١,٢٠٠ | ٤٠٥ | ٦ | ٤٨ | ٣٣ | ١٠٢ | – | ١٢ | ١٠٤ |
| المجموع | ٣٠٥,٧٠٠ | ٤٤,٠٠٠ | ٣٤٩,٧٠٠ | ١٩٧٥ | ٧٢٨٢ | ١١٦٧ | ٢٧ | ٤٥٤ | ١٣١ | ٤٥٧ | - | ٧٦ | ٣١٧ |
| إيران | ٥٢٠,٠٠٠ | ٣٥٠,٠٠٠ | ٨٧٠,٠٠٠ | ١٦٨٠ | ١٥٧٠ | ٢٧٠٠ | ٤٠ | ٢٠٧ | ١٠٥ | ٣٦٥ | ٣ | ٢٨ | ١١٠ |

**Source:** The Middle East Strategic Balance 2003–2004, Jaffee Center for Strategic Studies:

**http://www.tau.ac.il/jcss/balance/toc.html#Charts**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

**جدول رقم (٢)**

**الإنفاق العسكري لإيران ودول الخليج العربية مقارنة ببعض الدول الإقليمية والدولية عام ٢٠٠٥ ونسبته من مجمل الإنفاق العالمي**

| الدولة | بلايين الدولارات | النسبة التقريبية من مجمل الإنفاق العالمي |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٤٢٠,٧ | %٤٣ |
| روسيا | ٦١,٩ | %٦ |
| الصين | ٦٢,٥ | %٦ |
| **السعودية** | **٢١,٣** | **%٢** |
| كوريا الجنوبية | ٢٠,٧ | %٢ |
| إسرائيل | ٩,٧ | %١ |
| كوريا الشمالية | ٥,٥ | %٠,٤,٦ |
| **إيران** | **٤,٩** | **% ٠,٤٢** |
| **الكويت** | **٤,٣** | **% ٠,٤** |
| مصر | ٢,٧ | % ٠,٢٥ |
| **الإمارات العربية المتحدة** | **١,٦** | **% ٠,١٥** |
| سوريا | ١,٦ | % ٠,١٥ |
| **قطر** | **٠,٧٢** | **% ٠,٠٥** |
| **البحرين** | **٠,٦٣** | **% ٠,٠٥** |
| **عُمان** | **٠,٢٥** | **% ٠,٠٢** |

**Source:** Center for Arms Control and Non-Proliefration, March 27, 2006:

**http://www.globalissues.org/Geopolitics/ArmsTrade/Spending.asp#WorldMilitarySpending**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١) الذي يقدم استعراضاً لميزان القوى بين إيران ودول الخليج العربية التفوق الواضح لإيران على مجموع الدول العربية الخليجية بما يتعلق بالقوات البشرية والقوات البرية، حيث يظهر الجدول أن حجم القوات البشرية الإيرانية يبلغ ٨٧٠ ألف جندي، وهو يشكل أكثر من ضعفي الإمكانيات البشرية الخليجية، وكذلك الحال بالنسبة للقدرات العسكرية البرية فيلاحظ تفوق إيران المطلق في قطاعات الدبابات والمدفعية ومنصات الصواريخ على مجموع الدول العربية الخليجية، في حين تتفوق الدول الأخيرة على إيران، فيما يتعلق بالعربات المدرعة التي تمتلك منها دول الخليج العربية قرابة خمسة أضعاف مثيلاتها الإيرانية.

أما في مجال القوات الجوية فيلاحظ أن دول الخليج العربية تحقق تفوقاً على إيران في جميع أنواع الطائرات سواء المقاتلة أو النقل أو العمودية، ويلاحظ أن المملكة العربية السعودية تحقق وحدها تقريباً التكافؤ الجوي مع إيران وخصوصاً في مجال الطائرات المقاتلة .

أما في مجال القوات البحرية، فرغم عدم امتلاك دول الخليج العربية للغواصات إلا أنها تحقق التفوق البحري على إيران في قطاعات السفن المقاتلة و مراكب خفر السواحل. وبشكل عام يمكن القول أن هناك بعض التوازن بالقدرات التقليدية بين مجموع دول الخليج العربية وإيران.

أما الجدول رقم (٢) والذي يستعرض الإنفاق العسكري لإيران ودول الخليج العربية مقارنة ببعض الدول الإقليمية والدولية فيظهر الفرق الواضح في الإنفاق العسكري بين دول الخليج العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية من جهة وإيران من جهة أخرى ، حيث يمثل الإنفاق السعودي وحده قرابة خمسة أضعاف الإنفاق الإيراني على التسلح والذي يتساوى تقريباً مع الإنفاق العسكري الكويتي، في حين ينخفض إنفاق باقي دول الخليج العربية الأخرى (الإمارات، قطر، البحرين، عمان) عن نصف الإنفاق العسكري الإيراني.

كما يلاحظ أن الإنفاق السعودي على التسلح يبلغ ٢% من الإنفاق العالمي على التسلح وهو ما يعادل ثلث الإنفاق العسكري الروسي أو الصيني، مما يظهر حجم وأهمية التوجهات العسكرية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثاني

## مفهوم القوة النووية وخطورتها

دخلت البشرية العصر النووي أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما نجح العالم الأمريكي فيرمي (Fermi) عام ١٩٤٢، في إجراء مجموعة من التجارب توصلت إلى أثبات إمكانية إجراء تفاعل تسلسلي يمكن بموجبه تحويل الذرة إلى قنبلة ذات طاقة تدميرية هائلة. ومباشرة بدأ المشروع الأمريكي الذي أطلق عليه "مشروع مانهاتن" لصنع القنبلة النووية(١).

ومن المفارقات التي حوّلت مجرى التاريخ المعاصر أن ألمانيا النازية التي كانت متفوقة في المجال النووي على بريطانيا وأمريكا، أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، قررت إهماله مؤقتاً لتصب الاهتمام على تطوير الصواريخ. وأن الأميركيين بدؤوا بالعمل سراً عام ١٩٤٢، لتطوير السلاح النووي مستندين لخبرة العلماء الأوروبيين الذين لجأوا إليها وخاصة الألمان(٢).

وفي ١٦ يوليو عام ١٩٤٥ تم إجراء أول تفجير نووي اختباري في صحراء نيومكسيكو الأمريكية، وتلا ذلك إلقاء قنبلتين نوويتين على اليابان في أغسطس ١٩٤٥، وظهر من خلال ذلك أن القنبلة النووية ذات قدرات تدميرية شاملة، وتستطيع إفناء الحياة من مساحات واسعة وبسرعة، ويصعب إيجاد دفاعات مضادة لها، كما أن آثارها تمتد إلى مناطق بعيدة(٣).

ويناقش هذا الفصل مفهوم القوة النووية ودورها في العلاقات الدولية نظراً لأهمية هذا الموضوع للدلالة على أهمية السلاح النووي الإيراني، كما سيناقش تطور البرنامج النووي الإيراني وأثره على مكانتها الإقليمية والدولية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم القوة النووية ونشأتها وتطورها وانتشارها.**

**المبحث الثاني: دور القوة النووية في العلاقات الدولية.**

**المبحث الثالث: تطور البرنامج النووي الإيراني.**

**المبحث الرابع: أثر القوة النووية الإيرانية على مكانتها الإقليمية والدولية.**

---

(١) سليم، محمد السيد، (٢٠٠٢)، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الأمين، ص٥٠٣.

(٢) كبة، محمد يحيى، (٢٠٠٠)، نشأة السلاح النووي و تطويره، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢١٨، ص٥٧.

(٣) سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص٥٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## القوة النووية نشأتها وتطورها وانتشارها

السلاح النووي عبارة عن سلاح يعتمد في قوته التدميرية على عملية الانشطار النـــووي، ونتيجة لعملية الانشطار هذه تكون قوة انفجار قنبلة نووية صغيرة أكبر بكثير من قوة انفجار أضخم القنابل التقليدية حيث أن بإمكان قنبلة نووية واحدة تدمير أو إلحاق أضرار فادحة بمدينة بكاملهـــا. وكانت أول قنبلة نووية يتم تفجيرها في صحراء ألاموغوردو Alamogordo في ولاية نيومكسيكو الأمريكية في ١٦ يوليو عام ١٩٤٢ قد سميت باسم القنبلة –أ (A-bomb). وكان هـــذا الاختبـــار بمثابة ثورة في عالم المواد المتفجرة التي كانت قبل اختراع القنبلة النووية تعتمد في قوتهـــا علـــى الاحتراق السريع لمواد كيميائية، ما يؤدي إلى نشوء طاقة معتمدة فقط على الإلكترونات الموجودة في المدار الخارجي للذرة، على عكس القنبلة النووية التي تستمد طاقتها من نواة الذرّة مستندة على عملية الانشطار النووي وبهذه العملية فان شكلاً دائرياً صغيراً بحجم كف اليـــد يمكـــن أن يـــسبب انفجاراً تصل قوته إلى قوة انفجار آلاف الأطنان من مادة تي إن تي **(TNT)** [(١)].

يعتمد مقدار الطاقة الناتجة عن انفجار القنبلة النووية بشكل عـــام علـــى نوعيـــة التقنيـــة المستخدمة في صنع هذه القنبلة. فمثلاً كانت القنبلة البدائية الأولى التي ألقيت على هيروشيما، تزن ٤ طن وتحتوي على قدرة تدميرية تعادل ٢٠ ألف طن من **(TNT)**، بينما طورت حالياً هذه القنابل النووية بحيث أصبحت تزن ٠,١ طن فقط بقوة تدميرية تعادل ٢٠٠ ألف طن **(TNT)**. وكما هـــو معروف فإنه كلما زادت القوة التدميرية للقنبلة وقل وزنها كلما كانت أكثر كفاءة، بحيث يمكن حملها بسهولة على شكل رؤوس نووية بواسطة الصواريخ. تستخدم مثل هذه القنابـــل النوويـــة كأســـلحة إستراتيجية للهجوم على أهداف كبيرة مثل المدن. وهناك قنابل نووية صغيرة تكون قدرتها التدميرية في حدود ألف إلى خمسة آلاف طن **(TNT)**، تستخدم كأسلحة تكتيكية يـــتم قـــذفها بمقـــاتلات أو

---

(١) عطية، ممدوح، (١٩٩٢). **الاسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية في عالمنا المعاصر**، الكويت: دار الصباح، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صواريخ للهجوم على أهداف صغيرة مثل المطارات ومصانع الأسلحة ومواقع الصواريخ وغيرها[١].

ويتمثل السلاحان النوويان الوحيدان اللذان استعملا بالفعل بالقنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على اليابان في ١٩٤٥. وقد أضاف تطوير الانصهار أو القنبلة الهيدروجينية بعداً جديداً كلياً لهذه الأنواع من الأسلحة. إن القوة التدميرية للسلاح الانصهاري غير محدودة نظرياً، وإن كان إنتاج وتركيب أسلحة ضخمة جداً قد يكون ذا فائدة مشكوك فيها، من الناحية العملية[٢].

**نشأة السلاح النووي**

منذ بداية الثلاثينات من القرن العشرين، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية كانت الجهود العلمية البريطانية والأمريكية موجهة للبحث في كيفية استخلاص الطاقة النووية واستعمالها للأغراض السلمية كبديل عن النفط في بعض المجالات، كتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. إلا أن هذه السياسة اختلفت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية. وساعد على ذلك الاكتشاف المبكر لقابلية اليورانيوم المخصب الذي ساعد على تغيير اتجاه البحوث العلمية نحو الاستعمال العسكري، لسهولة توليد الطاقة النووية الهائلة منه. فقد قامت حكومة الحرب البريطانية عام ١٩٤٠م، بتعيين جورج ثومسن (G. Thomson) رئيساً لهيئة البحوث النووية، موعزة لهذه المؤسسة بضرورة دراسة الجوانب الخاصة باحتمال صناعة قنبلة نووية. كما تَم في نفس الوقت وبالاتفاق مع بريطانيا على تأسيس هيئة نووية مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بنفس الغرض، تعهدت فيه بريطانيا بتزويد الولايات المتحدة باليورانيوم المخصب المتوفر بكثرة في مستعمراتها، مقابل أن يقوم الخبراء الأمريكان بإبلاغ بريطانيا بما يتوصلوا إليه خبراؤها من نتائج علمية باتجاه صنع القنبلة الذرية أولاً بأول[٣].

---

(١) الحسن محمد ابراهيم، (١٩٨٧). **الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية**، الرياض: مكتبة الخريجي، ص٧٠.

(٢) ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت: ***http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php***

(٣) الناهي، هيثم غالب، (٢٠٠٥). **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، بيروت: دار العلوم الأكاديمية، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالاستناد إلى الاتفاق البريطاني الأمريكي، قام الرئيس الأمريكي روزفلت بتعيين لجنة سرية خاصة مهمتها البحث في كيفية إنتاج السلاح الذري. وبعد دراسة للجوانب الإدارية والعلمية والمالية وكيفية توفير اليورانيوم لهذا المنتج الجديد، أبلغت اللجنة الرئيس الأمريكي في يوليو عام ١٩٤١م، بإمكانية بناء مفاعل نووي خلال سنة ونصف تحديداً. أما القنبلة الذرية فلا يمكن أن تكون حقيقة قبل أربعة أعوام. واتصلت اللجنة التي أعطاها الرئيس الأمريكية شرعية صناعة القنبلة الذرية بالعلماء البريطانيين والعلماء الغربيين اللاجئين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والذين جلهم من اليهود الألمان، وذلك بغرض التعجيل في إنتاجها من خلال نتائج البحوث بهذا الشأن [١].

ونتيجة للهزائم الكبيرة التي منيت بها بريطانيا أمام الجيوش الألمانية وعلى كافة الجبهات تقريباً، وصعوبة الاستمرار بالبحث النووي وعدم التوصل إلى أية نتائج مرضية، قررت الحكومة البريطانية ضرورة أيجاد صيغة اتفاق مَعَ الولايات المتحدة الأمريكية تضمن فيها بريطانيا المشاركة في ثمرة الاكتشاف النووي الأمريكي. وهذا ما تم من خلال التوقيع في مدينة كيوبك Quebec الكندية عام ١٩٤٣م بين ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني وبين الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت اتفاقاً نص على أنه[٢]:

١. نظراً لبعد الولايات المتحدة الأمريكية عن منطقة الحرب وتوفر المصادر البشرية والعلمية لاستمرار البحث فَقَدْ تقرر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المهمة لوحدها.

٢. تتوقف المؤسسة النووية البريطانية عن العمل فوراً ويتم نقل الخبراء البريطانيين بكامل معداتهم المختبرية للالتحاق بالمؤسسة النووية الأمريكية وإعطائهم دوراً كبيراً في العمل النووي.

٣. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد بريطانيا وبدون قيود بكافة المعلومات العلمية والصناعية والتكنولوجية والطرق الهندسية المتعلقة ببناء وعمل المفاعل النووي.

٤. في حالة إنتاج السلاح النووي واستعماله في الحرب تعتبر بريطانيا مساهماً في إنتاجه واستعماله.

---

(١) كبة، نشأة السلاح النووي و تطويره، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشاء القدر أن لا تصبح القنبلة النووية الأميركية جاهزة إلا في ١٦ يوليو ١٩٤٥ (تاريخ الاختبار النووي الأول) أي بعد استسلام ألمانيا بثلاثة أشهر. وتم تدشين هذه القنبلة رسمياً في السادس من أغسطس عام ١٩٤٥، عندما قامت واشنطن بإلقاء قنبلتها النووية الأولى على هيروشيما وعادت بعد ثلاثة أيام ألقت قنبلتها الثانية على مدينة ناجازاكي[١]. لتعلن من خلال هذا، أولاً: انتهاء الحرب العالمية الثانية باستسلام اليابان، وثانياً، بداية عصر جديد من الصراع الدولي تمثل بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وثالثاً وهو الأهم، بداية العصر النووي في السياسة الدولية.

فبعد هذا الهجوم النووي، عرف العالم، هذا السلاح الجديد وأدرك خطورته وأهميته العسكرية مما دفع بكثير من دول العالم إلى محاولة اقتناءه. ففي عام ١٩٤٩، تمكن الروس من تفجير تجريبي لقنبلتهم النووية الأولى ثم تلا ذلك البريطانيون عام ١٩٥٢. وفي نفس العام، تمكنت الولايات المتحدة من إنتاج سلاح نووي أكثر قوة تدميرية من القنابل النووية السابقة، عُرف باسم القنابل الهيدروجينية. وقد تم أول تفجير تجريبي لهذه القنبلة في نفس العام فوق جزيرة أنيوتوك، وهي جزيرة صغيرة نائية بالمحيط الهادي. كما أعلن عام ١٩٧٧، في الولايات المتحدة بأنها قد تمكنت من صنع قنبلة نيوترونية، وأنها قد تطورها وتضعها ضمن استراتيجيتها العسكرية. وفي عام ١٩٦٠، تمكن الفرنسيون من تفجير قنبلتهم النووية الأولى وذلك في صحراء الجزائر. كما فجرت فرنسا أول قنبلة هيدروجينية عام ١٩٦٨. وقد أعلن في فرنسا مؤخراً أنهم توصلوا إلى صنع القنبلة النيوترونية، دون أن يوضحوا ما إذا كانوا سيدخلونها ضمن إستراتيجيتهم العسكرية أما لا. وفي عام ١٩٦٤، تمكنت الصين الشعبية، من تفجير قنبلتها النووية في صحراء منغوليا، ثم تمكنت في عام ١٩٦٦، من تفجير القنبلة الهيدروجينية [٢]. ثم تتالت محاولات الدول بعد ذلك لاقتناء السلاح النووي، كان أخرها المحاولات الإيرانية محور هذه الدراسة.

---

(١) العزي، غسان، (١٩٩٨).السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد ٢٦، ص ص١٦-١٧.

(٢) سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص٥٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الردع النووي**

أصبح الردع النووي من أهم مفردات السياسة الدولية في الوقت الحاضر، وقد اتسع نطاقه بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التطور الذي صاحب تطوير مصادر أسلحة الدمار الشامل وتنويعها. و لاشك أن الردع النووي هو ظاهرة تمثل امتداداً للردع التقليدي مع اختلاف طبيعي من حيث النوعية والنتيجة.

فقد فتحت الأسلحة النووية عصراً جديداً طوى الاستراتيجيات والخبرات العسكرية السابقة وقلل من شأنها، وطرح إستراتيجية فعالة وحيدة هي إستراتيجية الردع النووي. وتقوم إستراتيجية الردع النووي قبل كل شيء على المناورة بالتهديد باستخدام السلاح النووي، هذه المناورة التي تجعل الشك ممكناً. أما معيار الردع النووي فيتضمن جانبين أساسين هما[١]:

**الأول:** القدرة على تدمير المراكز السكانية والاقتصادية والمدنية الهامة.

**الثاني:** القدرة على امتصاص الضربة المعادية النووية الأولى، وحماية المراكز البشرية والإنتاجية والمدنية والعسكرية الهامة وخاصة وسائط الردع النووي، ومن ثم امتلاك القدرة على الرد.

**المظلة النووية**

نوع من الردع الموسع تقوم بموجبه دولة حائزة على أسلحة نووية بالتعهد بأن تقدم إلى دولة أو مجموعة دول أخرى حماية يفترض أن توفرها هذه الأسلحة. وهذا التوسع يتخذ عادة شكل التزام تحالفي. وكان المثال النموذجي لحالة المظلة النووية في الالتزام ذلك الذي اضطلعت به الولايات المتحدة للناتو بعد ١٩٤٩. وعندما تم هذا الالتزام لم تكن القيادات السياسية أو المفكرون الذين يعملون في الدراسات الإستراتيجية قد فكروا ملياً بما ينطوي عليه من آثار. وسرعان ما اتضح لهم ذلك تبين أن هذا النظام المعني بالمظلة النووية يستند إلى علاقة ردع صرفة وبسيطة دون نص دفاعي على الإطلاق. وبهذا كانت النتيجة الطبيعية أن المظلة النووية لم تشكل بديلاً للقدرات التقليدية إذا دعت الحاجة إلى الدفاع أو الردع[٢].

---

(١)خليل، هاني، (١٩٩٧). استراتيجيات الردع النووي: ظهورها و تطورها، **مجلة معلومات دولية**، العدد ٤٧، ص ص١٣-١٨.

(٢) ايفانزر، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق:***http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**انتشار التسلح النووي حول العالم**

توجد حالياً خمس دول أعلنت أنها تمتلك أسلحة نووية، وقامت بتوقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وهذه الدول هي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) وفرنسا والمملكة المتحدة والصين . وهناك دولتان أعلنتا امتلاكهما لأسلحة نووية دون أن توقعا على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وهما باكستان والهند. أما كوريا الشمالية فقد أعلنت رسميا عن امتلاكها لأسلحة نووية لكنها لم تقدم أدلة ملموسة حول إجراء اختبار لقنبلتها النووية، ويحيط الكثير من الغموض بالملف النووي الكوري [١]. وهناك تأكيدات كبيرة على امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، غير أن الحكومات الإسرائيلية لم تعلن أو تنكر رسميا امتلاكها لأسلحة نووية حتى الآن، وكان آخر مظاهر سياسة الغموض الإسرائيلية حول برنامجها النووي، ما صرح به نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي "شيمون بيريس" بأن :" إسرائيل ليست ملزمة بالقول ما إذا كنا نملك السلاح النووي أو لا. يكفي الخوف من اننا نملكه وهذا الخوف بحد ذاته يشكل عنصر ردع... وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة المهددة بالدمار، إسرائيل لا تهدد أي دولة أخرى" . وجاء هذا الإعلان بعد أن أدرج وزير الدفاع الأميركي "روبرت غيتس" إسرائيل بين الدول التي تملك ترسانة نووية [٢].

ثم جاء رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت"، يوم ٢٠٠٦/١٢/١١، بالإدلاء بتصريحات تشير لامتلاك إسرائيل السلاح النووي، ثم عاد بعد يوم واحد للتقليل من أهمية ذلك التصريح واعتبار الضجة الإعلامية التي ثارت بشأنه غير ضرورية، رافضًا تقديم أي تفاسير. وقد حاولت الصحف الإسرائيلية أن تظهر تصريحات أولمرت باعتبارها مجرد زلة لسان، كما نفت الناطقة باسم رئاسة الوزراء "ميري إيسين" إلى نفي تلك الأنباء، وتأكيد أن إسرائيل لن تكون أول دولة تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة[٣].

وهناك دول كانت تمتلك أسلحة نووية في السابق، ولكنها تخلت عنها، وهي:

- أوكرانيا ، ورثت ٥٠٠٠ رأس نووي من الاتحاد السوفيتي، ولكنها تخلت عنها عام ١٩٩٦ ونُقلت إلى روسيا.

---

(١) عطية، الاسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية في عالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) صحيفة القبس، العدد ١٢٠٣٩، ٨ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٣) صحيفة أخبار الخليج، العدد ١٠٤٩٥، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– بيلاروسيا، ورثت ٨١ رأس نووياً من الاتحاد السوفيتي، ولكنها تخلت عنها عام ١٩٩٦ ونُقلت إلى روسيا.

– كازاخستان، ورثت ١٤٠٠ رأسا نووياً من الاتحاد السوفيتي ولكنها تخلت عنها عام ١٩٩٥ ونقلت إلى روسيا.

– جنوب إفريقيا ، أنتجت ٦ قنابل نووية في الثمانينيات ولكنها تخلت عنها وقامت بتدميرها في التسعينيات[١].

ويظهر الجدول التالي معلومات عن الدول النووية وبرامج تسلحها، حيث يلاحظ العدد الهائل من الرؤوس النووية لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا، في حين تكتفي باقي الدول النووية بامتلاك عدد قليل من الرؤوس النووية بالمقارنة مع تلك الدولتين.

**جدول رقم (٣)**

**الدول النووية في العالم وقواها النووية كما هي عام ٢٠٠٥[٢]**

| اسم الدولة | عدد الرؤوس النووية | سنة الاختبار النووي |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١٠،٥٠٠ | ١٩٤٥ |
| الاتحاد الروسي | ١٨،٠٠٠ | ١٩٤٩ |
| بريطانيا العظمى | ٢٠٠ | ١٩٥٢ |
| فرنسا | ٣٥٠ | ١٩٦٠ |
| الصين | ٤٠٠ | ١٩٦٤ |
| الهند | ٩٠–٦٠ | ١٩٧٤ |
| باكستان | ٤٨–٢٨ | ١٩٩٨ |
| كوريا الشمالية | ١٨–٠ | لا تتوفر معلومات |
| إسرائيل | ٣٠٠–٢٠٠ | لا تتوفر معلومات |

(١) موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت (السلاح النووي): http://ar.wikipedia.org

(٢) المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الحد من انتشار التسلح النووي**

في أكتوبر ١٩٦٢ اندلعت أزمة الصواريخ الكوبية التي كان لها الفضل في حثّ دول النادي النووي على التفكير في السيطرة على المارد النووي الذي يمكن أن يفلت من القمقم في أية لحظة. ومنذ تموز ١٩٦٣ (معاهدة موسكو التي تحظر التجارب النووية في الفضاء وفي أعماق البحار) حتى حزيران ١٩٧٩ (اتفاقية سالت ٢ حول تحديد الأسلحة الإستراتيجية) ثم التوقيع على العديد من اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة النووية والإستراتيجية. التي بقيت دون النتيجة المرجوة بسبب الصراع بين المعسكرين الكبيرين[١].

وكان يجب انتظار مجيء غورباتشيف على رأس الكرملين ولقائه الأول مع الرئيس الأميركي ريغان في تشرين الثاني ١٩٨٥ في جنيف والأصداء العالمية المفزعة التي أحدثها حادث تشيرنوبل في نيسان ١٩٨٦، حتى يتجه العالم نحو تفكير أكثر جدية لنزع السلاح النووي ولو تدريجياً. وهكذا تم توقيع الاتفاق الأول بهذا الصدد بين موسكو وواشنطن في كانون الأول ١٩٨٧ في جنيف، الذي لحقته اتفاقات أخرى كان أهمها ذلك الموقع في تموز ١٩٩١ بين غورباتشيف وجورج بوش (ستارت ١) الذي يفرض تخفيض الترسانات الإستراتيجية الأميركية والسوفيتية بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المائة. وبعد خمسة أشهر على ذلك تم الاتفاق على تدمير الأسلحة النووية المتعددة الرؤوس وقريبة المدى في فترة تنتهي في العام ٢٠٠٣[٢].

**معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨**

في نهاية عام ١٩٦٧، وضعت معاهدة منع الانتشار في صورتها النهائية كثمرة من ثمار جهود عشرين عاماً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجانها المتخصصة، وعشرة أعوام في لجنة الثمانية عشر[٣]، وبعد مفاوضات قدمت إلى الجمعية العامة بعد تعديلها في ١١مارس ١٩٦٨، التي أصدرت الأخيرة قراراً بدعوة الدول إلى توقيعها في ١٢ يونيو ١٩٦٨، وعُرضت للتوقيع فوقعتها أكثر من ٧٠ دولة في ذلك الحين. وأصبحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سارية المفعول

---

(١) مقلّد، صبري اسماعيل، (١٩٧٩). **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص ص٢٥١-٢٥٥.

(٢) العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) هي اللجنة الدولية لنزع السلاح النووي والتي انشأت عام ١٩٦١ من ثمانية عشر دولة من بينها جمهورية مصر العربية، وتحولت عام ١٩٧٩ إلى المؤتمر الدولي لنزع السلاح ويضم حالياً ٦٥ دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتباراً من عام ١٩٧٠، وتضمنت بنداً ينص على عقد مؤتمرات مراجعة كل خمس سنوات، وعقدت تلك المؤتمرات بالفعل أعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، كما كان هناك بند ينص على أن مدة سريان المعاهدة هو خمسة وعشرون عاماً، وفي مؤتمر المراجعة المنعقد في المدة من ١٧ إبريل إلى ٦ مايو ١٩٩٥، تقرر أن يكون سريان المعاهدة لأجل غير مسمى(١).

ويؤشر توقيع ١٨٥ دولة على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية على أن المعاهدة تحظى اليوم بتأييد عالمي شبه كامل، وبأن المجتمع الدولي يعلق أهمية كبرى على هذا النظام الذي أصبح له صفة القانون الدولي. بحيث أن أية مخالفة لنظام الحدّ من الانتشار تعتبر وكأنها انتهاك للقانون الدولي، وكان هذا المفهوم قد انطلق عام ١٩٩٢ عبر إعلان رئيس مجلس الأمن اعتبر فيه أن انتشار السلاح النووي يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويعزز هذا الإعلان الاعتقاد الذي كان سائداً بأن أي خرق لمبادئ اتفاقية الحدّ من الانتشار يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي(٢).

لكن نظام الحدّ من الانتشار لم يتمكن من مواجهة التحديات الأخرى المتمثلة بالبرامج النووية لكل من إسرائيل والهند وباكستان التي رفضت الانضمام للاتفاقية الدولية، وهي غير راغبة بالإعلان عن التزام ضد الانتشار النووي. وجرى طرح عدة اقتراحات للتعامل مع هذه الدول، الأول: انضمام هذه الدول إلى النادي النووي الرسمي المؤلف من الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أما الثاني فهو: إنشاء نادٍ نووي ثانٍ يضم الأعضاء الجدد، فيما تركز الثالث على ضرورة إيجاد حلول إقليمية لهذا التحدي، ولم يكن أي من الاقتراحات مقبولاً من هذه الدول الثلاث (إسرائيل والهند وباكستان). في مقابل هذا التحدي الخارجي لنظام الحدّ من الانتشار النووي هناك تحديات داخلية تضطلع بها بعض الدول الموقّعة على النظام. وتشكل إيران وكوريا الشمالية المثال الأبرز للتحدي الداخلي الذي تواجهه المعاهدة، حيث عملت الدولتان على تطوير برامج نووية بصورة سرية، ومخالفة لتعهداتهما، وضعتهما على طريق امتلاك السلاح النووي(٣).

---

(١) رضوان، رضا عبد الحكيم، (٢٠٠٠). شبح الأسلحة النووية، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢١٧، ص٥٠.

(٢) عبد السلام، محمد، (٢٠٠٥). الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦١، ص٢٣٣.

(٣) عبد القادر، نزار، (٢٠٠٣). إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد ٤٣، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## دور القوة النووية في العلاقات الدولية

كانت الولايات المتحدة الأميركية – كما ذُكر– هي الدولة التي افتتحت العصر النووي، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بإجرائها أول تفجير نووي وكذلك باستخدامها لهذا السلاح في الحرب العالمية الثانية رغم أن ألمانيا وإيطاليا كانتا قد استسلمتا، وكانت اليابان على وشك الاستسلام أيضاً، ولم تكن تحتاج هذا القصف النووي لتنهي الحرب(١).

وينقسم المؤرخون حول تحليل أسباب هذا الفعل الأميركي المريع في وقت كانت تتساقط فيه دول المحور الواحدة تلو الأخرى. فمنهم من يقول أن الرئيس ترومان سعى من وراء هاتين القنبلتين، إلى فرض تفوّق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي الذي كان يقوده ستالين آنذاك معلناً بداية الحرب الباردة بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها. ومنهم من يظن بأن الهدف من ذلك كان التعجيل بالاستسلام الياباني عبر عمل مخيف يزرع الرعب في قلوب الشعب الياباني وقادته فيقضي على معنوياتهم قضاءً نهائياً ومبرماً، الأمر الذي يجنب الجيش الأميركي أعباء القيام باجتياح عسكري مكلف جداً للأرخبيل الياباني خصوصاً بعدما خسر هذا الجيش حوالي مليون جندي (٢٩٠ ألف قتيل و٦٣٠ ألف جريح) في الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٤٥(٢).

بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن في أوربا قوة تذكر للوقوف أمام التقدم والنجاح السوفيتي، بعد ما دمرتها الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لضعف القوة العسكرية الأوربية، استغل الاتحاد السوفيتي تلك الفرصة وأخذ يحاول الوصول إلى أعماق أوربا واحتلال أجزاء من الدولة الألمانية المنهارة وإلحاقها ببعض دول الحلف الشرقي الذي ولد كنتيجة للحرب العالمية الثانية. وتعالت صيحات الدول الأوربية من التهديد الروسي، إلا أن الولايات المتحدة تجاهلت هذه الصيحات، لقناعتها بسهولة إعادة ما أخذه الاتحاد السوفيتي مستقبلاً بمجرد التهديد بالسلاح النووي الذي كانت تتوقع انفرادها بامتلاكه. إلا أنه وبمجرد الإعلان عن امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح النووي في

---

(١) علو، أحمد، (٢٠٠٦). سباق التسلّح الدولي: بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، **مجلة الجيش**، العدد ١٥٣، ص٢٢.

(٢) العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغسطس عام ١٩٤٩م، تغيرت كلّ السياسات التحالفية الغربية وبات الهم الأمريكي منصباً على كيفية مواجهة الهجمة الشيوعية القادمة من الشرق قبل أن تفلت زمام الأمور(١).

وعلى خلفية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وتصاعده، ارتفعت وتيرة السباق النووي في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه من جهة أخرى. لقد حولت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع يمسّ كل فرد في العالم المعاصر، وعاشت البشرية مأزقاً وجودياً، لأنها ستكون أولى ضحايا أي حرب تندلع. كما أدى سباق التسلح النووي إلى أزمة مستمرة في حياة دول الشرق والغرب، فالدول النووية وقعت أسيرة منطق هذا السباق الذي طوّر قوانينه الخاصة، بمعزل عن إرادة الدول نفسها، والتي أضحت تدور في حلقة مفرغة. فكلما تم تطوير أسلحة جديدة وتضاعف عددها وحجمها، ازداد شعور الدول النووية بعدم الأمان، وهذا الشعور المتزايد بالإحساس بالخطر كان بدوره ينمي سباق التسلح، ويزيد من حاجة الدول إلى طلب المزيد من الأسلحة النووية الجديدة، وهكذا تحول سباق التسلح إلى عنوان للعلاقات الدولية، ومؤشر لنمط سلوك الدول، وتعاملها فيما بينها. ولم يعد اصطلاحاً عسكرياً يعني تكديساً لطائرات ومدافع ودبابات وأسلحة دمار شامل فحسب، بل تحول إلى سياسة واستراتيجيا وصار يحمل مضامين أمنية، ونمطاً للعلاقات، تسعى الدول وخصوصاً الكبرى منها لفرض سلطتها وهيبتها من خلال تحقيق سبق فيه مهما كلف الثمن(٢).

وبشكل عام يشير محمد سيد سليم إلى أن انتشار الأسلحة النووية والهيدروجينية قد أدى إلى تغيير أسس السياسة الدولية تغييرا جوهرياً، تمثل فيما يلي(٣):

**أولاً:** نظراً للقدرة التدميرية الشاملة للقنبلة النووية ولعدم توافر إمكانيات نقلها إلى مسافات بعيدة، فقد تغيّرت المفاهيم الإستراتيجية سواء المتعلقة بالحرب أو بالسلام . حيث أصبحت رقعة الأرض بمثابة ساحة قتال واحدة في حالة نشوب حرب نووية، مما يعني أن الدمار يمكن أن يلحق بالجميع، بما في ذلك أولئك الذين لا يشاركون مباشرة في الحرب، مما ألغى مفهوم الحياد بالمعنى السلبي أي بمعنى الامتناع عن دخول الحرب، وظهر مفهوم الحياد الإيجابي، أي الحياد الذي ينطوي على

---

(١) الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) علو، سباق التسلّح الدولي: بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٣.

(٣) سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص٥٠٤-٥٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدخل النشيط لمنع نشوب حرب نووية، كما ظهرت مفاهيم إستراتيجية مثل الدمار الشامل، والدمار المؤكد المتبادل، والردع النووي، وهي مفاهيم لم تكن معروفة قبل العصر النووي(*).

**ثانياً:** تغيرت طبيعة الردع العسكري ليصبح ردعاً نووياً، يقوم على مفهوم "توازن الرعب"، وبالذات بعد أن امتلكت الدول النووية القدرة الهائلة على إخفاء مواقع تخزين السلاح، وتحميل هذا السلاح النووي، على غواصات تجوب المحيطات وعلى قطارات تسير داخل أنفاق أرضية غير معروفة. ويقصد بميزان الرعب امتلاك الدول القدرة على امتصاص الضربة النووية الأولى للعدو، ثم شن ضربة ثانية مضادة، تلحق بالبادئ دماراً مؤكداً. وهو ما يعرف بمفهوم الردع المؤكد المتبادل، وهو ما أدى إلى استحالة نشوب حرب عالمية بين القوى المالكة للسلاح النووي، لأن تلك الحرب ستعني تدمير الأطراف المتحاربة. أي أن استخدام السلاح النووي من قبل أي طرف ضد طرف آخر يملك ذات السلاح يعني الانتحار.

**ثالثاً:** أدى امتلاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسلاح النووي بكميات ضخمة ووسائل نقله إلى أرض الخصم مع زعامة الولايات المتحدة لدول حلف الأطلنطي وزعامة الاتحاد السوفييتي لدول حلف وارسو إلى تحول بنية النظام الدولي إلى الطابع الثنائي، وهو ما ظل يميز النسق العالمي حتى نهاية عام ١٩٩١، حيث تفردت الولايات المتحدة بأحادية قطبية.

**رابعاً:** نظراً للقدرة التدميرية الشاملة للسلاح النووي، فقد سعت القوى النووية إلى تكريس احتكارها لهذا السلاح، ومنع الدول الأخرى من امتلاكه. لهذا سعت في إطار مفاوضات ضبط التسلح إلى التوصل إلى اتفاقية عالمية بهذا الشأن، وهو ما تم لها عام ١٩٦٨، حين تم التوصل إلى اتفاقية منع الانتشار النووي، وهي الاتفاقية التي كرست احتكار الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، للسلاح النووي.

فمن منطلق التاريخ الممتد للعلاقات الدولية، غيّرت الأسلحة النووية تغييراً عميقاً التكاليف والفوائد التي يمكن للدول أن تتوقع اكتسابها أو تكبدها من جراء استخدام القوة، إذا ما تم التفكير بها بصورة عقلانية. ثم إنها تبدو، بلغة تحليل القوة، غير قابلة للاستبدال. أي يبدو أن الدول الحائزة

---

(*) – **الدمار الشامل:** يعني الدمار الذي يمتد إلى أوسع نطاق ممكن، جغرافياً وبشرياً وعسكرياً واقتصادياً.

– **الدمار المؤكد المتبادل:** سيناريو عسكري يجري فيه ردع حرب نووية من جانب كل طرف يعرف ان الطرف الآخر قادر على انزال ضرر غير مقبول اذا ما جرت مهاجمته. وقد شكل هذا السيناريو اساس الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معظم اوقات الحرب الباردة.

– **الردع النووي:** إستراتيجية تقوم على المناورة بالتهديد باستخدام السلاح النووي، انظر ص٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها تواجه صعوبة في إتاحة قدراتها النووية لدعم والمحافظة على السياسات الخارجية في مجالات غير تلك التي تخضع بداهة للدبلوماسية النووية. ويبدو أن قمة المفارقة في الأسلحة النووية أنها توفر قوة عظيمة مفترضة ولكن قوة قليلة فعلية أو قابلة للاستخدام تتجاوز علاقة الردع[١].

ورغم تراجع مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن ذلك لم يجعل من العالم مكاناً أكثر أماناً واستقراراً، حيث أن إنتاج أسلحة الدمار الشامل وانتشارها في عدد من الدول، ما زال يشكل قلقاً لمعظم دول العالم، ولم تعد الأسلحة النووية وحدها مصدر القلق، فقد أضيف إليها سلاحان جديدان: الكيماوي والبيولوجي. ويمكن القول أن التهديد لم ينته مع انتهاء الحرب الباردة ومع سعي الولايات المتحدة وروسيا لإجراء تخفيضات دراماتيكية في عدد الأسلحة النووية التي يمتلكها كل منهما، ولكن المخاطر الناتجة عنه تبدلت، فبدل الخوف الذي كان سائداً من إمكانية اندلاع حرب نووية قادرة على إفناء البشرية، فقد تدنت المخاطر إلى مستوى التدمير الشامل الذي يمكن أن يقتصر على مسرح محدّد للعمليات. ويترتب على التبدل الجديد الحاصل مخاطر أكثر احتمالاً من إمكانية استعمال عدد اصغر من الرؤوس النووية، في وقت تغيّرت فيه المفاهيم والقواعد الإستراتيجية التي كانت معتمدة للتقليل من مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة[٢].

**السلاح النووي في العالم الثالث**

لم يقتصر السلاح النووي –كما ذُكر– على الدول الكبرى (العظمى)، بل سعت العديد من دول العالم الثالث للحصول على السلاح والتمتع بالميزة العسكرية الرادعة التي يوفرها هذا السلاح لمن يمتلكه. وقد ذكرت تقارير أمريكية نُشرت في أكتوبر ٢٠٠٤م، أن أربع دول قامت بتطوير برامجها للأسلحة النووية خلافاً لرغبة ومشيئة المجتمع الدولي، وأصبحت بالتالي تمتلك أكثر من ٤٠٠ سلاح نووي. اثنتان من هذه الدول هما الهند وباكستان، وقد أجرتا تجارب نووية علنية منذ مايو العام ١٩٩٨، والثالثة هي إسرائيل، وهي لا تزال غير مصنفة كدولة نووية، لكنها أرسلت تلميحات عدة إلى العالم حول حيازتها مثل هذه القدرة، الدولة الرابعة هي كوريا الشمالية، وهي لا تزال تتحدى الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لوقف العمل بمنشآتها النووية. كما أشارت

---

(١) زهران، أحمد أنور، (١٩٩٣). إستراتيجية إستخدام الأسلحة النووية: سباق التسلح النووي والعمليات النووية التكتيكية، **مجلة الدفاع العربي**، مج (١٧)، العدد ١٠، ص ص٤٧-٤٩.

(٢) عبد القادر، إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإحصائيات التي جمعها مركز العلوم والأمن العالمي الذي يتخذ من واشنطن مقرا له إلى أن الهند تمتلك بين ٥٥ و ١١٥ رأسا نووية، في حين تمتلك باكستان بين ٥٠ و ٩٠ رأسا، كما تملك باكستان كمية من اليورانيوم المخصب الجاهزة لتصنيع أسلحة نووية تقدر ما بين ألف و ١٢٥٠ كيلو غراما. كما تشير الإحصائيات إلى أن الهند تمتلك أيضا مثل هذه المادة الحيوية المطلوبة لإنتاج السلاح النووي، إلا أنها لم تحدد الكمية، في حين ذكر أنها تملك بين ٣٠٠ إلى ٤٧٠ كيلو غراما من البلوتونيوم مقابل ٢٠ إلى ٦٠ كيلوغراما من المادة نفسها تمتلكها باكستان. ويذكر تقرير المركز أن الترسانة النووية في الهند وباكستان وإسرائيل تنمو بشكل مضطرد، ويحض المجتمع الدولي على وضع حظر على إنتاج المواد المخصبة التي تستعمل في صنع الأسلحة النووية لوقف إمكان انتشارها وتسربها[١].

وفيما يلي سيتم تناول بعض التجارب النووية لدول العالم الثالث، وأثر ذلك على المكانة الدولية لهذه الدول، وخصوصاً فيما يتعلق بالتغير الحاصل على طبيعة علاقاتها مع الدول المعادية لها. وسيتم التركيز على المثال الإسرائيلي، والكوري الشمالي، وكذلك المثالين الهندي والباكستاني.

**أولاً: إسرائيل**

بدأت إسرائيل باستكشاف الطريق لامتلاك أسلحة الدمار الشامل منذ السنوات الأولى لنشأتها. فقد أنشأت الجماعات اليهودية منذ عام ١٩٤٧، فروعاً علمية ضمت خيرة العلماء المهاجرين، وكانوا النواة التي أسست لقيام المؤسسات العلمية فيما بعد. وقد ساعد على ذلك العدد الهائل من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إلى إسرائيل حيث بلغت نسبتهم ٢٣% من مجموع المهاجرين عام ١٩٦٨، كما قامت بتبادل المعرفة مع دور العلم والجامعات الأوروبية واستفادت من المساعدات العلمية المقدمة من الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

كما استقبلت إسرائيل ٣١ ألف باحث في المجال النووي خلال السنتين اللتين تلتا انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وهم يعملون الآن في مختبراتها ومراكزها العلمية[٣].

---

(١) تقرير، (٢٠٠٥). أربع دول طورت برامجها النووية خلافاً لرغبة المجتمع الدولي، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢٨١ (أكتوبر)، ص ص ٩-١٠.

(٢) سلمان، رشيد سلمان، (١٩٨٨). **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، بيروت: دار الطليعة، ص ص ١٢-١٣.

(٣) العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فإن كل الأبحاث والمنشورات حول أسلحة الدمار الشامل تؤشر إلى أن إسرائيل واحدة من الدول التي تمتلك كل القدرات المتطورة في حقول أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك نظم الأسلحة اللازمة لحملها من صواريخ وطائرات. وقد أصبحت إسرائيل بذلك الدولة السادسة بعد الدول الخمس الكبرى التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك القدرة على استعمالها بفعالية وضد أهداف بعيدة المدى(١).

تمتلك إسرائيل الآن مفاعلين نوويين: الأول بقوة ٥ ميغاواط في ناحال سوراك من الطراز الذي يستعمل المياه الخفيفة (IRR-1) . والثاني في ديمونا بقوة ١٥٠ ميغاواط يعمل بالماء الثقيل (IRR-2)، وهو يعمل على اليورانيوم الطبيعي ويستعمل بالتالي لإنتاج المواد الانشطارية. وقد قبلت إسرائيل بوضع مفاعلها (IRR-1) الأول تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة فيما رفضت وضع مفاعل ديمونا تحت أية رقابة، كما أنها رفضت التوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي فيما وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) (٢).

لقد وفر السلاح النووي لإسرائيل ميزة غاية في الأهمية في صراعها مع الدول العربية، فإذا ما نظرنا إلى ميزان القوى العربي– الإسرائيلي، وإذا ما افترضنا وحدة الكفة العربية، فيلاحظ رجحان الكفة العربية في بعض عناصر القوة الثابتة، مثل: المساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، وحجم القوات المسلحة، والموقع الاستراتيجي. وفي مقابل ذلك، ترجح كفة إسرائيل في السلاح النووي، والتنظيم العسكري، وقيادة الحرب، وقنوات التسليح ونوعية الأسلحة وتطورها والإمداد الفوريين والغزيرين من الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة(٣).

لم تكن الأسلحة النووية الإسرائيلية بعيدة عن الاستخدام خلال العقود الثلاثة الماضية، سواء فيما يتصل بالاستعداد للاستخدام أو التهديد بالاستخدام. فهناك تقارير تنشر على نطاق واسع –منذ منتصف السبعينيات– تشير إلى أن إسرائيل قد قامت بتشكيل قوات نووية على نطاق أوسع مما هو متصور، ولا تزال تجري عمليات تطوير وتوسيع لها. فلم تعد الأسلحة النووية الإسرائيلية مجرد

---

(١) العسلي، بسام، (١٩٩٦)، التسلح النووي الإسرائيلي و الأمن العربي، **مجلة الدفاع العربي**، مج (٢٠)، العدد ٥، ص٢٠-٢٢.

(٢) عبد القادر، إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص٩.

(٣) الكيلاني، هيثم، (١٩٩٥). مشروع النظام الشرق الأوسطي في بُعده الأمني، **مجلة أبعاد**، العدد ٤، ص١٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قنابل داخل القبو أو السرداب، بل أصبحت إسرائيل تتصرف عمليا –في إطار معين– كدولة نووية معلنة تمتلك قوات نووية. فلم يعد هناك غموض أو التباس حول وجود السلاح النووي الإسرائيلي. ودول المنطقة تدرك جيدا أنها تواجه من الناحية العملية "قوات نووية"، تم نشر عناصر منها على مسرح العمليات، بحيث أصبحت جاهزة للاستخدام، ومن ثم التهديد بالاستخدام فعليا(١).

ولا يمكن لإسرائيل تغييب السلاح النووي من دائرة الاحتمالات، ذلك أن وضعها الجغرافي لا يزال هشاً، فهي لا تزال تخلق ببيئة معادية رغم كل محاولات إحلال السلام في المنطقة. وهو ما تتحسب له كثيراً في خططها العسكرية. وإذا كانت مسوغات الحرب الاجهاضية أو الحرب المسبقة لم تعد تحتل المكانة التي كانت تحتلها في الاستراتيجيات الإسرائيلية حتى العام ١٩٧٩م – أي عام بدء تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً– فإن توجه إسرائيل إلى الإقلال من ضحايا القتال، يجعلها أميل إلى استخدام وسيلتين قتاليتين معاً، أو استخدام إحداهما بعد الأخرى، أو بدلاً منها حسب تطورات القتال في الميدان. الأولى: هي الأسلحة والمعدات المتطورة التي تملكها، وهي وسيلة تحقق لها توظيف المعلومات واستخدام أحدث الأسلحة والمعدات التي تساعدها على أن تقوم بالحرب من بعد وان تقلل، ما أمكن، من ضحاياها البشرية في ميدان القتال. والوسيلة الثانية هي السلاح النووي الذي يبقى بيد إسرائيل السلاح الحاسم للملاذ الأخير،أي حينما يتعرض كيان إسرائيل للانهيار تحت وطأة الهجوم العسكري عليها. وفي غير حالة الملاذ الأخير، فإن السلاح النووي الإسرائيلي هو الحاضر الغائب في أثناء عملية إقامة السلام في المنطقة، ليكون السلام في خدمة المشروع الصهيوني وأداته إسرائيل(٢).

ومن أهم مقومات الشك حول الغموض النووي الإسرائيلي هو عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، إضافة إلى أن إسرائيل لم تنضم لأي من معاهدات نزع السلاح الجماعية، أو الثنائية، باستثناء معاهدة الحظر الجزئي على الأسلحة النووية، التي وقعت عام ١٩٦٣، وبسبب ضغط من الولايات المتحدة فقط، حيث وقعت على المعاهدة ولم تصادق عليها.

---

(١) محمد، ثابت، (٢٠٠٤). "**الجغرافيا**" و"**الديموغرافيا**" **يحرمان إسرائيل من النووي**، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت: ***http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/08/article10.shtml***

(٢)العسلي، التسلح النووي الإسرائيلي و الأمن العربي، مرجع سابق، ص ص٢٢-٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً: التسلح النووي الكوري**

منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، أخذ الاهتمام الدولي بكوريا الشمالية منحنى جديدا -بالتركيز على برنامجها لأسلحة الدمار الشامل- الأمر الذي كان على وشك إشعال حرب عام ١٩٩٤، حيث أثار الشماليون قلق الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية عندما أطلقوا ما قالوا بأنه قمر صناعي فشلت محاولة تثبيته في مداره عام ١٩٩٨ بالقرب من اليابان. ومما زاد قلق واشنطن الخوف من إمكانية بيع هذه التقنية لدول غير صديقة لها، إضافة إلى تعهد الكوريين الشماليين بالاستمرار في برنامجهم لتطوير تقنية الصواريخ حتى عام ٢٠٠٣، وهذا ما حدث. وبعد ٦ أشهر من مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه كوريا الشمالية في أواخر التسعينات من القرن العشرين، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في يوليو ٢٠٠١ أن كوريا الشمالية تشكل التهديد العسكري الأول للولايات المتحدة [١].

رغم أن الإعلان الكوري في أكتوبر عام ٢٠٠٢ عن امتلاكها لبرامج سرية للسلاح النووي لم يشكل مفاجأة حقيقية، بسبب نشر معلومات استخبارية أمريكية سابقة عن اقتناء الكوريين الشماليين للسلاح النووي، إلا أن توقيته جاء ليشكل ارباكاً كاملاً للمجتمع الدولي، وتأكيداً لتكهنات كثيرة حول جهود العديد من الدول لامتلاك هذا السلاح بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبما يمثل خرقاً صريحاً لاتفاقية حظر انتشار السلاح النووي . فقد سبق أن نشرت صحيفة "دي فيلت" الألمانية في يوليو ٢٠٠٢ تقريرا زعمت فيه أن مصر تسعى لإنتاج أسلحة نووية بالتعاون مع كوريا الشمالية والصين. وتحدثت عن أعمال تنقيب عن اليورانيوم في أرض سيناء. كما نشرت الصحف الأمريكية تقارير عن تعاون نووي وصاروخي سابق بين كوريا الشمالية وبين كل من العراق وسوريا[٢]. كما ظهرت اتهامات صريحة لليبيا بتطوير صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، الأمر الذي انتهى مؤخراً باستسلام ليبيا للتهديدات والحصار الأمريكي والغربي، فأعلنت رسمياً انتهاء برنامجها النووي، وقامت بتفكيك كامل معداتها وأرسلتها إلى واشنطن[٣].

---

(١) رجب، علي محمد، أمريكا و إدارة الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، **مجلة الحرس الوطني**، مج (٢٥)، العدد ٢٥٦، ص ص ٥٢-٥٣.

(٢) عرفة، محمد جمال، (٢٠٠٢). **النووي الكوري يقلب الطاولة على أمريكا**، إسلام أون لاين على الإنترنت: ***http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/10/article17.shtml***

(٣) صحيفة الرياض، العدد ١٣٠٣٢، ٢٥ فبراير ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء إعلان كوريا الشمالية في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ عن إجراء تجربة تفجير نووية ناجحة، ليشكل لحظة تاريخية لكوريا الشمالية، التي أعلنت ببيان رسمي أن "التجربة تمت بنجاح وأمان وأجريت بتكنولوجيا كورية شمالية مائة في المائة". وقد لاقت هذه التجربة النووية التي نفذت رغم التحذيرات الدولية المتكررة، إدانة واسعة وانتقادات من مختلف الدول التي دعت إلى تحرك فوري لمجلس الأمن الدولي لوقف هذا التطور الذي اعتبرته الولايات المتحدة وحلفاءها تطوراً دراماتيكياً وخطراً[١].

ومن الواضح أن كوريا الشمالية تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من وراء برنامجها النووي، كما حدث في مطالبتها للولايات المتحدة والدول الغربية بتقديم المساعدات الاقتصادية لكوريا، مستغلة حالة التخوف التي تسود العالم من هذا البرنامج، حيث أن لانتشار الأسلحة الكورية الشمالية نتائج كثيرة تنعكس على الأمن الإقليمي: فهو عامل توتر وعدم استقرار في المنطقة، ويجر إلى توطيد التحالف الأمني بين اليابان وبين الولايات المتحدة الذي يترجم بتطوير التشاور من أجل الأمن في المنطقة بين الولايات المتحدة وبين اليابان وبين كوريا الجنوبية. وهو يقود اليابان أيضاً إلى تطوير قدرة مراقبة ورصد بالأقمار الصناعية وإلى الإسهام في البرامج الأمريكية المضادة للصواريخ (الدفاع ضد صواريخ الميدان) وحتى للإعداد للمستقبل مسوغة بذلك حصولها على أسلحة جديدة، على الرغم من أن سياستها لا تسمح بذلك. وهي أسلحة يمكن لبعض الناس أن يسميها " قدرة نووية افتراضية" . كما أن الانتشار النووي الكوري الشمالي، يدفع كوريا الجنوبية إلى تطوير قدراتها البالستية التي أقرت لها الولايات المتحدة بالشرعية بعد مفاوضات مطولة ( الاتفاق على امتلاك صواريخ يبلغ مداها ٥٠٠ كم وهي العتبة التي يقف عندها نظام التحكم في تقنية الصواريخ ومواصلة نشاط البحث والتطوير في هذا المجال) . وقد يحث الانتشار كوريا الجنوبية على الانضمام إلى إقامة نظام للدفاع المضاد للصواريخ ، الذي ترفضه حتى الآن (ربما أملاً في الحصول عليه مجاناً ، على عكس تايوان أو اليابان ) [٢].

---

(١) صحيفة القبس، العدد ١١٩٨٢، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .

(٢) نوفيل، دومينيك، (٢٠٠٦). الواقع النووي في آسيا، ترجمة محمد ياسر منصور، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢٩١، ص١٧-١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثاً: السباق النووي الهندي– الباكستاني**

أعادت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في مايو ١٩٩٨، إلى الأذهان هواجس الحرب النووية بعد أن خُيِّل للجميع أن الملف النووي تم إقفاله نهائياً بفعل انتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على "نظام دولي جديد" تريده خالياً من أسلحة الدمار الشامل[١].

لقد تطور سباق التسلح التقليدي بين الهند وباكستان منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى مستوى السباق في بناء برامج نووية لديهما، انطلاقاً من قناعة مفادها أن التفوق في الأسلحة التقليدية قد يفضي إلى هزيمة الطرف الآخر في أية حرب تنشب بينهما، في حين أن الاعتماد على إستراتيجية الردع النووي تحقق التوازن من دون حاجة إلى المقارنة الكمية، كما يحدث في الإستراتيجيات التقليدية. فضلاً عن كونها تحقق تخفيضاً في تكاليف الإنفاق العسكري، وتمنع الاستمرار في سباق تسلح تقليدي مدمر[٢] .

ويشير واقع سباق التسلح بين البلدين، إلى اقتران برامج التسلح التقليدية بالبرامج النووية، إذ أن باكستان بدأت برنامجها النووي منذ عام ١٩٧٢ عندما اتخذ "ذو الفقار علي بوتو" قراره السري بامتلاك القنبلة النووية، وهو الأمر الذي ساعد عليه قيام الهند بتفجيرها النووي عام ١٩٧٤، واستمرارها في تطوير برامجها. وفي ضوء تطور مستويات البرامج النووية لدى كل من باكستان والهند، فإن خيارهما أصبح مفتوحاً إلى حين التوصل إلى اتفاق ينال الحماية الدولية لوقف الانتشار النووي. ولذلك استمر الصراع والتنافس أساساً في العلاقات الباكستانية– الهندية، وذلك بقصد الاستخدام الفعلي أو تحقيقاً للردع المتبادل بين البلدين[٣].

وتظهر أهمية هذا التنافس النووي وضرورته، من خلال رد الفعل الباكستاني على إعلان الهند عن تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤ (الذي قالت أنه لأغراض سلمية)، حيث ردت باكستان

---

(١) سليم، محمد السيد، (٢٠٠٥). تطور العلاقات الهندية – الباكستانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦١، ص٢٥٨ .

(٢) الشيخ، طارق عادل، (٢٠٠٢). كشمير ورؤى ما بعد ١١ سبتمبر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٤٨، ص١٢١.

(٣) الحديثي، هاني إلياس، (١٩٩٨). **سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعقد العزم على حيازة السلاح النووي، وراحت تتلقى مساعدات صينية بهذا الصدد. وقد أعلن ذو الفقار علي بوتو جملته الشهيرة: "***سنحصل على السلاح النووي لو اضطر شعبنا لأكل العشب***" واشتد سباق التسلح، التقليدي والنووي، بين البلدين، مدعوماً بقوى كبرى (الإتحاد السوفيتي السابق والصين خاصة) [١].

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين قفزة نوعية في سياسة باكستان لتطوير قدراتها العسكرية بكل جوانبها وأبعادها التقليدية والنووية، ويعود ذلك إلى الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ والدور الذي لعبته باكستان ضمن الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة هذا الغزو. فبعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على باكستان بفعل إصرارها على البرنامج النووي، في أواسط السبعينيات من القرن الماضي عادت في ظل إدارة "ريجان" إلى إبرام صفقة تسلح مع باكستان بقيمة ٣,٢ مليار دولار، ومنحها إعفاء لمدة ست سنوات من تقييد قانون عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ديسمبر ١٩٨٥ اقترحت الهند على باكستان التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء على المنشآت النووية لكل من البلدين، وقد تم بالفعل التوقيع على مثل هذه الاتفاقية في ديسمبر ١٩٨٨. بيد أنه لم يتم التصديق عليها بسبب رفض باكستان تقديم قائمة بمواقع هذه المنشآت، إلا أنه تم التوقيع على هذه الاتفاقية عندما أثيرت مرة أخرى خلال زيارة رئيس وزراء الهند لإسلام آباد وإجرائه مفاوضات بهذا الشأن، حيث تم التصديق عليها في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩. وفي ضوء ما تقدم عبرت باكستان، فضلاً عن الهند، عن إدراكها لحقيقة التوازن الإقليمي الناتج من إمكانيات الردع المتقابل، الذي بات يشكل جوهر الأمن في جنوب آسيا من دون أن ينقص ذلك من حقيقة استمرار معضلات رئيسية مهددة له وفي المقدمة منها مشكلة كشمير العالقة بين البلدين منذ عام ١٩٤٧[٢].

على الرغم من التغييرات التي شهدتها السياسة الدولية، فقد اتسمت القضايا الأساسية التي استحوذت على اهتمام سياسة باكستان الإقليمية بالاستمرارية، وظلت تتمحور عند المسائل الأساسية

---

(١) العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مرجع سابق، ص٢٠٨-٢١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي البرنامج النووي، الذي ظل يتعرض لضغط خارجي مستمر وبخاصة من قبل الولايات المتحدة التي أوقفت مساعداتها لباكستان منذ عام ١٩٩٠ لرفضها التخلي عن برنامجها النووي وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش، وعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ولذلك، فإن السياسة الأمريكية قامت على أساس الاعتراف بأن كلاً من باكستان والهند لديها القدرة على امتلاك أسلحة نووية وأن جهودها تتركز على تشجيع التراجع المتبادل أو تجميد قدراتهما النووية والدخول في حوار إقليمي باتجاه السيطرة على التسلح النووي(١).

والجدير بالذكر هنا أن الهند وباكستان هما الدولتان الوحيدتان، من العالم الثالث، اللتان لم تخفيا يوماً أمر تسابقهما النووي. ففي ٢٣ أغسطس ١٩٩٤ أعلن رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف أن بلده يملك القنبلة النووية. وأثار هذا الإعلان ردود فعل كثيرة حاول وزير الخارجية الباكستاني آصف أحمد علي تهدئتها بالقول أن بلده "يملك قدرات نووية" فقط، الأمر الذي أثار حفيظة الهند. وفي الحقيقة كان البلدان يعترفان دوماً بأنهما يحاولان صنع القنبلة، ولكن دون تحقيق النجاح المطلوب (٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى الموقف الأمريكي من السلاح النووي الهندي وكذلك الباكستاني والذي تم التعبير عنه بوضوح من خلال اتفاق التعاون النووي الذي وقعته الولايات المتحدة والهند في أثناء زيارة الرئيس الأمريكي "بوش" لنيودلهي في بداية مارس ٢٠٠٦، ورفض الولايات المتحدة التوقيع على أي اتفاق مماثل مع باكستان(٣).

وتضمن الاتفاق قيام الولايات المتحدة بتزويد الهند بالتكنولوجيا النووية السلمية لتلبية تزايد الطلب على الطاقة بالهند. وأن تقوم الهند بالمقابل ستقوم الهند بفصل برامجها العسكرية عن البرامج السلمية، كما ستقوم بفتح مفاعلاتها النووية أمام المفتشين الدوليين. ويتضح من توقيت هذا الاتفاق ومضمونه أنه اتفاق سياسي أكثر منه اتفاق تكنولوجي. حيث يظهر أن الاتفاق يحقق مصالح سياسية

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٢) العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) صحيفة القبس، العدد ١٢٠٨٣، ٥ مارس ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجانبين. وكان من أوائل وأهم ثمار هذا الاتفاق السياسية التغير في الموقف الهندي من مسألة البرنامج النووي الإيراني وتوجهها لتبني الموقف الأمريكي من هذا الملف [١].

أما على الجانب الباكستاني، فرغم دعوة الرئيس برويز مشرف إلى توسيع آفاق التعاون الثنائي بين باكستان وبين الولايات المتحدة، أحجم الرئس الأمريكي بوش عن إعطاء أي إشارة إلى انه قد يؤيد منح إسلام آباد النوع نفسه من الاتفاق النووي الذي اتفق عليه مع الهند، وقد جاء رد الرئيس الأميركي غامضا عندما سُئل خلال المؤتمر الصحفي عما إذا كانت باكستان وهي خصم نووي للهند، قد تحصل على اتفاق مماثل، لكن مسؤولين أميركيين آخرين أكدوا أن ذلك لن يحدث، وقالوا أن الولايات المتحدة لن تبرم اتفاقا مماثلا مع باكستان التي لا تزال تحيط بها شكوك بسبب دور كبير علمائها النوويين عبد القدير خان في فضيحة تسرب نووي[٢].

وبشكل عام يمكن القول أن انتشار التنافس النووي بين دول العالم الثالث، سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، يؤدي بالضرورة إلى ازدياد مخاطر هذا النوع من التسلح، فإن كانت دول العالم الكبرى قد امتلكت هذا السلاح للردع، فإن وصول هذه التقنيات العسكرية إلى المجموعات الإرهابية أو بعض الدول غير المعنية بالاستقرار والسلم الدوليين، ربما يقود إلى كوارث حقيقية تهدد البشرية في جميع أنحاء العالم.

كما يجب الإشارة هنا إلى استكمال إيران لامتلاك الأسلحة النووية، سيطوق الشرق الأوسط تماماً ومن كل جانب بقوى نووية، هو خارج إطارها تماماً، فيغدو الحلقة الأضعف، وهذا ما يعتبره البعض مخططاً مبيتاً لهذه المنطقة، مستدلين على ذلك من تدمير إسرائيل لمشروع المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨٢.

---

(١) غالي إبراهيم، (٢٠٠٦). هل نجحت أمريكا في احتواء الهند نوويا؟، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت:
**http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article12.shtml**

(٢) صحيفة القبس، العدد ١١٨٣٤، ٥ مارس ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثالث

## تطور البرنامج النووي الإيراني

تنفي إيران دوماً وبصورة متكررة سعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل[١]، وتؤكد ذلك من خلال التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحجيم وتقييد تطوير مثل هذه الأسلحة، تماماً كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢ واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣ومعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل عام ١٩٦٨ وغيرها من الاتفاقيات. وفي أعقاب الكشف عن أبحاثها النووية السرية في عام ٢٠٠٢م، تعهدت إيران بالسماح للأمم المتحدة بتفتيش منشآت أبحاثها النووية. إلا أنها منعت وصول المفتشين إلى المواقع غير المعلنة. وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٣م، وعدت إيران الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا بأنها ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم، ولكنها وبعد أقل من عام استأنفت عملية التخصيب مرة أخرى. وبموجب اتفاق آخر مع الدول الأوروبية الثلاث، تم التوصل إليه في نوفمبر ٢٠٠٤م، وافقت طهران مرة أخرى على تعليق عملية تخصيب اليورانيوم ولكنها استمرت في إصرارها على أن مثل هذه الأنشطة موجهة لبرنامجها النووي المخصص للأغراض السلمية. وقد صمد الاتفاق الأخير حتى الآن ولكن التصرفات الإيرانية فشلت في تهدئة الشكوك العالمية وخاصة الشكوك الأمريكية، لأنه لم يثبت إلى الآن ما إذا كان برنامج إيران النووي قد تم تطويره على نحو صارم لأغراض سلمية أو لأغراض عسكرية، ولكن تظل إمكانات البرنامج فوق الشك. وهنا يثور السؤال الأهم وهو، لماذا تنهمك إيران في هذا المسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتخفي ذلك بسلسلة لا تنتهي من التمويه وأنصاف الحقائق وشبه التنازلات التي فشلت في تنفيذها، والتي تعمدت عدم تنفيذها؟[٢].

عادت أزمة الملف النووي الإيراني تتصاعد من جديد، بعد أن كادت تجد حلاً يرضي الجميع، مع الاقتراح الروسي بتأسيس منشأة مشتركة روسية – إيرانية على الأراضي الروسية تقوم

---

(١)وهو ما كرره السفير الإيراني في الكويت أحمد علي جنتي في مقابلة شخصية مع الباحث بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧.

(٢) هيلترمان، جوست آر، (٢٠٠٥). وضع إيران النووي وجروح الحرب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٦، ص٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتخصيب اليورانيوم اللازم لتشغيل المحطات النووية الإيرانية. وقد رؤي أن هذا الاقتراح الذي وافق عليه الأوروبيون، يلقى قبولاً من واشنطن، حيث يضمن عدم امتلاك إيران لدورة الوقود النووي الكاملة التي تمكنها من الحصول على وقود مخصب، بدرجة منخفضة لا تزيد على ٥ في المائة يصلح لتشغيل المحطة النووية، لكنه لا يصلح لتصنيع القنبلة النووية التي تحتاج ليورانيوم مخصب بدرجة أكثر من ٣٠ في المائة[١].

أثار الرفض الإيراني للاقتراح الروسي تساؤلات وشكوكاً كثيرة حول نوايا طهران وأهداف برنامجها النووي. وزاد من حدة هذه الشكوك والمخاوف التصاعد الحاد في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، وخاصة تصريحات الرئيس أحمدي نجاد المستمرة ضد اليهود وإسرائيل والسياسة الأمريكية، الذي جعل المجتمع الدولي يزداد قلقاً وتشككاً نحو إيران، وجعل صبر الدوائر الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ينفد، مما دفع باتجاه اتخاذ قرار حاسم ضد إيران وبتحويل ملفها النووي لمجلس الأمن الدولي[٢].

اتفقت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة – فرنسا – بريطانيا – روسيا – الصين) فعلاً على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، على أن يتم تأجيل أي تحرك فعلي للمجلس إلى حين استنفاذ وسائل الوساطة، وذلك في محاولة لإرضاء حليفتي إيران (روسيا والصين). وقد صرح الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن الملف النووي الإيراني يتجه نحو (مرحلة حرجة ولكنها ليست أزمة)، وأن إيران حتى الآن لا تمثل أي تهديد وشيك للمنطقة بسبب برنامجها النووي [٣].

أصدر مجلس الأمن الدولي يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ قراره رقم ١٧٣٧ القاضي بفرض عقوبات على إيران بسبب رفضها وقف أنشطتها النووية. ودعا القرار إيران إلى تعليق كافة

---

(١) البدراوي، مغازي، (٢٠٠٦). **النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٧، ص٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص٩٦.

(٣) المرشد، أحمد، (٢٠٠٦). **الملف النووي الإيراني بين الحق الإيراني والتخوف الغربي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، ص٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها[١].

وكان تصويت مجلس الأمن قد جاء بالإجماع لصالح فرض عقوبات لا تتضمن استخدام القوة ضد إيران لتحديها المطالب الخاصة بوقف أنشطتها النووية التي يشتبه في أنها تتضمن إنتاج أسلحة نووية. وفيما يلي أبرز بنود القرار ١٧٣٧[٢]:

- على إيران أن تعلق من دون تأخير كافة أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي، مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها، وأي نشاط متعلق بمشاريع مرتبطة بالمحركات التي تعمل بالمياه الثقيلة.

- على كافة الدول الأعضاء أن تمنع تسليم إيران أو بيعها أو تحويل إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تسهم في البرامج النووية وبرامج الصواريخ الباليستية الإيرانية (يلي هذا البند فقرات عدة تعرض بالتفصيل هذه المعدات والتجهيزات).

- على كافة الدول الأعضاء أن تمنع إمداد إيران بأي مساعدة أو تدريب تقني أو دعم مالي أو استثمار أو خدمات مالية أو أي تحويل لموارد أو خدمات مرتبطة بهذه البرامج.

- على كافة الدول الأعضاء أن تجمد على الفور الأموال والموجودات والأصول المالية والموارد المالية الأخرى التي يملكها على أراضيها أشخاص أو كيانات إيرانيون مرتبطون أو على علاقة مباشرة بالبرامج النووية والباليستية الإيرانية.

- يطلب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن يرفع إليه تقريرا في الأيام الستين بعد صدور القرار لمعرفة ما إذا كانت إيران قد التزمت بحيثياته.

- يعلن المجلس استعداده -على ضوء هذا التقرير- لإعادة النظر في هذه الإجراءات، أكان لجهة تعليقها أو إلغائها أو تعزيزها، وفقا لتعليق إيران أنشطة التخصيب التي تقوم بها أو التزامها الكامل بموجباتها بحسب قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

(١) صحيفة الوطن، العدد ١١١٠٥، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢)منشورات الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الدولي، القرار S/RES/1737(2006) ، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يعلن استعداده، في حال عدم احترام (الموجبات) لاتخاذ تدابير أخرى بموجب المادة ٤١ مع الإشارة إلى أن مثل هذه التدابير تستلزم قرارا جديدا.

وتضمن قرار مجلس الأمن لائحة أشخاص معنويين وطبيعيين إيرانيين تم تجميد موجوداتهم وأصولهم المالية ومراقبة محدودة لتحركاتهم في الخارج[١].

وأدانت إيران هذا القرار واعتبرت أنه لا يمكن أن يؤثر عليها أو يخيفها، وأنها ستستمر بأعمال تخصيب اليورانيوم، وقال الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد في تعليقه على القرار: " إن من ساندوا القرار الذي أعدته بريطانيا وفرنسا وألمانيا سيندمون قريبا علي هذا "التصرف السطحي". وقال عن القرار "انه ورقة ممزقة... يهدفون بها إلى تخويف الإيرانيين... من مصلحة الغربيين العيش مع إيران النووية"[٢].

أما فيما يتعلق بردود الفعل الدولية على هذا القرار، فقد دعت الصين كل الأطراف إلى استئناف المحادثات من اجل إنهاء المواجهة. أما الولايات المتحدة ، فقد رحبت بالقرار ، وطالبت وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس إيران بـ "تعليق أنشطتها النووية الحساسة وقبول مسار المفاوضات والذي عرض قبل ستة أشهر". كما دعت كافة الدول إلى أن تتخذ على الفور التدابير اللازمة لتطبيق التزاماتها بموجب هذا القرار. وجاءت الموقف الروسي من القرار من خلال السفير الروسي في الأمم المتحدة "فيتالي تشوركين" الذي قال: "إن روسيا حرصت في اتصالاتها مع الجانب الإيراني وشركائها في إطار مجموعة الدول الست الكبرى ومجلس الأمن على حل المسالة النووية الإيرانية من دون اللجوء إلى العقوبات، لكن للأسف لم نتمكن من تحقيق ذلك". واعتبر أن العقوبات بموجب الفصل السابع في ميثاق المنظمة، التي تتطلب من كل أعضاء الأمم المتحدة الالتزام بها تشكل "اقسى أداة في الدبلوماسية الدولية"[٣].

---

(١)منشورات الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الدولي، القرار S/RES/1737(2006) ، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦.
(٢) صحيفة الرأي، العدد ١٣٢٣٦، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
(٣) المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الموقف الألماني فقد عبرت عنه المستشارة الألمانية "انغيلا ميركل" بقولها : " إن العقوبات تشكل "خطوة مهمة" بعد رفض طهران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. وأن القرار ١٧٣٧ "هو خطوة مهمة ومؤشر مهم باعتبار أن إيران لم تلتزم بموجباتها وتعهداتها تجاه الأسرة الدولية". وقال السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة ايمير جونز باري أن "الخيار أصبح في طهران: لقد وضعنا المتطلبات القانونية والآن يعود إلى إيران خيار الامتثال أم لا". وحذر وزير الخارجية الفرنسي "فيليب دوست بلازي" ايران من "عزلة تامة" بعد إعلانها تركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي قريبا لتخصيب اليورانيوم ردا على العقوبات . وصرح بلازي " "لا يمكنني أن أفكر للحظة أن بإمكان كل السلطات الإيرانية أن تقرر العزلة التامة لبلادها. اعتقد على العكس أن مصلحتها تكمن في التوجه نحو التفاوض". وعبرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت عن ارتياحه لقرار العقوبات على إيران . وقال: " إن إسرائيل والحكومة ترحبان بهذا القرار المهم الصادر عن المجموعة الدولية". و"هذا القرار يقدم العديد من الاحتمالات التي ستتيح التوصل الى نتائج ايجابية بهدف وقف البرنامج النووي الإيراني". وأشادت وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني" بقرار مجلس الأمن وأملت بفرض عقوبات اشد على إيران في حال واصلت برنامجها النووي. وقالت: " أخيرا اتخذ قرار بـ (فرض) هذه العقوبات، أنها خطوة بالغة الأهمية ولكن يبدو واضحا أن الأمر يتطلب عقوبات أخرى"[١].

بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٧، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي الـ (٢٧) في بروكسل عزمها على تطبيق العقوبات التي اقرها مجلس الأمن ضد برنامجي إيران النووي والبالستي بأكملها ومن دون إبطاء"، وهو القرار الضروري لتطبيق هذه الإجراءات على المستوى الأوروبي، وأعلن وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير الذي تتولى بلاده حاليا رئاسة الاتحاد أن القرار ١٧٣٧ ، يجب أن يطبق بشكل دقيق [٢].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) صحيفة القبس، العدد ، ١٢٠٨٤، ٢٣ يناير ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مراحل التطور في البرنامج النووي الإيراني**

كانت الولايات المتحدة تراقب المشاريع النووية الإيرانية منذ فترة طويلة. و لم تتمكن إدارة كلينتون من عرقلة التعاون الإيراني الروسي في هذا المجال، الذي كشف عنه في العام ١٩٩٥م، رغم كل الضغوط التي مارستها على روسيا، والتي وصلت إلى حد التهديد. كما أن التحذير الاستخباراتي والبحثي الأميركي من أن إيران ستمتلك ما بين العامين ٢٠٠٠م-٢٠٠٥م القنبلة النووية يعود إلى العام ١٩٩٢م. وفي العام ١٩٩٥م، نفى هانز بليكس المدير العام السابق لوكالة الطاقة الذرية الدولية التي تشارك إيران في عضويتها، وجود استخدام إيراني غير سلمي للطاقة النووية(١).

ويشير جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في بداية عام ١٩٩٥، واصفاً المحاولات الإيرانية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومدى تأثير ذلك على جيران إيران، بقوله: " من الواضح أن إيران مصممة على تطوير أسلحة الدمار الشامل، بما ينطوي على مضاعفات خطيرة على الاستقرار في المنطقة، وربما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها... وسأكتفي هنا بالقول أننا استخلصنا من تجربة العراق أنه يمكن لدولة ما أن تعد برنامجاً سرياً يخالف التزاماتها والأعراف الدولية، وتجعلنا تلك التجربة نشك في قدرة عمليات التفتيش العادية على كشف برامج مشابهة في إيران"(٢).

بدوره يؤكد التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٤م، أن إيران كانت تبدو – منذ أوائل التسعينيات – وكأنها ستكون الدولة الثانية التي ستدخل السلاح النووي إلى المنطقة بعد إسرائيل، في ظل انتهاء البرنامج النووي العراقي. اما تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعام ١٩٩٣م، فكانت تشير ــ استناداً على تحليل القدرات النووية القائمة فعلياً لديها ذلك العام ــ

---

(١) باروت، جمال، (٢٠٠٦). **إيران وخلفيات الأزمة مع أميركا**، قناة الجزيرة الفضائية، على الإنترنت: ***http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0CE4098D-5C6C-40CC-981D-8B2ACF6E984F.htm***

(٢)كوردزمان، أنتوني (١٩٩٦). **القدرات العسكرية الإيرانية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أن إيران تحتاج إلى ٨ أو ١٠ سنوات قبل أن تتمكن من تطوير سلاحها النووي، لكنها قد تتمكن من تقليص هذه المدة إذا حصلت على مساعدة خارجية لبرامجها[١].

كما يشير التقرير الاستراتيجي العربي أن مثل هذه التقديرات، التي ظلت تتكرر على مدى العقد الماضي، تحيط بها ضجة واسعة يبدو معها، كل مرة، وكأن إيران تحاول الاقتراب من السلاح النووي، أو تقترب بالفعل من امتلاك القدرة على إنتاجه. لكن بعيدا عن ذلك، كان معروفا أن إيران ــ حسب ما هو مؤكد على الأقل- لا تمتلك عمليا سوى قدرات نووية محدودة. وتعد أهم منشأة نووية في إيران هي مفاعل أبحاث نووي طاقته ٥ ميجاوات، حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة في الستينيات، وبدأ تشغيله عام ١٩٦٧م، بمركز الأبحاث النووية شمال غرب طهران. إضافة إلى أربعة مفاعلات أبحاث محدودة الطاقة، لا تزيد قدرة أكبرها عن ٣٠ كيلووات تقع جميعها في مركز أبحاث أصفهان النووي، مع وجود مشروعات نووية غير مكتملة في مناطق مختلفة من الدولة، أهمها منطقة بوشهر[٢].

ويشير هيثم الناهي في كتابه حول السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، أن التاريخ النووي الإيراني يعود لعام ١٩٦٠م، حيث كان لإيران علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ففي غضون ذلك العام وبمساعدة أمريكية، انشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية، إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب إلا عام ١٩٦٧م عندما الحق بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية. وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية من جامعة طهران، أهدته الولايات المتحدة الأمريكية مفاعلا صغيرا بقدرة (٥) ميجاواط لأغراض البحث، وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج (٦٠٠) غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك[٣].

---

(١) أبو طالب، حسن (محرر)، (٢٠٠٤). **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢م-٢٠٠٣م) : التفاعلات الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص١٣٦.

(٢) فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٨٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأول من يوليو ١٩٦٨م، وقعت إيران معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأصبح ذلك التوقيع نافذا في الخامس من مارس عام ١٩٧٠م. وقد اعترفت الفقرة الرابعة من المعاهدة "بأن لإيران الحق في إنتاج الطاقة النووية وتطويرها واستعمالها في الأغراض السلمية، دون تمييز يذكر، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية اللازمة لذلك". واستنادا إلى توقيع المعاهدة ونص الفقرة أعلاه، تمكنت إيران من استيراد ما تحتاجه من مصادر لبناء المفاعل النووي وللأغراض التي حددتها نص الفقرة الرابعة من المعاهدة ما بين إيران وبين مجلس الأمن بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية"(١).

والمفارقة التي يجب الإشارة إليها هنا، أن البرنامج النووي الإيراني في الأساس فكرة أمريكية حصلت على دعم عملي مباشر من فرنسا وألمانيا وبريطانيا (أي الترويكا الحالية نفسها) التي تفاوض إيران لإيقاف برنامجها النووي، أثناء حكم الشاه السابق الذي وقع اتفاقات معها ألغتها أمريكا بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وفعلت ألمانيا الشيء نفسه بخصوص الاتفاقية المتعلقة بمحطة بوشهر ولم تنفذ اتفاقية محطة (دارخوين)(٢).

تطورت العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية، بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، بسبب امتناع الشاه عن الدخول في لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية. وتمكنت إيران من ضخ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدت النقص الاحتياج المطلوب في وقته. ولهذا، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكافأة إيران من خلال التشجيع على تطوير برنامجها النووي السلمي، بحجة حاجة إيران في المستقبل إلى طاقة أخرى غير الطاقة النفطية، لسد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية. ومع عام ١٩٧٥م، بدأ المشروع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية حين اصدر معهد ستان فرد للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريرا جاء فيه: "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨١.

(٢) علي، نجاح محمد، (٢٠٠٥). البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٢، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٧ مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية". وعليه، قامت الشركات الأمريكية خلال ثلاثة أشهر من هذا التقرير ببناء تلك المفاعلات في أماكن متفرقة من إيران[١].

صعّد الشاه طموحه النووي في العام ١٩٧٦ بإطلاق برنامج لبناء ٢٠ مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة بدأه ببناء مفاعلين في بوشهر بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات لكل منهما بلغت نسبة الأشغال المنفذة في مفاعل (بوشهر – ١) ٨٥ في المائة وفي مفاعل (بوشهر- ٢) حوالي ٥٠ في المائة في شهر فبراير ١٩٧٩. عندما أطاحت الثورة الإسلامية بحكومة الشاه، علقت البرنامج النووي الإيراني، ثم جاءت الحرب العراقية – الإيرانية ليتولى سلاح الجو العراقي قصف المنشآت النووية في بوشهر ست مرات (في مارس ١٩٨٤، وفبراير١٩٨٥ ومارس ١٩٨٥ ويوليو ١٩٨٦، ومرتين في نوفمبر١٩٨٧) الأمر الذي أدى إلى تدمير المنطقة المركزية لقلب المفاعلين النوويين هناك. ويسود الاعتقاد بأن الشاه كان يسعى، في ظل البرنامج النووي السلمي الذي شرع به، إلى امتلاك إيران لأسلحة نووية، فقد ذكر مؤسس وأول رئيس لهيئة الطاقة النووية الإيرانية بين عامي ١٩٧٤و١٩٧٨ الدكتور أكبر اعتماد، أن تجارب هادفة لإنتاج اليورانيوم المخصب من الوقود النووي المستهلك باستخدام مواد كيميائية قد نفذت في معهد بحوث الطاقة الذرية. كما ذكر أسدالله علام، الوزير المخضرم والمقرب من الشاه في مذكراته رغبة الأخير الشديدة في حيازة سلاح نووي وأنه عمد إلى تشكيل فريق من مركز طهران للبحوث النووية متخصص في تصميم الأسلحة النووية[٢].

كانت الولايات المتحدة تراقب تطور العلاقات النووية الإيرانية السلمية، وتحاول إن تتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير سلاح نووي، فعندما واجهت الولايات المتحدة تحديات الشاه بعقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا تؤدي إلى الاستغناء عن الخبرة الأمريكية نووياً،

---

(١) السري، محمد جاسم، (١٩٩٩). **السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل: المداخل والإمكانات**، في: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص٤٦.

(٢) الزيات، محمد صفوت، (٢٠٠٦). الخليج النووي.. التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد٢٠، ص٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرسلت في أكتوبر ١٩٧٧م ممثل وزارة الخارجية سدني سوبر "Sober" للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، بشرط إن تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء. وتم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً في يوليو ١٩٧٨م. وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بكل ما تحتاجه هذه المفاعلات، بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية. إلا أن هذا العقد لم يُنفذ وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها، بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغاء رئيس الوزراء حينذاك مهدي بزركان العقد عام ١٩٧٩م [١].

شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٣، توقفاً تاماً للبرنامج النووي السلمي الإيراني، نتيجة لإيقاف ألمانيا تعاونها مع إيران، وانسحاب مجموعة يوروديف الفرنسية من مشروع بناء مفاعل نووي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وكذلك هروب العديد من علماء الذرة الإيرانيين، ونجاح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها خلال الحرب بين البلدين، مما دعا الخميني لإصدار أوامره بإلغاء البرنامج النووي الإيراني، وإن كان مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران قد ظل يعمل لإعداد متخصصين في هذا المجال[٢].

في العام ١٩٨٤، عادت إيران إلى التفكير بإحياء برنامجها النووي، مع إدراكها الحاجة للتخطيط الاقتصادي البعيد المدى، حيث أعلنت الحكومة الإيرانية أول خطة من خطط التنمية الخمسية الخاصة بها والتي تضمنت إعادة تشغيل البرنامج النووي الإيراني بمساعدة من الهند، التي وفرت لإيران الهامش الذي يبعدها عن الانحياز نحو أحط قطبي السياسة الدولية حينها (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي)، ومع تقدم البرنامج النووي في السنوات اللاحقة حصلت إيران على مساعدات من دول أخرى مثل ألمانيا والصين وكذلك الاتحاد السوفييتي. الذي واصل دعمه من خلال روسيا في التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن[٣].

---

(١) الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٨٣ .

(٢) فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص٣٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص٣٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير أنتوني كوردزمان أن معظم آراء المحللين والخبراء الغربيين انصبت بتفسيرها لعودة الحكومة الإيرانية للتفكير بإحياء برنامج الأسلحة النووية الذي بدأه الشاه، إلى الحرب العراقية الإيرانية، وخصوصاً بعدما استطاع العراق تطوير العديد من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، مما دفع إيران لتنفيذ العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالسلاح النووي، كما عملت على تعزيز قدرات مؤسسة الطاقة الذرية التي أنشأها الشاه عام ١٩٧٤، وتوفير الدعم المالي لمراكز البحوث النووية في الجامعة الإيرانية(١).

ويؤكد ذلك أن رئيس مجلس الشورى (هاشمي رافسنجاني) الذي كان يشغل أيضاً منصب القائم بأعمال القائد العام للقوات المسلحة، قد أصدر أمره في عام ١٩٨٧م، حينما كانت الحرب العراقية الإيرانية تمر بمراحلها النهائية، بإجراء دراسة بشأن إمكانية امتلاك إيران السلاح النووي ووسائل إيصاله. وينسب له في بعض التقارير التي نشرت عام ١٩٨٨م، قوله في لقاء مع قادة القوات المسلحة الإيرانية، إن الحرب مع العراق قدمت لإيران دروساً هامة مؤداها أن القانون الدولي هو عبارة عن قصاصات من الورق فقط، وإن إيران يجب أن تسعى إلى امتلاك الأسلحة البيولوجية والكيميائية(٢).

---

(١) كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، مرجع سابق، ص١٠١.

(٢) محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الرابع

## أثر القوة النووية على مكانة إيران الإقليمية والدولية

ناقش المبحث الثاني من هذا الفصل، الدور الذي تلعبه القوة النووية في العلاقات الدولية، ومدى تأثير هذه الأسلحة على علاقات الدولة النووية الخارجية سواء فيما يتعلق بتوجهاتها نحو قضايا الدبلوماسية الخارجية أو قضايا الصراع الخارجي، أو فيما يتعلق بتحقيق طموحاتها الإقليمية والدولية.

وتعتبر إيران إحدى الدول الكبرى الثلاث في المنطقة (إلى جانب مصر وتركيا). وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية (٦٥ مليون نسمة) وتاريخ عريق وثروات طبيعية، فهي تعتبر رابع دولة بمخزونها النفطي، كما تختزن نحو ٢٦ ألف بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يضعها في ترتيب ثاني دولة في العالم لهذه الثروة بعد روسيا. كما تتميز بموقع استراتيجي يضعها في قلب العالم الإسلامي وبين أغنى منطقتين في العالم بمخزون الطاقة هما الخليج وبحر قزوين. وتعزز هذا الدور الإيراني امتدادات عرقية لها في بعض الدول المجاورة في أفغانستان وطاجيكستان التي تتكلم الفارسية، وامتدادات مذهبية في باكستان وأفغانستان وأذربيجان والعراق والخليج ولبنان. كما تجمعها ببعض الدول المجاورة إثنيات تعيش على جانبي الحدود كالبلوش مع باكستان والتركمان مع تركمانستان والأذريين في أذربيجان[١]. هذه المعطيات وغيرها جعلت من إيران دولة كبرى في الشرق الأوسط ذات مصالح كبرى في المنطقة تدفعها إلى تأمين حماية هذه المصالح عسكرياً في كل الاتجاهات، وتعزيز هذه الحماية بامتلاك سلاح الردع النووي.

ولم تتغير احتياجات إيران الأمنية وطموحها للعب دور إقليمي بارز في عهد الجمهورية الإسلامية، عمّا كانت عليه في زمن حكم الشاه. وكل ما شهدته المنطقة المحيطة بها من تطورات لم يبدّل من أولوياتها الأمنية والدفاعية وخصوصا لجهة بناء قوة عسكرية تؤهلها للدفاع

---

(١) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق ، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن مصالحها في أكثر من اتجاه. وكان من الطبيعي أن تؤثر الحرب مع العراق طيلة ثماني سنوات على توجهات إيران الدفاعية، وهذا ما دفع إيران للسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل بعدما أعلنت أن قواتها قد تعرضت أثناء الحرب إلى هجوم بالأسلحة الكيماوية، وبعدما تعرضت مدنها لقصف بالصواريخ العراقية بعيدة المدى. والى جانب المخاطر التي واجهتها إيران من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، فإنها لا يمكن أيضا أن تتجاهل التهديدات الإسرائيلية المتكررة، خصوصاً وأن هذه الأخيرة تمتلك كل أصناف أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة القادرة على ضرب معظم الأهداف الإيرانية ذات القيمة العالية[١].

كما كان من الطبيعي أيضاً أن تلقي الحرب في أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسية والعسكرية الإيرانية. فقد تغيّر الوضع الدولي كما حدثت تطورات إقليمية دراماتيكية، تتعارض كلها مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية. ويمثّل الحشد العسكري الأميركي "المطوّق لإيران"، من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، تهديداً مباشراً لأمنها الوطني ولمصالحها الإستراتيجية مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ومع دول وسط آسيا وخصوصاً تلك التي تطل على بحر قزوين[٢].

**الدوافع الإيرانية لامتلاك القدرات النووية**

أعلنت إيران في ١١ أبريل ٢٠٠٦م، أنها قد انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية، وأنها لا تحتاج إلى أسلحة دمار شامل. وكان قد تم الإعلان عن نجاح عملية التخصيب من (١٦٤) جهاز طرد مركزي في منشأة "ناتانز" النووية. وقال نائب رئيس الطاقة الذرية الإيرانية إن إيران ستسعى لوضع (٥٤) ألف جهاز طرد مركزي موضع التطبيق، وإن إيران ستعتمد في القوة القادمة على أجهزة طرد مركزي فئة (ب ٢)(١٤). إذا

---

(١) عبد القادر، إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) عبد القادر، نزار، (٢٠٠٥). الدوافع الإيرانية النووية و الجهود الدولية للإحتواء، **مجلة الدفاع الوطني** العدد ٥٤، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان تمكن الإيرانيون من تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ % التي تناسب الاحتياجات المدنية، فإنهم سوف يتمكنون في نهاية الأمر من تخصيب اليورانيوم بمعدلات ونسب أعلى للأغراض العسكرية. ومع أن إنتاج اليورانيوم المخصب، على المستوى العالمي (٩٠%) بكميات كبيرة، عملية بالغة التعقيد، إلا أن إيران قد نجحت في المناورة مع المفاوضين الغربيين حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وهذا ما يراه البعض عاملاً مهماً في تسريع بناء سلاح نووي، فلقد ظلت إيران تردد طوال السنوات الثلاث الماضية أنها تخلّت عن العمل في تطوير أجهزة طرد مركزي (ب ٢) اللازمة لإنتاج الوقود النووي، وهو عمل محل شك منذ فترة طويلة[١].

تبرز الكثير من الطروحات النظرية لتبرير لجوء الدول إلى امتلاك قدرات نووية، ومن أبرز هذه الدوافع[٢]:

١- ***امتلاك القوة العسكرية:*** حيث تهدف الدولة من وراء امتلاك قدرات نووية إما إلى إعاقة الهجوم النووي، أو التعويض عن عدم التماثل مع البلاد المنافسة في الأسلحة التقليدية، أو السعي إلى التفوق العسكري على الخصوم، أو إرهاب البلاد المجاورة أو المنافسة.

٢- ***تعزيز المكانة السياسية الدولية:*** بمعنى تعزيز المكانة السياسية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي.

٣- ***تحقيق أهداف معينة للسياسة الداخلية:*** مثل إرضاء الغرور الوطني أو رفع الروح المعنوية الوطنية أو إرضاء المؤسسة العسكرية.

وبتطبيق الدوافع النظرية السابق الإشارة إليها على إيران يتضح أن دوافعها هي خليط من هذه الدوافع جميعاً، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الآتي[٣]:

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٠٣، ١٨ أبريل ٢٠٠٦م.

(٢) حمدان، عبد المجيد، (١٩٨٧). النضال من أجل نزع السلاح النووي، **مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم**، العدد ٩٠، ص ص١٩-٢٤.

(٣) أنظر: درويش، فوزي، (٢٠٠٤). العلاقات الأمريكية – الإيرانية: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد ٥١، ص ص٧-١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية، فإيران بموقعها الاستراتيجي أخذت في الحسبان وجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة هي إسرائيل وتركيا وباكستان. وهي في إطار ضمان مصالحها الجيوسياسية، ترى من الضرورة امتلاك القدرات العسكرية للمحافظة على هذه المصالح، وبأسرع وقت ممكن لمواجهة التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي ــ التركي، ولكي تواكب انعكاسات عملية السلام على صعيد المنطقة ككل.

٢- اعتبارات عسكرية، تعود إلى امتلاك العديد من الأطراف في المنطقة لأسلحة نووية. وتتمثل هذه الأطراف في إسرائيل وباكستان والهند. فإسرائيل، تمتلك القنبلة النووية، وتشير التقديرات أن حجم ترسانتها النووية يضم ما يقارب ٢٠٠ قنبلة نووية. كما تشير المصادر المختلفة إلى أن إسرائيل ربما تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن استخدامها في القذف المدفعي أو الجوي. ليس هذا فحسب، بل توجد احتمالات لوضع إسرائيل خطط حرب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل لاسيما وأنها تتعمد إخفاء حقيقة إمكانياتها النووية. أضف إلى ذلك إعلان الهند والباكستان، امتلاكها السلاح النووي.

ويرى ممدوح فتحي أن الدوافع الإستراتيجية المحتملة وراء التوجه النووي العسكري الإيراني، يمكن رصدها في مسائل عدة، تشمل: البقاء، الردع، الهيبة والمكانة، الأمن والاستقلال الكامل، حالة القوى العظمى. حيث يمكن من خلال وضع كل دافع من هذه الدوافع في مكانه وفق مصفوفة منطقية متسلسلة للتعرف إلى مدى المكاسب التي يمكن أن تتحصل عليها إيران من امتلاك السلاح النووي. ويمكن توضيح هذه الدوافع كما يلي[١]:

**أولاً: البقاء:** وهو حافز أساسي ومهم لامتلاك السلاح النووي، ويستند إلى تصور أن هناك حاجة إلى وسيلة تضمن بقاء دولة ما أو ثقافة ما. فمن الواضح أن إيران لا تواجه عدواً أو تهديداً مصمما على إزالتها، ولكن نجد أن "البقاء كدولة دينية شيعية" ذات ثقافة خاصة، هو هاجس أمني قومي مستمر داخل التركيبة العقائدية الإيرانية.

---

(١) فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص ص ٣٦٠-٣٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً: الردع:** يمثل الردع عقيدة إستراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني، فالجيش الأمريكي ينتشر في العراق والخليج، ويتمركز في دول آسيا الوسطى والمحيط الهندي، كما تنظر إسرائيل (النووية) إلى إيران باعتبارها العدو الأول لها.

**ثالثاً: الهيبة والمكانة،** على مر التاريخ كان امتلاك القوة العسكرية القوية والمتفوقة كمياً يعتبر الوسيلة الأساسية لترسيخ هيبة الدولة، وتحديث إيران لقواتها العسكرية وامتلاكها تقنيات تصنيعها بالإضافة إلى وجود قوة نووية يمكن أن يضعها في مصاف القوى الإقليمية العظمى، ويزيد من حضورها الدولي.

**رابعاً: الأمن والاستقلال الكامل:** ترى إيران نفسها الآن في مواجهة القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تمتلك معظم مشاريعها ومصالحها في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القومي الإيراني وسيادته ، ولا يمكن مواجهة هذا التهديد إلا بامتلاك قوة رادعة بحجم السلاح النووي.

**خامساً: حالة القوى العظمى:** تمتلك إيران إرثاً إمبراطورياً عظيماً، متمثلاً بالإمبراطورية الفارسية التي كان يمتد نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، الأمر الذي حفزها نحو بناء قوة عظمى مهيمنة إقليمياً وحتى دولياً. وخصوصاً مع امتلاكها لعمق أيديولوجي لا يستهان به.

ويشير محمد صفوت الزيات أن هناك مبررات إيرانية وراء إثارة الشكوك حول مقصدها النهائي في حيازة فعلية أو افتراضية لسلاح نووي، وهذه المبررات هي:

- إيران موضوعة الآن على قائمة (محور الشر) الأمريكية كما كانت الحال مع الجارة العراق، وهناك مطالبات دولية بتغيير النظام "المارق" فيها، مع التذكير بما حدث للعراق. وهذا ما يجعل إيران تدرك أن ضمان البقاء وردع الخطر لن يتأتيا دون حيازة قدرة نووية.

- أن إيران التي تقع وسط محيط إقليمي نووي يمتد من إسرائيل غرباً مروراً بالعراق، وعبوراً إلى الشرق حيث الهند وباكستان تدرك تماماً حجم المخاطر الكامنة في العيش دون حيازة قدرة نووية.

- عانت إيران ولا تزال من انعزالية إستراتيجية إقليمية ودولية تستشعرها دائماً بفعل الانتماء المذهبي والاغتراب القومي، ويكفي في ذلك استعادة شواهد حربها مع العراق حيث عملت دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج العربية والقوى الدولية لصالح العراق وضد إيران، وهي في ذلك تدرك أن معايشة انعزالية جديدة لن تكون ممكنة دون حيازة قدرة نووية.

– إيران تدرك قدرتها على لعب دور إقليمي مهيمن يرسخ لمكانة دولية طموحه. ولأن شرف الدخول إلى نادي الصفوة النووي هو تصديق الاعتماد الأخير للدور والمكانة، فإن حيازة قدرة نووية تصبح أمراً لا غنى عنه(١).

وفي المقابل ترى الولايات المتحدة وبعض جيران إيران، وخصوصاً إسرائيل، بأنه ستترتب مخاطر كبيرة لا يمكن التحكّم بها جراء امتلاك إيران لقدرات نووية، وهي:

أ) يشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأميركي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل، في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأميركا وإسرائيل، والسياسات الراديكالية التي تتبعها إيران.

ب) تشعر الدول العربية الخليجية أنّ امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد أمنها، كما يخلّ بموازين القوى الإقليمية، ويدفع باتجاه سباق للتسلّح، واندفاع الدول الإقليمية الأخرى للسعي لامتلاك السلاح النووي وخصوصاً كلٍ من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

ج) ترفض الولايات المتحدة والدول الإقليمية المبررات الإيرانية حول الدوافع للاستعمال السلمي للطاقة النووية، إذ من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الاستعمال لأغراض سلمية إلى الاستعمال العسكري. وقد اعترف رضا خاتمي شقيق الرئيس محمد خاتمي بسهولة مثل هذا التحول في وجهة الاستعمال.

د) تدرك الولايات المتحدة والدول الأخرى أنّ التهاون مع إيران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحصين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل، حيث تتبدد كل الانقسامات أمام الأهميّة التي تعلقها كل القوى موالية كانت أو معارضة على موضوع دخول إيران النادي النووي الدولي(٢).

---

(١) الزيات، محمد صفوت، (٢٠٠٦). الخليج النووي.. التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد٢٠، ص٥٨.

(٢) عبد القادر، الدوافع الإيرانية النووية و الجهود الدولية للإحتواء، مرجع سابق، ص٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ذلك، فإن أحد الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية هو رغبتها في ملاحقة القوى الإقليمية المجاورة لها. كما أن سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي يعبر، بشكل أو بآخر، عن رفض إيران لسياسة الغرب التي تغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية في إسرائيل، أو على الأقل مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. أما العوامل الداخلية، فيبدو أن تأثيرها على برامج إيران النووية ضئيل للغاية، حيث يحظى برنامج تطوير القدرات النووية وأنظمة نقلها بدعم واسع في إيران، فالإصلاحيون والمحافظون على حد سواء يتفقون على ضرورة حيازة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها أولوية دفاعية عليا.

**الأيديولوجية الإيرانية والبرنامج النووي :**

يستند النظام السياسي في إيران إلى خلفية أيديولوجية واضحة المعالم. فالثورة الإيرانية، لم تكن ثورة أرياف وقرويين، بل كانت الأيديولوجية والتعبئة والقيادة الصبغة الغالبة عليها. حيث نفضت هذه الثورة الغبار عن كم هائل من التراكمات النظرية الممتدة إلى أزمنة سحيقة من تاريخ الإسلام القديم الذي لم تحالفه الحظوظ لأن يقيم دولة منذ قرون خلت. وأهم ما برز من تلك النظريات هو نظرية (ولاية الفقيه)، حيث يلاحظ على المشهد السياسي الإيراني تصدّر رجال الدين للعمل السياسي الرسمي والإجرائي. كذلك، فإن النظام السياسي يتمتع من ناحية، ببعض الخصائص الأيديولوجية والبنيوية المتعلقة بالدولة ككل، وببعض السمات الديمقراطية الكامنة من ناحية أخرى(١).

وقد انعكس ذلك على السياسة الخارجية الإيرانية التي ارتبطت ومنذ نجاح الثورة بعدد من المنطلقات الأيديولوجية التي حكمت توجهها الخارجي، منها العداء لقوى الاستكبار في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بالإضافة إلى التزام إيران بمساندة قوى المستضعفين في العالم من خلال مساندة قوى التحرر. أما المبدأ الأهم فكان يتمثل في ضرورة

---

(١) محمد، محمد عبد الله ، (٢٠٠٥). قراءات في أيديولوجيا النظام السياسي الإيراني، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٤، ص١٣. وانظر أيضاً: الغربللي، عبد الكريم السيد، (١٩٩٩). **الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج**، في: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدير الثورة، الأمر الذي أثار قلق دول الجوار وغضب الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي خشيت من احتمال انتشار نموذج إيراني في منطقة لا تحتمل تصعيدات من هذا النوع. فتمسك إيران بالخيار النووي هو جزء من سياسة خارجية تتعاطى مع عناصر جديدة ومختلفة على مستوى الواقع الإقليمي كما على مستوى الواقع الدولي [١].

وهناك ثلاثة أطراف رئيسية تشارك في التأثير على أسلوب صنع السياسة الإيرانية فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والدفاعية، وهذه الأطراف هي: الإسلاميون الثوريون، الإسلاميون الإصلاحيون، والوطنيون الإيرانيون. وما من شخص واحد أو مجموعة منفردة تتخذ القرارات في مجالات الأمن والدفاع الأساسية. فالقرارات تعتمد الإجماع وإن لم يتوفر بين الأطراف، وهذا غالباً ما يحصل بالنسبة للعديد من المسائل. ومن هنا فالقرارات المتعلقة ببرنامج إيران النووي تعتمد الإجماع وتصنع في إطار حلقة صغيرة تمثل مختلف المجموعات والتيارات السياسية في إيران[٢].

تسيطر أربع وجهات نظر أساسية على النقاش المحلي الدائر في إيران حول البرنامج النووي. فتذهب مجموعة نخبوية صغيرة إلى أن الطاقة النووية ليست ضرورية بالنسبة لإيران وهي عالية الكلفة على المستويين السياسي والاقتصادي. وتعتقد مجموعة أوسع بكثير أن إيران، تحتاج الطاقة الذرية، وعليها أن تكتسب المعرفة والتكنولوجيا الذرية بوصفهما تكنولوجيا العالم المتقدم، ومصدر فخر واعتزاز بالنسبة للبلاد. وتتسلح هذه المجموعة بالقول إن الحق بالتكنولوجيا النووية مضمون في معاهدة حظر انتشار السلاح النووي وهي لا ترى أي سبب للتخلي عن هذا الحق. ووجهة النظر هذه تنتشر كثيراً بين طلاب الجامعات وأعضاء الجسم الأكاديمي والشخصيات الرسمية والكثيرين من موظفي وزارة الخارجية. بيد أن القائلين بها يرون أن على إيران الحصول على التكنولوجيا الذرية من أجل الاستخدامات السلمية وأن تكنولوجيا السلاح الذري يجب أن تكون محظورة. لأن من شأنها أن تحمل إيران على التحلل

(١) حمادة، أمل، (٢٠٠٣). الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية، **مختارات إيرانية**، العدد ٣٩، ص٧٢.
(٢) ناصر هاديانجازي، (٢٠٠٥). موقف إيران المحتمل من مشروع: (الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل)، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٤، ص ص٢٨-٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التزاماتها الدولية، مما قد يسهم في قيام سباق تسلح في المنطقة. ويقول المدافعون عن هذا الموقف إن إنكار حق الإيرانيين في الحصول على الخيار النووي من جانب المجتمع الدولي، سيدفع إيران أكثر فأكثر باتجاه موقف منعزل سيؤثر سلباً على مراقبة برنامجها النووي(١).

ويدافع فريق كبير من الإيرانيين عن ضرورة حصول إيران على القدرة على إنتاج الأسلحة النووية. ووفقاً لهم، فإن هذه القدرة وحدها، وليس السلاح الفعلي، قد تؤدي إلى ردع حقيقي، وتساهم بشكل إيجابي وضروري في تقوية الدفاع وضمان الأمن الوطني الإيراني. وجدير بالذكر، إن هذا الفريق وان كان يدافع عن ضرورة حصول إيران على القدرة النووية، فإنه يعارض بشدة تحويل البرنامج النووي إلى برنامج تسلح. ويرى إن السلاح النووي سوف يخلق العديد من المشاكل الأمنية لإيران. كما أنه سيولد سباق تسلح في المنطقة لا يقف وراءه أي عمق عقائدي ولا تدعمه شبكات الاتصال ومراكز القيادة والعناصر الضرورية الأخرى. ويذهب فريق رابع من الإيرانيين إلى حد دعوة بلادهم إلى الانسحاب من معاهدة حظر انتشار السلاح النووي وأن تطور أسلحة نووية بأقصى سرعة ممكنة، حتى لو اضطرت البلاد إلى مواجهة عقوبات دولية. ولا تحظى وجهة النظر هذه بدعم كبير في طهران. وقد قام حل وسط بين الفريقين الثاني والثالث، فقد قبل الفريق الثاني بدعم موقف الفريق الثالث إن وافق هذا الأخير على الاكتفاء بتأمين حلقة القدرة النووية فقط، دون المكونات الأخرى الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية. وهذا في الحقيقة موقف الحكومة أيضاً، ووحده الفريق الرابع الذي يعارض هذا الموقف(٢).

وأخيراً، إن ظهور الرئيس محمود احمدي نجاد على مسرح السياسة الإيرانية ينطوي على مضامين متعددة. ويحمل وصوله إلى السلطة في مناخ إقليمي مضطرب جملة من الدلالات الكبيرة ويفتح الباب لتساؤلات وتكهنات متفرقة. ويشير تكوينه الثقافي وخلفيته الاجتماعية وميوله السياسية إلى بدء صفحة جديدة على صعيد السياسة الخارجية، بعضها ملئ بالتوجسات ومعظمها

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حافل بالتحديات. وحتما سيكون لصعود الرئيس احمدي نجاد تـأثيرات متباينـة علـى الحيـاة الإيرانية. فهو كأي رئيس في النظام الإيراني يصطحب معه مجموعة من التغيرات في عدد من المحاور والمفاصل. وإذا كان هذا الرئيس له خصوصية خلقتها الأجـواء والمـصالح الداخليـة المتقاطعة وأوجدتها التطورات الإقليمية المتناقضة، فإن حجم التحولات التي يمكـن أن تترافـق معه قد تكون متزايدة، وبالتالي ستفرض المكونات الخارجية نفسها على جدول أعمالـه مبكـرا بسبب الترابط بين الأبعاد الداخلية والقضايا الحيوية المعروضة على السياسة الخارجيـة، وفـي مقدمتها شكل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

ومن المعروف أن العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة لا تقتصر على العامل النووي الإيراني، فالعلاقات بقيت متوترة منذ احتلال السفارة الأميركية في طهران بعد سـقوط الشاه. وإنّ حاجة أميركا للاستفادة من موقع إيران قد دفعتها للتعامل معها بإيجابية فـي بعـض الاستحقاقات مثل: "إيران غيت"، والحرب في أفغانستان، وبعض القضايا داخل العراق[٢].

---

(١) أبو الفضل، محمد، (٢٠٠٥). إيران والولايات المتحدة مرحلة جديدة من ترتيب الأوراق، **مختارات إيرانية**، العدد ٦١، ص ٦٢ .

(٢) عبد القادر، الدوافع الإيرانية النووية و الجهود الدولية للإحتواء، مرجع سابق، ص٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثالث

## مخاطر التسلح النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربية

لا شك، في أن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته، تعدتا كونهما عملية دفاعية. وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح، يثير علامات استفهام كبرى. كما أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً مباشراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضاً أمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط.

أما دول الخليج العربية، والتي كررت جميعها عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية، فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر –بالنسبة لها– أمراً مرعباً. ورغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن ادعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية أيضاً. وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي، فإن هذا الوضع سوف يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية كما سبق أن حدث بين الهند وباكستان، الأمر الذي سوف يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر كبير[1].

وسيحاول هذا الفصل مناقشة مخاطر التسلح النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربية، من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي.**

**المبحث الثاني: الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرامج التسلح الإيرانية على أمن الخليج.**

**المبحث الثالث: ردود الفعل الإقليمية والدولية على التسلح الإيراني.**

---

(١) باديب، سعيد، (٢٠٠٥). **العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الرابع عشر، نوفمبر، ٢٠٠٥م، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي

ناقش الفصل الأول من هذه الدراسة دور المحدد الأمني في العلاقات الخليجية الإيرانية، ومفهوم كل من الطرفين (الدول العربية الخليجية، وإيران) لأمن الخليج وتصوراتهم له خلال مراحل تطور هذا الإقليم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وينظر إلى أمن الخليج بأنه أمنٌ إقليمي، بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربية، العراق، إيران). وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين. وجاء ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي–سياسي واحد للتعاون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي[١].

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً، والسياسات الخليجية خصوصاً . ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، ومروراً بالحرب الأميركية في أفغانستان مطلع عام ٢٠٠١ ، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس ٢٠٠٣، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج العربي يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ٦٠% من احتياطياته المؤكدة للنفط في العالم. وأن التهديدات الملحقة به، كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية، لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة[٢] .

---

(١) المبارك، معصومة، (١٩٩٩). **أمن الخليج بين الواقع والتوقعات**، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص ص ٩٤–٩٥ .

(٢) كشك، أشرف محمد، (٢٠٠٤). أمن الخليج بعد حرب العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥، ص ص ١٤٨–١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى الدلائل العديدة بأن الخليج سوف يصبح أكثر أهمية وحساسية خلال العقود المقبلة، فقد ارتفع سعر برميل النفط خلال أقل من سنتين بنسبة ٥٥ في المائة. وتدل جميع المؤشرات على أن الأسعار ستبقى مرتفعة، بل تتجه نحو المزيد من الارتفاع، وذلك بدلاً من أن تشير إلى احتمال حدوث حالة استرخاء في أسواق النفط العالمية، حتى إن تقديرات وصول سعر برميل النفط إلى مستويات تقارب ١٠٠ دولار للبرميل لم تعد تعتبَر مبالغاً فيها [١].

أما على الصعيد السياسي، فيمكن القول أن هناك ثلاثة متغيرات تتعرض لها المنطقة حالياً وتبدو مؤثرة استراتيجياً في أمن الخليج، هي:

**أولاً: العراق الجديد:** والمقصود به إعلان الحرب الأمريكية على العراق، وتغيير النظام السياسي فيه، ومن ثم جملة المآزق التي يتعرَّض لها العراق الجديد على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي والمجتمعي والأيديولوجي. ومع أن نظام صدام حسين كان يرتبط بعلاقات متوترة مع دول مجلس التعاون الخليجي إثر غزوه لدولة الكويت، إلاّ أنه كان يحافظ على توازن سياسي وأيديولوجي تقليدي بالمنطقة. فغياب نظام دولة كان يتمتع، إلى حد ما، بالقوة، ووجود نظام بديل لا يزال حتى اللحظة هشَّاً، أدى إلى تحول العراق إلى ساحة تصفيات مزدوجة، تصفيات التنظيمات الإرهابية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس سياسي، ومع الطائفة الشيعية على أساس مذهبي، وتصفيات إيرانية مع الولايات المتحدة، وبقايا نظام صدام، وتصفيات سورية مع مشروع الولايات المتحدة الأمريكية. وشروخات كردية عربية، ولنا في تقرير بيكر هاملتون الذي صدر في ٢٠٠٦/١٢/٦، خير دليل على المخاوف التي تحيط بالوضع في العراق[٢].

**ثانياً: الباعث النووي الإيراني:** أدى المتغير العراقي إلى متغير آخر هو المتغير النووي الإيراني. ومع أن المشروع النووي لدى إيران هو مشروع قديم، إلاّ أن ما جرى بالعراق كان باعثاً لأن تبلور إيران قراءتها على نحو مغاير هذه المرّة، لما عندها من قوة ردع إستراتيجية. ومن هنا فقد أصبح المشروع النووي الإيراني، وقد وصل إلى نهاية مقاصده التطبيقية، ونضجه اللوجستي، وفاعليته الميدانية، أحد أهم المتغيرات الجذرية في منطقة الخليج.

---

(١) كوخ، كريستيان، (٢٠٠٦). عام صعب على أمن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٠، ص٤٥.

(٢) أنظر ترجمة للنص الكامل للتقرير: نادية العلمي، تقرير بيكر هاملتون، مجلة المجلة، ٢٠٠٦/١٢/١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثاً: العجز الأمريكي:** تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن تقديم أي حلول لما نتج عن المتغيرين في العراق وإيران. ففي العراق الجديد يبدو عجزها واضحاً خلال السنوات الثلاث الماضية. كما أنها لا تمتلك أي أجوبة عن مستقبل العراق في ظل المتغيرات الدائرة رحاها بالمنطقة. أما بالنسبة لإيران، فيبدو العجز الأمريكي من خلال تأكيد الولايات المتحدة مراراً أنها لا تريد خوض حرب على إيران لتغيير النظام فيها، وفي الوقت نفسه غير قادرة على توتير الأزمة مع إيران لأن الوضع العراقي لم يستقر بعد. كما أن أمن الخليج لا يمكن التفريط به في ظل التحالف الاستراتيجي التقليدي، من جهة، وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى. كما أن واشنطن، أيضاً، غير قادرة على تحريك قوى داخلية معارضة للنظام السياسي في طهران، ولا حتى قوى إيرانية خارجية تعيش بالمنافي [١].

وبكلمات أخرى، يمكن القول أن الأمن الفعلي في منطقة الخليج وآفاقه المستقبلية لا ينبئان بأي تقدم. ويشير التاريخ الحديث للصراعات في هذه المنطقة إلى أن انتهاء أزمة محددة لا تتبعه بالضرورة فترة من الاستقرار النسبي، فقد أدى قيام الثورة الإيرانية إلى اندلاع الحرب الإيرانية– العراقية التي قادت بدورها إلى الغزو العراقي لدولة الكويت. ولا يوجد في الوقت الحاضر ما يشير إلى أن العلاقات في منطقة الخليج تتجه نحو التحسن بعد غزو العراق، فالعراق يتأرجح على حافة حرب أهلية، كما أن غزوه جعل الإرهاب يتصاعد بدلاً من أن يتقلص. أما إيران فهي تخاطر باحتمال تعرضها لتدخل خارجي، بينما تقف بعناد في مواجهة المجتمع الدولي في ما يخص برنامجها النووي. ويمثل كل من إيران والعراق في الوقت الحالي عاملين سلبيين في الجانب الأمني. وأن النتيجة الواضحة التي يمكن أن تترتب على هذا الوضع هي نشوب جولة أخرى من الصراع أو ربما قيام سباق تسلح محموم[٢].

---

(١) رسول، محمد رسول، (٢٠٠٦). الخليج العربي وإيران.. أولوية المبادرة الخليجية في الخروج من الأزمة، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢١، ص٦٩.

(٢) كوخ، عام صعب على أمن الخليج، مرجع سابق، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الطبيعي لكي ينجح أي نظام أمني إقليمي في تحقيق الاستقرار في منطقة معينة، فإنه ينبغي أن يسود دول هذه المنطقة توازن ليس فقط في المصالح، وإنما أيضاً، وبالأساس توازن في القوى، فهذا هو الضامن الأكبر ضد إمكانية قيام أي دولة من دول الإقليم باستخدام قوتها منفردة لإنهاء أي نزاع ينشب في المنطقة لصالحها. فالنظام الأمني الإقليمي الناجح هو الذي يحقق الاستقرار لكافة الدول المنتمية إليه. وهذا لا يتم إلا بتطبيق نظام قاعدة الأمن المتبادل في مقابل قاعدة الأمن المطلق. فالقاعدة الأولى تفرض التعاون بين دول المنطقة لمصلحة المنطقة ككل والقاعدة الثانية تعني الهيمنة لمصلحة دولة واحدة فقط في النظام[١].

ويرى الأمير خالد بن سلطان آل سعود أن تحقيق أمن الخليج يجب أن يشتمل عدة أمور، منها تحديد الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها في المجالات كافة، بحيث تكون هذه الأهداف ضمن طاقة كل دولة من دول الخليج. وأن يتم ذلك في ظل شمولية التخطيط للمستقبل القريب والبعيد، ووضع السياسات والآليات اللازمة للتنفيذ. وحل المشكلات المستعصية بين دول الخليج فيما بينها، ومشكلاتها مع جيرانها، مع إبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة قدر الإمكان، وبشكل لا يعرض أمن المنطقة للخطر. وأخيراً مقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي في المنطقة [٢].

كان الغزو العراقي للكويت، والحرب التي ترتبت على هذا الغزو، أحد أهم وأخطر المفاصل التاريخية المتعلقة بأمن منطقة الخليج وبلدانها. فقد جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، في ظروف انهار فيها أحد ركني نظام القطبين الدوليين عملياً، وأصبحت المنطقة تشهد فراغاً كبيراً. وقد انتهى الأمر بان حل العسكري الأميركي في المنطقة، واستولى على المصادر النفطية فيها. فبعد انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية لم يبق سبب للوجود العسكري الأميركي – الأوروبي في الخليج الفارسي، لكن حرب الخليج الثانية أدت إلى تقوية توجه الغرب وخصوصاً أميركا أن تحقق وجوداً عسكرياً في المنطقة واستمراره، وتوقيع معاهدات أمنية وعسكرية

(١) الزايد، العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي: ١٩٨٠–٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢)آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (١٩٩٧). **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني** ، سلسلة محاضرات الإمارات ١٨ ، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ص ص١٠-١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أميركية مع عدد من دول المنطقة تحت حجة إعادة السلم والاستقرار والأمن في الخليج، وتوسيع الفضاء الاستراتيجي الأميركي في جنوب إيران والتحرك نحو شمال إيران[١].

ويشير عبد الجليل مرهون، أن معضلة التوازن الاستراتيجي التي نشأت بعد حرب الخليج الثانية، لا تزال السمة الرئيسية للنظام الإقليمي الخليجي. وأن الغزو الأمريكي للعراق لم يدفع بعد باتجاه إعادة تعريف استراتيجي للبيئة الأمنية في النظام الخليجي. إذ أن هذا الغزو، على الرغم مما صاحبه من حضور عسكري أمريكي متقدم في شمال الخليج، لم يخلق بعد ما يمكن اعتباره بموازن خارجي، وفق المفهوم النظامي المتعارف عليه، حيث إن هذا التحوّل لازال دونه العديد من المعوقات الهيكلية، سياسيا ولوجستيا. مع ضرورة التأكيد على أن مقولة الموازن الخارجي هي مقولة نسبية بطبعها، وثمة خيط رفيع فقط يفصل بينها وبين فكرة القوة الداعمة وحسب للحليف الإقليمي. بيد أنه يمكن القول في الوقت نفسه أن الحضور الأمريكي المتقدم في العراق قد دفع باتجاه ما يمكن اعتباره إعادة إنتاج لمعضلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي في المنطقة، حيث تحركت جزئيا مواقع القوى المختلفة، خاصة الإيرانية، كما بدت القوة الأمريكية أكثر حضورا في معادلة الأمن الإقليمي[٢].

لم يأخذ الأمن الخليجي – كما ذكرنا سابقاً– اهتماماً جدياً في تفكير زعماء الخليج العرب إلا في نهاية السبعينات من القرن العشرين، وقبل ذلك لم يكن سوى مصطلح سياسي محدود التداول. فطيلة سنوات الحقبة البريطانية، كانت الحكومات الخليجية تعتبر أن أمن المنطقة مهمة بريطانية صرفة لا داعي للتدخل فيها أو مناقشتها. وكانت إثارة الموضوع تبدو محاولة نظرية لا أكثر. وبعد حلول الولايات المتحدة بدلا من بريطانيا لم يتغير الوضع، فقد رأت الحكومات الخليجية أن الفراغ الذي ملأته الولايات المتحدة، من الطبيعي أن يرافقه تحمل لمسؤولية الأمن، فالأمن مهمة من يسيطر على المنطقة[٣].

---

(١)الحيدري، محمد، (٢٠٠٦)، الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد١٢١، ص٥٦.

(٢) مرهون، الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي: نمط المعوقات البنيوية، مرجع سابق.

(٣) الحسيني، سليم، (١٩٩٠). **أمن الخليج: دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت**، بيروت، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى عبد الله الأشعل أن الفترة الممتدة من عام ١٩٨١م وحتى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ قد شهدت استقرارا لمفهوم الأمن الإقليمي الخليجي استناداً إلى مجموعة من العناصر هي [١] :

***أولاً*** : أمن الدول العربية الخليجية لا يتجزأ ، والمساس بأمن إحداها داخلياً أو خارجيا مسؤولية مشتركة ومساس بها جميعاً .

***ثانياً*** : أمن الدول العربية الخليجية في إطار صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" ينصرف بالضرورة إلى التمييز بين الأمن الخليجي العربي في عمومه والأمن الإيراني. وإن الصيغة العامة السابقة لا يجب أن تحجب تميز الأمن العربي الخليجي عن الأمن القومي الإيراني على أساس أن هذه الصيغة في مفهوم شبه مطلق ، هي التي سادت في الخليج على الأقل منذ عام ١٩٧٦ في مؤتمر مسقط، وحتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م ، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ . ولعل تميز مفهوم الأمن الخليجي العربي عن الأمن الخليجي الإيراني هو السبب وراء انقسام صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" إلى قسمين : أحدهما يخص دول الخليج العربية ، والآخر يخص دول الخليج غير العربية وهي إيران .

***ثالثاً*** : إن صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبناءه " قبل أن تتفرع إلى مفهومين :عربي خليجي من جهة وإيراني من جهة أخرى ، تمثل مفهوماً منفصلاً عن ادعاء الولايات المتحدة أن أمن الخليج مرتبط بالمصالح الأمريكية ، وبذلك هو مسؤوليتها ، وادعاء الاتحاد السوفيتي (السابق) أن أمن الخليج يهمه لوجود مصالح إستراتيجية وأمنية مباشرة له فيه ، ولا يجب أن يكون حكراً على الولايات المتحدة .

***رابعاً*** : استندت النظرية العربية للأمن الإقليمي الخليجي على عدد من المعطيات ، أهمها أن الأمن القومي العربي هو الضامن للأمن الإقليمي الخليجي ، باعتبار أن دول الخليج العربية جزء حيوي من الأمة العربية. وأن الضامن الجماعي العربي هو سند هذه الدول ضد أي عدو أياً كان مصدره.

---

(٢) الأشعل ، عبد الله ، (١٩٩٩) . **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية** ، (ط١) ، لندن : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، ص ص ١٢-١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلاقاً من هذه العناصر طرحت المملكة العربية السعودية بداية الثمانينيات من القرن الماضي مشروعاً للأمن الإقليمي في المنطقة ، كان من أهم مبادئه [١]:-

١. أن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة منها تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي .

٢. أن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يمكن تحقيقه إذا استعانت أي منها بالدول الخليجية الأخرى لمساندتها على مواجهة التخريب الداخلي القادم من الخارج في معظم الأحيان .

٣. أن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يتطلب دعم التعاون بين قوات الشرطة الخليجية.

٤. أن السعودية مستعدة للتعاون والمساعدة بأي طريقة مع الدول الخليجية العربية الأخرى ، للتصدي لجميع أنواع الجرائم من أجل إقرار الأمن الجماعي وصيانة استقرار كل دولة.

٥. رفض دخول المجرمين والمخربين الدوليين إلى دول الخليج العربية .

ورغم عظم التحديات الأمنية التي واجهت دول الخليج العربية طيلة ربع القرن الماضي، إلا أنه يلاحظ افتقار دوله إلى الرؤية الأمنية والإستراتيجية الموحدة. فرغم أن مصادر التهديد التي واجهت – وتواجه– هذه الدول تكاد تكون واحدة، فلم تكن هناك رؤية وإستراتيجية أمنية واضحة للتعاطي معها، بل تعرضت هذه الرؤية للتغيير كلما تعرضت المنطقة لأزمة ما (إقليمية أو دولية)، وهو ما يؤكد الفكرة السائدة بأن أمن الخليج من القضايا القابلة للتغيير والتطور، ويتأثر بدرجة واضحة بأي متغيرات إقليمية أو دولية جديدة. ويبدو هذا واضحا لدى مقارنة رؤية دول المجلس الأمنية منذ نشأته وحتى العام ٢٠٠٥، حيث مر هذا الإدراك بعدة مراحل، كان لكل مرحلة خصائصها الواضحة، وذلك على النحو التالي[٢]:

– **المرحلة الأولى (١٩٨١–١٩٩٠)** التي بدأت بتأسيس مجلس التعاون في مايو ١٩٨١، حيث أخذ الإدراك الأمني لدول المجلس يتبلور، وبدا أن هناك اتفاقا خليجيا على ضرورة الاعتماد

---

(١) الراجحي، صالح عبد الله، (١٩٩٩)، العلاقات السعودية – الخليجية ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، **السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مائة عام** . الرياض : وزارة الخارجية السعودية ، ص ص١٤٣–١٤٤ .

(٢) العيساوي، معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون"، مرجع سابق، ص ص٣٣–٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الذات في تحقيق الأمن، ورفض نفوذ القوى الأجنبية في المنطقة. وضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية. وصاغت هذه الدول مبدأ أمنيا أساسيا يتمثل في أن أمن الخليج واستقراره هما من مسؤولية دوله، وما يرتبط بذلك من ضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، وخاصة تمركز الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحة المنطقة ومصلحة العالم، وقد تكرر هذا المبدأ أيضًا في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي. وخلال هذه المرحلة أيضا كانت هناك بداية إدراك من دول المجلس بخطورة التهديدات التي تفرضها البيئة الداخلية، والمتمثلة بالأساس في التطرف والإرهاب والجماعات الراديكالية التي تتبنى أعمال العنف منهجا لها. وترجم ذلك في إقرار دول المجلس لأهداف الإستراتيجية الأمنية الشاملة.

– **المرحلة الثانية وتبدأ من الغزو العراقي للكويت أغسطس ١٩٩٠ وحتى أحداث ١١ سبتمبر:**

في هذه المرحلة حدث تغير في نظرة دول المجلس إلى كيفية الحفاظ على أمنها، بحيث لم يعد أمن مجلس التعاون أمنا خليجيا عربيا فحسب أو مسؤولية دوله، بل تم الربط بين الأمن الدولي وأمن دول مجلس التعاون. وأصبحت القوى الخارجية، التي كانت تمثل خطرا من قبل، هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة. فقد صار أمن الخليج يعني أمن واستقرار وسيادة دول أعضاء مجلس التعاون من العدوان العراقي المتربص بها آنذاك، واكتسب أبعادا جديدة، أبرزها أولوية الخطر الداخلي والتهديدات الداخلية على التهديدات والأخطار الخارجية، والقبول بالوجود العسكري الأجنبي كأحد أهم ضمانات هذا الأمن الجديد. وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج الذي عبرت عنه صيغة إعلان دمشق. وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، مما أدى إلى تقويض مبادئ الأمن القومي العربي. وترتب على ذلك تكثيف الوجود العسكري في المنطقة. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن الخليج قضية دولية من جانب، وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة من جانب آخر.

– **المرحلة الثالثة: وتبدأ منذ أحداث ١١ سبتمبر وحتى الآن:** وتركت هذه المرحلة تأثيرها الواضح على أمن دول المجلس، وانعكست على رؤيتها وإدراكاتها الأمنية في أكثر من زاوية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد عادت الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتتصدر قائمة الأولويات الخليجية، بعد أن سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الضوء على تحديات البيئة الداخلية التي تمثل تهديدا لأمن دول المجلس، والمتمثلة بالأساس في خطر التطرف والعنف الذي تؤمن به بعض الجماعات الأصولية الراديكالية ذات الصلة بتنظيم القاعدة، والمتهم بالوقوف وراء هذه الأحداث. وبدأت هذه الدول كذلك تهتم بمنظومتها الثقافية والتربوية والتعليمية وتعيد النظر في مكوناتها، بعد أن ربطت العديد من التحليلات الغربية بين هذه المنظومة وبين الغلو والتطرف وتفريخ الإرهاب. وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تكرس علوم التقانة والعصرنة على حساب العلوم الدينية. وواجهت دول المجلس ضغوطًا شديدة في هذا الاتجاه. والمستجد في رؤية دول المجلس في هذه المرحلة أن أصبح الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل عامل قلق، وليس عاملاً للأمن والاستقرار كما كان سائدا بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، وذلك بعد أن أصبح الشك المتبادل والتوجس يسود علاقة الجانبين( الولايات المتحدة وبعض دول مجلس التعاون) في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن فيها، لما فيه تأمين المصلحة الأمريكية بشكل منفرد[١].

**إيران ومفهوم الأمن الإقليمي الخليجي :**

منذ أن تقرر أن تلعب إيران دورا رئيسيا في مجريات السياسة بمنطقة الخليج، وهي لم تنفك عن متابعة مسألة الأمن الخليجي و طرحها ضمن سياقات السياسة الأمريكية والمصالح الذاتية التي لا تتناقض في أبعادها مع هذه السياقات . فطرحت إيران في البداية فكرة إقامة نظام دفاعي يأخذ شكل حلف يضم الدول الرئيسية في منطقة الخليج و بخاصة تلك التي ترتبط معها بعلاقات قوية على أن يستعاض عن ذلك في حالة فشل هذه الفكرة العودة إلى ما يسمي بوضع الدفاع المنفرد . و قد تبلورت هذه الفكرة بشكل أوضح و أكثر حداثة وجدة حين استندت ليس فقط إلى دور إيران كشرطي للخليج، وإنما أيضا إلى دورها الوظيفي في المنطقة . و تبعاً لذلك انطلق شاه إيران من محور جديد هو فكرة "الأخوة الآرية" التي تعتمد على تشكيل سوق آسيوية

(١) العيساوي، معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون"، مرجع سابق، ص ص٣٣-٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشتركة بين إيران والهند و باكستان، غرضها تشكيل تكتل مواجه للقومية العربية ، حيث يقوم الشاه بضبط الإيقاع في المنطقة و تأمين الصلة بين المجتمع العسكري الخليجي والمجتمع الاقتصادي الآري، وقد قوبلت هذه الاقتراحات التقليدية أو الحديثة حول تحقيق شكل من العمل الجماعي لحماية أمن الخليج العربي بالرفض من قبل العراق و بحماس ضئيل من قبل معظم الدول المتشاطئة العربية الأخرى(١).

يعتبر عام ١٩٧٩م عام التغيرات الدرامية العنيفة في إيران ، وكان أيضاً بداية التدهور الكبير في العلاقات الإيرانية – العربية وخصوصاً ضمن الإطار الإقليمي الخليجي. فقد بدا واضحاً أن وصول رجال الدين إلى سدة الحكم في إيران سيفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الإيرانية الخارجية ، وفي الدور الإقليمي لإيران والعلاقات الإيرانية – العربية في الخليج (٢) . فقد انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى الدول الإسلامية كافة، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربية، الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠م ، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران(٣).

ولعل ما يؤكد التغير في مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي كنتيجة لقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م هو اندلاع ما عُرف بحرب الخليج الأولى، أي الحرب العراقية – الإيرانية، التي كانت تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمي في المنطقة من خلال محاولة كلا الطرفين الأساسيين في الإقليم إضعاف الطرف الآخر ، وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي.

---

(١) القاسمي، خالد محمد، (١٩٨٧). **الخليج العربي في السياسة الدولية: وقضايا ومشكلات**، القاهرة: دار الثقافة العربية دار الشباب، ص٢٧.

(٢) باديب، سعيد، (١٩٩٤). **العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٣٢م – ١٩٨٣م** ، لندن: مركز الدراسات الإيرانية والعربية، ١٩٩٤م، ص ١١٦ .

(٣) مقلد ، إسماعيل صبري ، (١٩٨٤) . **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص٢١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية ، شرعت إيران في استغلال ظروف الأزمة والحرب لتبعد العراق عن دوره الإقليمي، ولتفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية والكويت. وهدفت دول مجلس التعاون من جانبها، إلى موازنة القوة والخطر العراقيين، وهكذا استأنفت معظم دول مجلس التعاون علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بدءا مع مطلع عام ١٩٩١م، ودبّ الدفء في العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين، وكذلك الحال بالنسبة للكويت والإمارات وباقي دول مجلس التعاون[١].

**ويمكن القول أن أهم مظاهر الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي، تمثلت في[٢]:**

أ) لازالت إيران تؤمن، ولو نسبيا، بأهمية تصدير مبادئ الثورة. ومن غير شك أن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينات من القرن العشرين، لكن الاستعداد الإيراني على رفع شعار الثورة الإسلامية عالمياً مازال قائماً.

ب) استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر أو عن طريق إحالة القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم مختارة.

ج) تبني إستراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، أبرز مظاهرها ذلك الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج، ورؤيتها لإسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني ، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأراضي العربية كافة.

د) مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من التواجد العسكري الأجنبي بمياه وأرض الخليج، سعت إلى تطوير قواها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

---

(١) البستكي، نصرة عبد الله، (٢٠٠٣). **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص١٤١.

(٢) الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**تطور مفهوم أمن الخليج عند القوى الدولية**

ظلت بريطانيا تتحمل مسؤولية أمن الخليج منذ الاكتشاف الأول للنفط بكميات تجارية في جنوب إيران عام ١٩٠٨م وحتى انسحابها من المنطقة عام ١٩٧١م، لتترك للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أعباء هذه المسؤولية. وكانت بريطانيا تعتمد على إيران في أمن الخليج. وجعلت من الشاه سيداً وحامياً للخليج. ثم دخلت الولايات المتحدة لتساهم معها في تثبيت الحكم على هذه الصيغة في إيران، والمحافظة على أمن الخليج، فكانت إيران مسؤولة عن حماية هذه المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق وتجاه أي دولة من دول المنطقة[١]. وكانت القوى الكبرى تدرك أبعاد مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي وتنطلق في تصوراتها له من نقطة أساسية، وهي ضمان استمرار مصالحها في هذه المنطقة على المدى الطويل . وتبعاً لذلك وجد أن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تبادران بالتحرك وتقديم مقترحات تقع ضمن هذا التصور، كانت على الوجه الآتي[٢]:

١) طرحت بريطانيا، بعد أن اتضح لها مدى إمكانية الاستفادة من القوى الإقليمية التي تتلاقى مصالحها الخاصة مع المصالح البريطانية، فكرة التعاون الإقليمي بين الدول الخليجية، على أن تتبلور في نظام دفاعي متماسك، مع ضرورة التركيز في هذا الإطار على أهمية الدور الإيراني في الخليج. و هكذا كانت الحكومة البريطانية تعرب عن استعدادها لتشجيع إقامة تحالف إيراني-سعودي يضطلع بمهمة حماية الخليج عن طريق إقامة نظام متوازن أساسه دعم سلاح الجو السعودي كي يتمكن من حماية شواطئ الخليج العربية، مقابل تدعيمها لسلاح البحرية الإيراني لكي يكون قوة ضاربة مهمة في المنطقة.

٢) اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية تكوين مجموعات إقليمية تضم تركيا و إيران و باكستان والكويت والسعودية تقوم بمهمة " ملء الفراغ" المترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج العربي .

---

(١) عشقي، أنور بن ماجد، (٢٠٠٦). أمن الخليج وسبل تحقيقه، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٦، ص٥٦.

(٢) العقاد، صلاح ، (١٩٨٣) . **التيارات السياسية في الخليج**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص ٤٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبيـــل الانسحاب البريطانـــي من الخليج كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمت أهدافها فيه، وتمثلت في خمسة أهداف[١]:

١- تعزيز الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج.

٢- ضمان حرية وسلامة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.

٣- الحفاظ على حرية الملاحة في الخليج.

٤- حماية المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم في المنطقة.

٥- تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء بمنطقة الخليج.

ولتحقيق هذه الأهداف، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من السياسات، فكـــان أولها (مبدأ نيكسون) [٢] عام ١٩٦٩م، تلاه (مبدأ كارتر) [٣]عام ١٩٧٩م الذي يقضي بإنشاء قوة التدخل السريع، ثم سياسة ريجان عام ١٩٨١م[٤]، بعدها جاءت إستراتيجية كلينتون المعروفـــة باسم الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣م[٥]، وأخيراً سياسة بوش الأب والابن التي تقضي بتحقيـــق الوجود العسكري الأمريكي الدائم في المنطقة، وبذلك نجحت أمريكا في إحاطة الخليج بحـــزام عسكري أمريكي، فحققت ما يعرف بالجوار الاستراتيجي، وتخلـــت عـــن الحمايـــة بالوكالـــة. ولقد خرج الخليج من معادلات الأمن الهشة، ليدخل تحت مظلة الأمن القومي الأمريكـــي التـــي تعتمد على الوجود العسكري المباشر. ساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة. كما هيأت لها أحداث ١١ سبتمبر الأجواء وقدمت لها الذريعة، بالوجود خلف الخطـــوط

---

(١) عشقي، أمن الخليج وسبل تحقيقه، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) يفيد مبدأ نيكسون الذي أطلقه عام ١٩٦٩، أن الولايات المتحدة توفر الحماية الكافية للدول المتحالفـــة معهـــا فيما لو تعرضت لتهديد من قبل قوة نووية، كما أن الولايات المتحدة توفر الدعم العسكري والاقتصادي لأي من تلك الدول فيما لو تعرضت لعدوان من نوع آخر، التزاما منها بتعهداتها مع تلك الدولة، علـــى أن يكـــون مـــن مسؤولية الدولة المهددة توفير القوة البشرية للدفاع عن نفسها. أنظر: الحسني، سليم، (١٩٨٧). **مبادئ الرؤساء الأمريكيين**، لندن: المركز الإسلامي للأبحاث السياسية.

(٣) يفيد مبدأ كارتر الذي أطلقه عام ١٩٧٩ رداً على الغزو السوفييتي لأفغانستان، أن أي محاولة من أية قـــوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بكافـــة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية أنظر: الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكيين، مرجع سابق.

(٤) كان ريجان يرى أنه من الضروري تصعيد القوة العسكرية واعتبارها الأساس الذي يجب أن تقـــوم عليـــه السياسة الخارجية الأميركية.

(٥) وتعني الاحتواء الأمريكي لكل من العراق وإيران .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية، والانتشار في آسيا الوسطى بصورة لم تكن تحلم بها من قبل. كما أتاحت لها الاقتراب من النفط في بحر قزوين، وبذلك قطعت على روسيا إعادة احتلال دول آسيا الوسطى[١].

***وهكذا أصبحت الرؤية الأمريكية لأمن منطقة الخليج تحدد حالياً بالأسس التالية:***

**أولاً:** لا يمكن الفصل بين قضية أمن الخليج، وبين التغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وخاصة بعد الحرب على العراق. وتشير بعض الدوائر الرسمية وغير الرسمية في الإدارة الأمريكية إلى أن واشنطن عازمة على تغيير المنطقة سواء بالمعنى الجغرافي أو تغيير "الفكر والنظم القائمة"، ويتطلب هذا وجوداً مباشراً للقوات الأمريكية في منطقة الخليج.

**ثانياً:** ترى الولايات المتحدة أنه من الصعوبة العودة مجدداً إلى سياسة الحليف الإقليمي (رجل الشرطة)، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أولها العداء المتزايد مع إيران، حيث ترى الولايات المتحدة أن إيران تهدد أمن الخليج. وثانيها أنه بالرغم من جهود بناء وإعادة إعمار العراق بما يتضمنه ذلك من تغيير نظامه السياسي ليصبح نموذجاً للديمقراطية في المنطقة، إلا أنها تواجه صعوبات جمة هناك. وثالثها صعوبة اعتماد الولايات المتحدة على دول الخليج العربية الست كعامل توازن في مواجهة العراق الجديد وإيران لأسباب تتعلق بحاجة المجلس لمزيد من التكامل بين أعضائه من جهة، وتوتر العلاقة بين الولايات المتحدة وأكبر أعضاء هذا التجمع الإقليمي (السعودية) من جهة أخرى.

**ثالثاً:** رتبت أحداث سبتمبر قناعة لدى صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بأن الأمن الوطني الأمريكي أضحى مهدداً، وعليه فقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة الضربات الاستباقية لمواجهة ما تسميه بالجماعات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم، وأخذت بفكرة الحاجة إلى منافذ سهلة للمواقع الساخنة في العالم، تفرض عليها الاحتفاظ بسيطرة مؤثرة على منطقة الخليج ذات الموقع الاستراتيجي المتوسط في العالم[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص٥٦.

(٢) كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق، مرجع سابق، ص ص ١٤٨-١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بمستقبل التصور الأمريكي لأمن الخليج فيمكن الإشارة إلى مساهمات مراكز الدراسات الإستراتيجية الأمريكية التي وضعت عدداً من الصيغ لأمن الخليج أهمها:

**أولاً: الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة ينقسم إلى عسكري وسياسي،** فالعسكري يصطدم بالإرهاب الذي يقاوم هذا الوجود، وغياب الدعم الشعبي للولايات المتحدة بسبب مساعدة إسرائيل، لكن ذلك لا يثني الولايات المتحدة عن خططها، إلا أنه يشكل قيوداً عليها. أما الوجود السياسي فيتحقق من خلال العلاقات المميزة مع دول الخليج مما يحد من المشكلات الإقليمية.

**ثانياً: النظام الرأسي في الأمن،** وهذا يتطلب أن يكون النظام الأمني متعدد الطبقات، إذ يبدأ بالتعاون الثنائي بين دول الخليج والولايات المتحدة، ويعتمد في ذلك على المناورات العسكرية المنتظمة مع دول المنطقة، مما يرفع من مستوى الكفاءة لدى قوات المجلس، كما يؤدي إلى التخفيف من الوجود العسكري الأمريكي المباشر. أما الطبقة الثانية فتعتمد على المنتدى الإقليمي لأمن الخليج ( Gulf Regional Security Forum ) شأنها شأن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنتدى الآسيان، فيتكون أعضاؤه من أعضاء أساسيين هم: دول مجلس التعاون الخليجي، والدول الخليجية الأخرى، بالإضافة إلى دول من خارج المنطقة، ومنظمات لها اهتمام بالخليج، بحيث يربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية القابلة للتوسع والانكماش بحسب الاحتياجات الأمنية. ويستهدف هذا النظام إيجاد بيئة أمنية تشترك فيها دول المنطقة، وتشعر بأن لها مصالح جوهرية تتماشى مع أهدافها القومية.

**ثالثاً: توسيع رقعة حلف شمال الأطلسي،** بحيث يمتد هذا الحلف إلى منطقة الخليج من خلال إنشاء حلف دفاعي إقليمي، وهذا يتطلب وضع التهديدات الإرهابية في الحسبان، مع عدم الفصل بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط والأمن العالمي. كما يتطلب الحد من المنافسة الإقليمية بين الدول وذلك بإيجاد صيغ للتوازن في المصالح والقيم[١].

---

(١) عشقي، أمن الخليج وسبل تحقيقه، مرجع سابق، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرامج التسلح الإيرانية على أمن الخليج

تشير دراسات السياسة الدولية واجتهاداتها الحديثة إلى أن الدول تتجه لسلوك أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، فور حيازتها لأنواع من أسلحة الدمار الشامل التي تتيح لها مساحة مناورة أكبر في ظل قدرة الردع التي توفرها هذه الأسلحة، ومن هذه الدلائل التوجه والاندفاع الباكستاني للاستيلاء على جزء من كشمير فيما عرف بـ (أزمة كارجيل) خلال الفترة من مايو إلى يوليو ١٩٩٩، الذي ما كان ليحدث لولا الثقة التي اكتسبتها آنذاك باكستان بحيازتها للسلاح النووي في عام ١٩٩٨، واعتقادها أن منافستها الهند ستردع عن القيام برد عسكري. كما أن حيازة العراق للأسلحة الكيماوية والجرثومية في السنوات الأخيرة من حربه الطويلة مع إيران قد دفعته إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية تجاه دول الجوار وإسرائيل انتهت به إلى الغزو الصريح لأراضي دولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠[١].

من هنا فإن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية في الخليج، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاء بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانينات القرن الماضي[٢].

إلا أن اجتهادات أخرى تأخذ بفكرة مناقضة للسابق، حيث تفرض أن الدول بحيازتها لأسلحة الدمار الشامل تتجه نحو العقلانية والاعتدال في علاقاتها الخارجية والأمنية. وتضرب مثالاً على ذلك العلاقات السوفييتية – الأمريكية إبان حقبة الحرب الباردة خاصة سلوك القوتين العظميين إبان أزمة الصواريخ الكوبية في العام ١٩٦٢. إضافة إلى سلوكهم الحذر وتجنب

---

(١) الزيات، الخليج النووي، (٢٠٠٦). التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد٢٠، ص٦٠.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصعيد السياسي والعسكري في أزمات إقليمية عديدة على نحو ما حدث إبان التورط الأمريكي في فيتنام، والسوفييتي في أفغانستان. وكذلك في إدارتهم لأحداث مهمة في سلسلة الصراع العربي – الإسرائيلي. لذا فإن هذه الاجتهادات ترى أن إيران النووية الأكثر قوة ستكون أقل خطراً وميلاً للمخاطرة ليس فقط بسبب ما يُطرح من سوابق عالمية، وإنما أيضاً لذاتية الدولة الإيرانية التي ترى هذه الاجتهادات أن لديها عقدة الدونية وأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي للاسترخاء النفسي وضمان بقاء النظام. لذا فهي ستؤسس لإستراتيجية نووية تعتمد الردع الدفاعي. ويدعم ذلك أن إيران تاريخياً لم تسع إلى اعتماد إستراتيجية هجومية، وأنها على مدار أكثر من مائة وخمسين عاماً لم تغزُ أو تهاجم دولة أخرى(١).

وقبل مناقشة وتحديد المخاطر والتهديدات التي تواجهها دول الخليج العربية نتيجة للسياسات التسليحية الإيرانية، يجدر إيراد بعض الآراء التي ترى في التسلح الإيراني دعماً قوياً للدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً. حيث أن الدول العربية تستطيع أن تكسب الكثير من برنامج إيران النووي، بحسب سلوكها السياسي في مرحلة المواجهة الحالية بين إيران والدول الغربية حول موضوع التسلح. فإذا حافظت الدول العربية –خصوصا دول الخليج– على علاقات طيبة مع إيران، ودعمت حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية، أو وقفت على حياد بينها وبين الغرب، فإن إيران النووية ستصبح رصيدا إستراتيجيا للدول العربية، منها تستمد التكنولوجيا العسكرية، وإليها تلجأ وقت التصعيد مع إسرائيل. لكن الذي يبدو من سلوك الحكومات العربية في الخليج والشرق الأوسط –حسب وجهة النظر نفسها– هو أنها عرفت مصالحها تعريفا أميركيا، ووقفت معارضة لبرنامج إيران النووي دون مسوغات منطلقة من مصلحة وطنية أو مكسب إستراتيجي (٢).

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢)الشنقيطي، محمد المختار، **الدول العربية في المعادلة النووية الإيرانية**، مجلة العصر، ٢٠٠٦/٢/٦م، موقع المجلة على الإنترنت:***http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=7426***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن بعض المحللين العرب والخليجيين يدافعون عن حق إيران في تملك النووي، من منطلق أن إسرائيل تملك السلاح النووي ولا أحد يحاسبها فلماذا تحاسب إيران وهي تريد تحقيق التوازن الذي يخدم مصلحتها ومصلحة الدول العربية أيضاً؟[١] .

ولكن البعض الآخر من الاجتهادات يعتبر في هذا الطرح تغافلاً عن أمر جوهري، فتملك إسرائيل للسلاح النووي لا يهدد أمن الخليج ولا استقراره، ولكن تملك إيران لهذا السلاح يعتبر أمراً خطيراً يهدد أمن الخليج واستقراره[٢].

أما بالنسبة لحق إيران بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، فقد أصبحت هذه الحجة محل الكثير من النظر، بعد أن قالت حليفة إيران القوية، روسيا الاتحادية، على لسان وزير خارجيتها "إن صبرها بدأ ينفد حيال التعنت الإيراني وإنها لن تستطيع أن تبقي على دعمها لها لفترة طويلة"[٣].

فطهران تناقض نفسها حين تؤكد أنها تسعى لتوفير الطاقة عبر البرنامج النووي السلمي، في الوقت الذي لا جدوى اقتصادية في تخصيب اليورانيوم على أراضيها لأنه مكلف جداً، فضلاً عن غياب الضرورة العلمية والعملية للبرنامج. حيث أن إيران تملك العديد من مصادر الطاقة الرخيصة، فلماذا تهدر المليارات في سبيل الحصول على الطاقة المكلفة؟ ولماذا لا تقبل بتخصيب اليورانيوم إذا كان الهدف هو الطاقة –خارج أرضها– وبتكلفة أقل؟![٤].

ومن هنا، يعتبر البعض أن مشكلة إيران الأساسية هي مشكلة كل الدول ذات الأنظمة الشمولية مثل كوريا الشمالية والدول ذات الطموحات الثورية. أنها تعتقد من وجود مؤامرات خارجية تحاك ضدها، ولن ينجيها إلا الإنفاق في سبيل اكتساب المزيد من القوة العسكرية وبناء ترسانة من الصناعات العسكرية الثقيلة.

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور سامي ناصر خليفة أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية (فرع الكويت) بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢) الأنصاري، عبد الحميد، (٢٠٠٦). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد١٨، ص٥٥.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مشكلة الدول الخليجية أنها تدرك ما يمثله ذلك من خطر على منطقة الخليج، ولكنها تتظاهر – التزاماً بسياستها في الأدب الجم كما يقول عبدالله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون – بأنها غير معنية بالمشكلة، ارتكاناً إلى الدول الكبرى، واعتقاداً بأن تلك الدول ذات المصالح الإستراتيجية في الخليج هي التي ستتصدى لأطماع إيران النووية. ولذلك، فإنها – أي الدول الخليجية– تحرص على عدم إغضاب إيران سواء في قرارات القمم الخليجية أو على لسان المسؤولين الخليجيين، وأقصى ما تفعله هو التعبير عن قلقها وانزعاجها من التصرف الإيراني ثم المطالبة بجعل المنطقة خالية من السلاح النووي(١).

ويرى الباحث أن الخطر الإيراني لا يقل بأي حال من الأحوال عن الخطر الإسرائيلي، فكلتا الدولتين تمثلان خطراً مباشراً على الأمن القومي العربي، ومن هنا يجب عدم الإفراط بالتفاؤل العربي حول البرنامج النووي الإيراني ودوره في خدمة القضايا المصيرية العربية، وفي مقدمتها بالطبع القضية الفلسطينية.

إلا أن الدول العربية يمكن أن تستفيد من التنافس الإيراني الإسرائيلي، ومحاولة توظيف التوازن بين إيران وإسرائيل بما يخدم القضايا العربية، كما كان الحال إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، عندما حاولت الدول العربية الإفادة من التناقض في المصالح بين القطبين الدوليين لخدمة قضاياها المصيرية، رغم أن هذه الإفادة لم تحقق الغاية منها بالشكل المطلوب.

بالعودة إلى التركيز على العلاقات العربية الإيرانية، فيجدر ذكر أن هذه العلاقات تتصف عموماً بالاضطراب وتعتبر من أهم مصادر التهديد للأمن القومي العربي كما ذُكر سابقاً. فصراع العرب و إيران صراع مفتوح ومتجدد، له الكثير من المقومات التاريخية والسياسية والقومية، إضافة إلى المشكلات الحساسة مثل الحدود المزمنة بين العراق وإيران والأطماع الإقليمية لإيران في أراضي ومياه عربية و في أدوار إقليمية إستراتيجية مما يجعله على درجة كبيرة من الخطورة، ومن ذلك أمثلة احتلال الجزر الإماراتية، والصراع على السيادة على شط

(١) المرجع السابق، ص٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرب بين العراق وإيران، وقضية الإدعاءات الإيرانية في البحرين، وكذلك النشاط الإيراني في العراق [١].

وحتى من كان يرى العراق معتدياً على إيران في حربهما الطويلة عام ١٩٨٠م، وكان يرى تطوير القدرات العسكرية الإيرانية مبرراً وربما منطقياً خلال تلك الفترة، بحجة الوقوف أمام أخطار القدرات العسكرية العراقية، فإنه يستغرب سباق التسلح الجديد ومن طرف واحد الذي قد يعصف بالمنطقة وباستقرارها الإقليمي. فالمشكلة اليوم تتمثل في إصرار القيادة الإيرانية على الاستمرار بتطوير أسلحتها التقليدية و غير التقليدية، رغم أن قوة العراق العسكرية صارت اليوم تقارب العدم. لذا، فمن حق دول الخليج التساؤل عن أهداف برنامج التسلح الإيراني، ومن حقها مطالبة القيادة الإيرانية بتبرير استمرار برامجها التسليحية الواسعة بجميع أنواع الأسلحة الهجومية، فمن واجب الجيرة الإقليمية والحرص على بناء علاقات ودية أساسها الثقة المتبادلة الحصول على توضيحات شافية ومقنعة إن وجدت[٢].

ولعل ما يعبر عن هذا القلق الخليجي ما ذكره رئيس تحرير جريدة (الشرق الأوسط) طارق الحميد، في مقالته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٣، عندما أكد أن مشكلة إيران أنها خطيرة حتى من دون أسلحة نووية، فإيران في لبنان، وفي العراق، وأصابعها في البحرين، وتحتل ثلاث جزر إماراتية، وعلى أراضيها بعض من قيادات القاعدة. إيران أكبر من أن يتجاهلها السياسي، وأخطر من أن يركن إليها مريدو الاستقرار. كما أشار إلى المنهج البرجماتي لإيران في التعامل مع ملفات المنطقة، فبالأمس القريب فتحت أجواءها للأمريكيين في الحرب على أفغانستان، والتزمت الصمت الإيجابي في العدوان الأمريكي على العراق. وهي في الوقت نفسه الذي تدين فيه المحتل الأمريكي، نجدها تقوم بفتح سفارات وقنصليات في العراق تحت سلطة الاحتلال لتستفيد من الفرصة القائمة لتثبيت نفوذها في العراق[٣].

---

(١) خميس، حنان، **الأمن القومي العربي**، صحيفة دنيا الوطن، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥م، موقع الصحيفة على الإنترنت: ***http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=28815***

(٢) العاني، مصطفى، (٢٠٠٥). الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٠، ص١٢.

(٣) طارق الحميد، إيران "أصيح في الخليج"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٩٩٨، ١٣ ابريل ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن زعماء المسلمين السنة في العالم العربي عامة يخشون من أن تكون إيران راغبة في تطويق نفوذ السنة لحساب هيمنة الشيعة على المنطقة العربية [١].

وبعيداً عن المواقف الانفعالية للرأي العام العربي والخليجي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لم تنف مخاوفها ورفضها للبرنامج النووي الإيراني. فقد أعلنت ذلك مرارا في مناسبات عديدة. وحيث أكدت ذلك بيانات القمم الخليجية المتلاحقة سواء بالإشارة غير المباشرة إلى إيران، أو بالنص صراحة على إيران مثلما حدث في قمة الدوحة عام ١٩٩٦، حيث أشار بيانها الختامي إلى قلق دول المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وبنائها[٢]. وانتهاء بقمة الرياض الخليجية السابعة والعشرين في ٩ ديسمبر ٢٠٠٦، حيث أعرب زعماء دول المجلس عن قلقهم إزاء البرنامج النووي الإيراني[٣].

وأيا كانت الآراء وأياً كان الجدل حول تصاعد أزمة الأسلحة النووية الإيرانية، فإن أحدا لا ينكر أن الأزمة قائمة وتثير مخاوف الكثيرين، وأن فرص حلها تقل وتتضاءل وتدعو للتشاؤم، كما قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. وأن العرب وخاصة دول الخليج العربية ليسوا بعيدين عن الأزمة بل هم جزء منها ومتأثرون بها إلى حد كبير، وأن وجود برنامج نووي كبير لدى إيران أيا كانت مصداقية سلميته يشكل، آجلاً أو عاجلاً، مصدر خوف وتهديد لجيرانها العرب[٤].

وفي اتجاه آخر بعيد عن الجدل حول الخطر النووي الإيراني المباشر الذي قد يهدد دول الخليج العربية، فإن هذا الخطر النووي قد يأتي بصورة غير مباشرة. فإذا افترضنا أن إيران صممت على موقفها ولم تتنازل، وفشلت العقوبات، في حال فرضها، واستمرت طهران بحدة

---

(١)غسان سليمان العتيبي، السياسة الإيرانية، صحيفة القبس، العدد ١٢٠٤٢، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢) الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٦). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٢، ص٧١.

(٣) صحيفة السياسة، العدد ١٣٦٨٤، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٤) البدراوي، النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي، مرجع سابق، ص٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصميم أكثر على المضي في طريقها غير آبهة بالمجتمع الدولي، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر للأمور قد يصل إلى حد المواجهة العسكرية التي لا تحتاج لقرارات دولية[١].

أن في حدوث مواجهة بين إيران من ناحية، وإسرائيل والقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة من ناحية أخرى، سوف تكون دول الخليج هي ضحيتها الأولى. وسوف يعيد التذكر بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م. ويُلاحظ في هذا الشأن أن إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً. يضاف إلى ذلك، العامل الأيديولوجي والنفوذ الإيراني لدى الشيعة في دول الخليج، بل في سائر العالم الإسلامي، وخاصة ما ولده الإعجاب بالمقاومة اللبنانية التي تصدت للعدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، وكانت بقيادة حزب الله الشيعي المدعوم من إيران مباشرة ومن سوريا بصورة يومية [٢].

ويمكن ملاحظة الخطر المترتب من مثل هذه المواجهة على دول الخليج العربية، من خلال تصريح قائد قوات الحرس الثوري الإيراني، اللواء رحيم صفوي، أمام طلبة جامعة شريف الصناعية في طهران، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، عندما قال: " في حال لجوء الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران فان هناك ٣٣ قاعدة عسكرية أميركية و ٢٠٠ ألف عسكري أميركي في المنطقة، معرضون للخطر" ، ولم يوضح التصريح ما إذا كان الملايين من عرب الخليج في خطر أيضا، أم أنهم خارج الحسابات الإيرانية. كما أشار اللواء صفوي، إلى أن "الموقع الجغرافي المنقطع النظير والإطلال على مضيق هرمز"، تعتبران من الأوراق الرابحة لإيران في أي مواجهة مع الولايات المتحدة، كونها تستطيع حينما تريد أن تقرر إغلاق المضيق الذي يشهد يوميا مرور ١٧ مليون برميل من النفط، وهذا يعتبر تهديداً مباشراً لاقتصاديات دول الخليج العربية يجب التنبه إليه[٣].

---

(١) ضاعن، شاهين، (٢٠٠٦). دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٨، ص٥٣.

(٢) الأشعل، عبد الله، (٢٠٠٥). العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد ٥٨، ص٦٨.

(٣) العرب، طلال عبد الكريم، الخنوع العربي والصلف الإيراني، **صحيفة القبس**، العدد ١٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في الاحتمال الأكثر توقعاً، وهو تعرض إيران لعقوبات دولية اقتصادية أو تجارية أو أية عقوبات أخرى مشابهة، فإن الأمر لن يكون هيناً، لا على إيران ولا على جاراتها من دول مجلس التعاون الخليجي التي تربطها جميعاً بإيران علاقات اقتصادية وتجارية، خاصة إذا اشتملت العقوبات، وهو المتوقع في بداية فرض العقوبات أو في تصعيد هذه العقوبات، فرض حصار بحري وجوي على الحدود الإيرانية، ومنع دخول وخروج البضائع ووضع قيود على سفر الأفراد، وهو الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على العلاقات بين إيران وجاراتها، وخاصة دول مجلس التعاون التي تشغل تجارتها الخارجية مع إيران حجماً كبيراً، مما سينعكس بالسلب على اقتصادات جميع هذه الدول. وسوف تكون له تداعيات أخرى على المستويات السياسية والاجتماعية، لأن انقطاع التبادل التجاري ووقف سفر الأفراد سوف يؤثران بشكل مباشر على الروابط والاتصالات بين دول مجلس التعاون وإيران على صعد مختلفة، خاصة إذا علمنا أن تنامي التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون قد ساهم إلى حد كبير في استقرار الأوضاع وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة طيلة السنوات الماضية[١].

وجدير بالذكر هنا، الإشارة إلى أن أي قرار بعقوبات من هذا القبيل سوف يترتب عليه جلب قوات عسكرية دولية إلى مياه الخليج العربي لمراقبة تنفيذ العقوبات. وبالطبع ستكون في مواجهة هذه القوات شمالا قوات عسكرية إيرانية، مما يجعل المنطقة في حالة توتر أمني مستمر خشية وقوع ما لا يحمد عقباه. وسوف تتبع ذلك، بالضرورة، حالة طوارئ أمنية وعسكرية في دول مجلس التعاون سترهق كاهلها بنفقات باهظة، وستظل المنطقة عرضة دائما للتدخلات والضغوط الأجنبية[٢].

من ناحية أخرى، ينبغي أدراك أن أي إهمال في البرنامج النووي الإيراني قد يؤدي إلى أحداث تلوث بيئي يشمل دول المنطقة جميعها، كما أشار إلى ذلك الأمير سعود الفيصل عندما تحدث في لندن عن حادثة مفاعل (تشيرنوبل) الذي انفجر في أوكرانيا عام ١٩٨٦م وسبب

---

(١) ضاعن، دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أضراراً بالغة لمساحات شاسعة من الأراضي المحيطة به. وأكد أن على العرب أن يكون لهم موقف محدد وواضح من هذه القضية، من الآن وقبل فوات الأوان[١].

لقد ناقشت لجنة برلمانية كويتية (١٧ أبريل ٢٠٠٥م)، موضوع الأخطار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة، في ضوء عدد من التقارير العلمية التي أعدها معهد الكويت للأبحاث العلمية. فقد أشارت اللجنة إلى خطورة التفاعلات النووية الإيرانية ومدى تأثيرها على السواحل العربية لدول الخليج وعن التقارير الدولية الصادرة بهذا الشأن[٢].

كما يشير الدكتور حمود عبدالله الرقبة أن هناك مشكلة أيضاً تكمن في وجود مفاعل "بوشهر" على ضفاف الخليج، حيث أن رمي بعض النفايات أو حصول تسرب كاستخدام مياه الخليج لعملية التبريد في المفاعل النووي، فإن الإشعاعات والتلوثات ستصل بعد أيام قليلة إلى ضفاف الدول العربية الخليجية، الأمر الذي قد يؤثر على محطات القوى الكهربائية ومحطات تقطير المياه في الدول العربية الخليجية، خاصة إذا عُلم أن اتجاه الريح يساعد على ذلك. إضافة إلى أن الخليج بحيرة مغلقة لا يتجدد ماءها إلا بعد أعوام[٣].

وهكذا يمكن القول، أن هذه القضية لا تمس وبشكل مباشر دول الخليج العربية أمنياً فقط، بل تمس أيضاً العديد من مصالحها الاقتصادية والتجارية والسياسية. وبالتالي، فإن القضية مع تصاعدها أصبحت تحتاج بالفعل إلى وقفة جديدة وإعادة نظر من قبل دول المجلس، خاصة بعد قرار مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مارس ٢٠٠٦ بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والذي حصل مؤخراً.

وعلى المستوى الدولي، تبقى قضية الحرب العالمية على الإرهاب تتصدر القائمة لتدور حولها الكثير من الأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة أن هذه القضية

---

(١) البدراوي، النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) العلاف، إبراهيم خليل، **القُدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط**، صحيفة دنيا الوطن، ٢٠٠٦/١/٧م، موقع الصحيفة على الإنترنت:
***www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=34594***

(٣) حمود عبد الله الرقبة، الخليج العربي، صحيفة الوطن، العدد ١١٠٦٢، ١١ نوفمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتحديد وضعت دول مجلس التعاون في بؤرة الاهتمام الدولي على مدى خمسة أعوام مضت، وجعلت المنطقة ساحة للحروب والصراعات الدولية[١].

وفي ذات السياق فإن الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية تبدي وباستمرار خشيتها من وقوع السلاح النووي أو شيء من تقنياته بيد المجموعات الإرهابية النشط في المنطقة. الأمر الذي سينقل الخليج والعالم إلى مرحلة متقدمة وصعبة ومعقدة من الحرب على الإرهاب.

ومن هنا، فإن على الخليجيين أن ينتقلوا من مرحلة إبداء القلق إلى مرحلة اتخاذ سياسات حازمة تشعر الجار المسلم الذي يشاركهم سكنى الخليج على الضفة الأخرى بأن سياسة حافة الهاوية غير مقبولة. وعلى الدول الخليجية الانتقال من الأقوال إلى الأفعال التي تجعل إيران تعيد النظر في سياسة سباق التسلح. وعليهم أن يقولوا لإيران، إن توفير الخبز والدواء للشعب الإيراني أجدى من المفاعلات النووية التي يمكن أن تُستهدف في أية لحظة. وأن يتم إقناع إيران – بمختلف الوسائل– بأن السلاح النووي ورطة لإيران أكثر من أن يكون حلاً لمشكلاتها المزمنة. وعلى الدول الخليجية أن تتحرك بقوة وتمارس ضغوطها على إيران، وهي تملك وسائل ضغط كثيرة، من أجل أن يبقى الخليج آمناً ونظيفاً، للعرب وإيران وللأجيال القادمة. كما أن على الخليجيين، منظمات وأفراداً كتاباً ومثقفين وسياسيين، أن يسعوا بكل الجهود المتاحة لإقناع الشعب الإيراني بخطورة توجه حكومتهم نحو تملك السلاح النووي. فإيران لا تنقصها الموارد الهائلة التي تضمن لشعبها أعلى المستويات المعيشية، ولكن السياسات الخاطئة والأحلام الثورية وخلق الأعداء الخارجيين هي مشكلة إيران الحقيقية. ومن هنا، يجب أن يقتنع الإيرانيون بأنه لا مصلحة لهم في سباق التسلح النووي، فلا يوجد خطر يهدد إيران لا في أمنها ولا في أرضها ولا في ثرواتها[٢].

---

(١) ضاعن، دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) الأنصاري، مرجع سابق، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ردود الفعل الخليجية على البرنامج النووي الإيراني**

أحدثت مفاجآت إيران النووية المتتالية، كما ذكر، انقساماً على مستوى الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة، حيث كان هناك تفاوت واضح بين التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم. فالمؤيدون بنوا مواقفهم استنادا إلى حقائق عديدة منها، أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، فكل ما فعلته إيران هو تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ إلى ٤ في المائة وهذه النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال من إنتاج القنبلة الذرية، كما أن مفاعل إيران النووي (بوشهر) لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المشاطئة له على الجانب الآخر من الخليج، لكنه قد يسبب أخطاراً في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنة دول الخليج العربية، بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديداً لها[١].

وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني الذي يرأس حالياً مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران والذي بدأ أنصاره يحققون تقدماً في الانتخابات البلدية التي جرت في نهاية يناير ٢٠٠٦، للكويت ولقاءه الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي في ١٧ إبريل ٢٠٠٦، في محاولة من جانبه لتبديد مخاوف الدول الخليجية الست من أثر إعلان بلاده تخصيب اليورانيوم، وفي الوقت نفسه محاولة تحييدهم إذا أرادت الولايات المتحدة الحرب[٢].

وتتصدر المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب نفسه المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بسماحه لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي. وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وإن لم يخف

---

(١) مقابلة شخصية مع السفير الإيراني في الكويت أحمد علي جنتي، بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧.

(٢) الدسوقي، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مرجع سابق، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشاؤمه وتخوفه من فشل هذا الحل. ودعا الفيصل الرئيس الإيراني نجاد إلى اتباع سياسة معتدلة، كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل[١].

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عُقدت في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٥م، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول "مجلس التعاون لا يريد سباقا نوويا في هذا المنطقة"، و"المجلس فزع بشدة من ذلك". لكن المفارقة أن البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديدا والمنطقة عموماً، حيث طالب المجلس "إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج". وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تُعزى إلى عدة أسباب[٢]:

***أولا:*** رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية، فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصُعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية-الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي،فإنها تشهد نموا واضحا على المستوى الاقتصادي. فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ ١٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣م. كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عام ٢٠٠٤م. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حاليا، كما أن الإمارات تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع.

---

(١) البدراوي، النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) كشك، أشرف محمد، **القمة الخليجية ٢٦.. معضلة الأمن مجدداً**، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٥/١٢/٢٢م:

**http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/12/article19.shtml**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***ثانيا:*** يبدو أن الدول الخليجية لم تشأ أن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات الـ٧٠ مليون نسمة، وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة، خاصة وإن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيدا مدى النفوذ الإيراني فيه. وبالتالي، فإن التصعيد ضد إيران لم يكن خيارا صحيحا ويبدو أن دول المجلس قد أخذت في اعتبارها الرسالة التي بعث بها أمين عام الجامعة العربية للمجلس، بالرغم من الانتقادات التي أبداها تجاه هذه الرسالة مسئولون بالإمارات، طالب فيها دول الخليج "بتركيز مخاوفها على البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنب التصعيد مع إيران بشأن الملف النووي"، وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى ما عداها من نصائح أخرى، ومنها الرغبة الأمريكية، من خلال الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية– في أن تتخذ دول المجلس موقفا جماعيا ضد البرنامج النووي الإيراني.

***ثالثا:*** يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها، سيما و أنها أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، ومن ثم اتخذ الموقف الخليجي صيغة وسطا فلم يتجاهل البيان الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديدا وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما عادت القمة الخليجية الأخيرة في الرياض في ٩ ديسمبر ٢٠٠٦ لتؤكد عليه، حيث صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن دول مجلس التعاون ليست ضد امتلاك إيران أي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية. وأن دول مجلس التعاون لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة لإيران، الحصول على الطاقة النووية السلمية، بدلا من كشف الظهر لإسرائيل كي تستفرد بالمنطقة وتفرض تحديات تتطلب المواجهة. كما طالب العطية بضرورة الضغط على إسرائيل التي تستحق المعاقبة لرفضها فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي رغم المطالبة المتكررة، الأمر الذي يعكس ازدواجية في المعايير لدى الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي[١].

(١) صحيفة القبس، العدد ١٢٠٥١، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير محمد السعيد إدريس إلى أن هناك توافقاً بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة)، ويرتكز هذا الموقف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي[١]:

**أولاً:** أن دول المجلس تتبنى موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل". وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ. وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية.

**ثانياً:** أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي.

**ثالثاً:** يعتبر تخلي إسرائيل عن قدرتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. حيث أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٤، قد حثّ جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط لاتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

**رابعاً:** تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت في نصوص حسب معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤[٢].

---

(١) إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٦). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، ص١٠١.

(٢) أنظر: اللجنة الإعلامية الأردنية، (١٩٩٤). **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية و دولة إسرائيل: ما هي ؟**، عمان: اللجنة الإعلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يعد امتلاك إيـران للقـدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسـرائيلية، فالمـصالح العليـا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة. ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، فـي الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبياً أكثر من كونه عـاملاً إيجابيـاً. وفي ضوء هذه الحقائق، يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عـاملاً سلبياً إضافياً وتطوراً حاسماً، ستكون له تأثيرات على الأمـن والاسـتقرار علـى المـستوى الإقليمي، لا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد[١].

والحاصل أن هناك موقفاً واضحاً وعليه إجماع من دول الخليج بشأن القلق والـرفض للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن السياسة الخليجية تنتهج نهج الصبر والحكمة وعدم التسرع وتعول كثيراً على الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بين إيران والغرب. وهي لا تود أن تجـد نفسها متورطة في أتون مواجهة قاسية وخطرة بين الطرفين المتصارعين تكون ضحيتها دول الخليج العربية على المستويات البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية كافة.

وهناك العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب فـي اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران هي الدولـة الجـارة الكبيرة التي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاً للأمـة الإسـلامية. وأنها سبق واتخذت إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. إلى جانب أن نسبة كبيرة من سكان الخليج تعود جـذورهم إلى أصول فارسية ومعظمهم ينتمون للمذهب الشيعي. هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتهـا أن برنامجها النووي سلمي وأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى الحصول على ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية بهدف تأمين ٢٠ في المائة من طاقتها الكهربائية.

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الأزمة الراهنة في الخليج وعجز دول المجلس عن التعامل معها في ظل غياب نظام موحد للأمن الجماعي بين دول المجلس، هي أزمة اختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران. وأن هذه الأزمة تتفاقم يومًا بعد يوم وذلك باستمرار التنازع والخلاف بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج. فدول المجلس لم تتوصل حتى الآن، رغم كل التهديدات الداخلية والخارجية لاتفاق حول تدابير أمن جماعي لأسباب كثيرة منها ميراث قديم وطويل من المنازعات، ولا نقول فقدان ترتيبات بناء الثقة. ناهيك عن توجه بعضها في إلقاء المهمة كلها على عاتق الأمريكيين، واهتمام بإشراك حلف الأطلسي هو الآخر ليتكفلا معًا (الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ) بمسئولية الأمن في الخليج في ظل قناعة خطيرة ما زالت ترى أن الأمن يمكن استيراده من الخارج بغض النظر عن تقديرات هذا " الخارج " لمصالحه في التدخل من عدمه، والأثمان الفادحة التي سوف تُدفع مقابل هذا الدور. والأثمان التي نعنيها ليست فقط أموال، بل هي أيضًا اقتطاع من مقادير حاضر دول وشعوب المنطقة ومستقبلها وفق معايير جديدة لرسم الخرائط السياسية التي هي بالتحديد كيانات الدول القائمة ذاتها وما سوف تؤول إليه وفق تلك الخرائط[١].

وهنا يرى الباحث أن تفهم الطموحات النووية الإيرانية، ومحاولتها تحقيق توازن نووي مع إسرائيل، لا يعني تجاهل مخاوف وتحفظات جيرانها الخليجيين والعرب، فإسرائيل على الأقل لم تهدد بسلاحها النووي دول الخليج، بل ولم تعلن رسمياً حتى هذه اللحظة منذ أكثر من ثلاثة عقود عن امتلاكها للسلاح النووي، بينما تتوعد إيران كل من يعارضها بسلاح لم تمتلكه بعد، بل وترفض حتى مجاملة أن يكون للخليج اسمان من كل جانب.

إن دول الخليج لا تعترض على المساعي النووية السلمية، ولكنها تتحفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مرده إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حساسة تهدد جيران إيران النووية مستقبلا.

---

(١) إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٦)، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد ٦٦ يناير ٢٠٠٦م، ص٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثالث

## ردود الفعل الدولية على التسلح الإيراني

تعود الأزمة النووية الإيرانية، كما سلف– إلى الاتهامات الموجهة لإيران بانتهاك التزاماتها المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية الضمانات النووية، وذلك لقيامها ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي "آراك" و"ناتنز"، لتخصيب اليورانيوم، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية، من أجل صنع الأسلحة النووية. وكان قد جرى اكتشاف قيام إيران بهذه الخطوة في أواخر عام ٢٠٠٢م. وقد استحوذ موقع "نتانز" على اهتمام مركزي في هذه الأزمة، إذ أتضح أن هذا الموقع يضم شبكة صغيرة من مئات من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، فيما كان دليلاً على أن إيران لديها المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج أجهزة الطرد المركزي وتركيبها. وقد أدى اكتشاف هذه الشبكة إلى شيوع الاعتقاد لدى المسئولين الأمريكيين ولدى بعض مسئولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة في تطوير برنامجها النووي، سعيا إلى امتلاك السلاح النووي(١).

ويشهد الملف النووي الإيراني تطورات متسارعة ومتجددة يومياً ، وكان أهم هذه التطورات الأخيرة قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦ في ٣١ يوليو٢٠٠٦، الذي أمهل إيران حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ لتعليق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب النووي (٢). وكذلك القرار رقم ١٧٣٧ الذي صدر في ٢٠٠٦/١٢/٢٤ بموجب المادة ٤١ من الميثاق التي لا تدعو إلى استخدام القوة(٣).

وهذه ليست المرة الأولى التي يمهل فيها المجلس إيران، حيث قام في ٢٧ مارس ٢٠٠٦ بإمهال إيران شهراً واحداً لوقف نشاطها النووي والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدلاً من الاستجابة لمهلة مجلس الأمن، جاء الرد في ١١ إبريل ٢٠٠٦ بإعلان إيران نجاحها بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ % ثم زادت النسبة إلى ٤,٨ في المائة، وتواصلت الأزمة عندما

---

(١) محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمدي نجاد، **مختارات إيرانية**، العدد ٦١ ، ص٧٢ .

(٢) صحيفة الرياض، العدد ١٣٩١٧، ١ أغسطس ٢٠٠٦.

(٣) صحيفة الرأي، العدد ١٣٢٣٦، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض الرئيس الإيراني إمكانية تصدير إيران تكنولوجيا نووية إلى الدول الأخرى. فجاء في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لم تتعاون خلال المدة الممنوحة من مجلس الأمن. ولا يزال هناك شك كون استخدامها لبرنامجها النووي هو للأغراض المدنية فقط. وأن إيران سرعت بتخصيب اليورانيوم إلى مستويات تسمح بتشغيل مفاعلات الطاقة، وتجاهلت طلب الوكالة ومجلس الأمن وقف التخصيب(١).

واستمر رفض إيران لوقف تخصيب اليورانيوم، حتى بعد قيام الدول دائمة العضوية وألمانيا التي اجتمعت في فيينا في الأول من يونيو ٢٠٠٦، بتقديم حزمة مطالب وحوافز لطهران، إضافة إلى تهديد بفرض عقوبات ضدها في حالة عدم الاستجابة خلال شهرين من تقديمها، حملها ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا يوم ٦ يونيو ٢٠٠٥. وكان الرد الإيراني عليها أن بعض هذه المطالب جدير بالقبول، وبعضها الآخر بحاجة للدراسة، وأخرى بحاجة إلى توضيح أكثر. جاءت أخر الردود الإيرانية برفض الشرط المدرج في عرض الدول الكبرى لإيران بشأن ملفها النووي والمتمثل بتعليق تخصيب اليورانيوم. وقال عبد الرضا رحمني فاضلي مساعد كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني:" في عرض الغربيين شرطان مسبقان هما تعليق النشاطات النووية وإعطاء إجابات على أسئلة مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقد توصل قادة النظام إلى خلاصة تقضي بعدم الموافقة على شروط مسبقة من قبل الأوروبيين"(٢).

وعلى الرغم من اجتماع فيينا، وما توصل إليه من حزمة مطالب وعروض لإيران، فإنه حتى الآن لا يوجد اتفاق بين القوى الكبرى و/أو دول المنطقة على اعتماد منهج موحد ضد إيران. فقد وصل الأمريكيون والأوروبيون إلى اتفاق على أن إيران، في الحد الأدنى، تسعى لامتلاك تكنولوجيا نووية، ولكنهم يختلفون في مسألة اتخاذ إيران لقرار سياسي بامتلاك السلاح النووي. بمعنى أن هناك اختلافاً حول هل أن إيران تسعى لامتلاك تكنولوجيا نووية فاعلة أم أنها قد اتخذت قراراً بامتلاك سلاح نووي؟. وهذا التباين يظهر في قضيتين أساسيتين، الأولى، الجدل

---

(١) عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٦). **الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني**، مجلة آراء حول الخليج، العدد الثالث والعشرون، ص٧٤.

(٢) صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٠١، ١٦ يوليو ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حول العلاقة بين قدرات إيران النووية واستقرار المنطقة، فامتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر في توازنات المنطقة وهذا أمر غير مقبول أمريكياً. كما أن الأوروبيين لا يحبذون هكذا مشهد، لذلك كرروا معارضتهم القوية لامتلاك إيران السلاح النووي. والثانية، الاعتراف بحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية، حيث تدرك الولايات المتحدة ودول أوروبا الثلاث أن إيران ستتجه بأقصى ما تستطيع نحو السلاح النووي مع امتلاك قدرة تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم. ففي هذه الحالة سيكون باستطاعتها الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومن ضمانات عدم إنتاج القنبلة النووية، وسيكون وضع القدرات الإيرانية في دائرة تحقق الوكالة ليس بالحل الكافي(١).

وقبل التطرق إلى المواقف الإقليمية والدولية تجاه برامج التسلح النووي الإيراني، ينبغي تحديد الموقف الإيراني ذاته من هذا الملف، حيث يلاحظ النفي التام والدائم من قبل إيران لأي نوايا لامتلاك سلاح نووي، سواء من قبل رجال السياسة أو من قبل رجال الدين، الذي يملكون أهمية كبيرة في صنع السياسة الإيرانية كما تبين سابقاً.

لقد أكدت إيران دوماً على لسان كل من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، ورئيس الدولة أنه ليس لدى إيران أية نية لإنتاج أسلحة دمار شامل، لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية التي تمنع إنتاج أسلحة الدمار الشامل للإنسان والحياة، لكن هذا لا يمنع حق إيران الكامل في الحصول على التقنية النووية التي تستخدمها في الأغراض السلمية، وفي مقدمتها توليد الطاقة الكهربائية بما يقدر بنحو ستة آلاف ميجاوت، وما يتعلق بذلك من أنشطة تخصيب ومنشآت نووية. وهذا ينسجم مع بنود المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على أن لأية دولة الحق بتطوير قدرات الطاقة النووية لديها ضمن برنامج شرعي للاستخدام المدني"، لذا فإن إيران لم تنتهك المعاهدة، ولديها كل الاستعداد لاستقبال أي بعثات دولية للتفتيش على منشآتها النووية(٢).

---

(١) للمزيد حول القوة النووية الإيرانية وإمكانية تطويرها، أنظر: سويلم، حسام، **ماذا بعد إعلان إيران نووية؟**، مختارات إيرانية، العدد ٧٠، مايو ٢٠٠٦.

(٢) أنظر نص المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨.

- فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص٣٤٢. وأيضاً:
- مقابلة مع السفير الإيراني في الكويت أحمد علي جنتي بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧.
- مقابلة مع الدكتور سامي ناصر خليفة، أستاذ العلوم السياسية ، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن يلقى نظرة على الملف النووي الإيراني يجد أن عبء التعامل مع هذا الملف يقع على جهات مختلفة لعل من أهمها، وكالة الطاقة الدولية ومجلس الأمن الدولي، والترويكا الأوروبية الممثلة في (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا)، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس ضغوطاً كبيرة وتلوح بعقوبات دبلوماسية مثل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وهو ما حصل، أو توجيه ضربة عسكرية وقائية للمنشآت النووية الإيرانية، أو ما تقدمت به مؤخرًا من إغراءات لإيران مثل السماح لها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستيراد قطع غيار للطائرات [١]. وستناقش الدراسة مواقف هذه الأطراف جميعاً من البرنامج النووي الإيراني على الوجه التالي:

**أولا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية**

يقوم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أن إيران قد فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات. ويتركز هذا الفشل في إطار فئتين رئيسيتين، هما: عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية. والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم. كل هذا يفرض على إيران توقيع بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتوقف نهائياً عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم، والتعامل بشفافية كاملة في المستقبل[٢].

عندما اتخذت القيادة الإيرانية قرارها بتنشيط برنامجها النووي في ٩ أكتوبر ١٩٩٠م، واستكمال محطة (بوشهر) للطاقة النووية خلال اجتماع حضره الرئيس الإيراني آنذاك (هاشمي رافسنجاني)، فإن جميع المسؤولين وفي مقدمتهم الرئيس أكدوا على أن إيران سوف تلتزم باتفاقية الضمانات النووية في أنشطتها النووية كافة، وقد استفادت إيران من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لنفي التقارير الأمريكية والغربية التي تتهمها بالعمل على امتلاك السلاح

---

(١) مخيمر، أسامة فاروق، (٢٠٠٥). **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية**، مختارات إيرانية، العدد ٥٩ ، ص٨١ .

(٢) فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص ص٣٤٣-٣٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النووي، حيث سعت إيران إلى التأكيد من خلال عمليات التفتيش الدورية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت الإيرانية على عدم صحة الاتهامات الأمريكية والغربية، بينما أثار مسؤولو الوكالة من جانبهم ملاحظة أنه ليس هناك ما يثير الشكوك في البرنامج النووي الإيراني. وظلوا يؤكدون دائماً على أنه ليس هناك ما يدعو للاهتمام بشأن الاتهامات الموجهة لإيران بالعمل على امتلاك الأسلحة النووية[١]. فلقد كان الموقف الرئيس للوكالة يقوم على أن إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، ويتركز هذا الفشل في إطار فئتين رئيستين هما: عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية. والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم[٢].

وفي التدقيق بالعلاقة بين إيران وبين الوكالة الدولية، يمكن ملاحظة أن التحولات الجوهرية في التعاون بينهما كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران، مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة. حدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ لإيران حتى آخر شهر أكتوبر ٢٠٠٣، وأيضا عقب المهلة التي حددها اجتماع مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر ٢٠٠٤ لإيران حتى نوفمبر ٢٠٠٤ لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي. فالمهلة الأولى الصادرة عن اجتماع سبتمبر ٢٠٠٣، والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر ٢٠٠٥، هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي[٣].

---

(١) محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص ص٩٣-٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٩٧.

(٣) محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، **كراسات استراتيجية**، العدد ١٤٩، ص ص ٥-٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر، واعتبرتها موقفاً "وقحاً" وغير مسئول، ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول، ولكنها كانت تطرح عدداً من المخاوف، أبرزها يتعلق بالخوف مما يمكن أن يؤدى إليه التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها، أو الخشية من أن تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ الباليستية. وكانت إيران تطالب أيضاً بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة عليها. ولكن إيران وافقت في نهاية المطاف على التوقيع على البروتوكول، واختارت سيناريو محدداً للإعلان عن هذه الموافقة، أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران، وحصولها على تعهدات منهم بأن عمليات التفتيش التي سوف تتم بموجب هذا البروتوكول لن تتضمن مساساً بالسيادة الوطنية لإيران أو أمنها القومي. وقام مندوب إيران لدى الوكالة في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٣ بتسليم رسالة إلى المدير العام تفيد بموافقة حكومته على البروتوكول، وموافقتها على وقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، مما أتاح لإيران الإفلات من التعرض لعقوبات في اجتماع نوفمبر ٢٠٠٣ لمجلس الأمناء، ثم وقعت إيران رسمياً في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ على البروتوكول في مقر الوكالة بالعاصمة النمساوية[١].

ولكن الإصرار الإيراني على الاستمرار بتخصيب اليورانيوم على أرضها، ورفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران، دفع مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير ٢٠٠٦ إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

بعد مشاورات واسعة اتصالات مكثفة خاصة مع روسيا والصين تأميناً لتأييدهما. وقد أدى هذا إلى خروج الملف النووي الإيراني من يد الوكالة، حيث أصبح الدور المطلوب من وكالة الطاقة

(١) المرجع السابق، ص ص٦-٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذرية، مجرد دور استرشادي للتدليل والاستشهاد على ما تعتبره واشنطن انتهاكات وخروقات من جانب إيران في الشأن النووي، مما ينذر بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ربما تضطلع بدور مشابه للجنة التفتيش على الأسلحة العراقية، رغم الفوارق الكبيرة بين حالتي العراق وإيران، وكذلك بين صلاحيات وطبيعة كل من لجنة التفتيش والوكالة، إلا أن الأمر الواقع الذي حدث بالنسبة للجنة التفتيش أنها كانت مخولة صلاحيات واسعة فيما يتصل بالجانب الفني والتقني من البرنامج التسليحي العراقي، وكانت تحيل ما تسجله من وقائع وما تقيمه من أوضاع بمنظورها الفني إلى مجلس الأمن لاتخاذ القرار.

ومع إحالة ملف إيران النووي إلى المجلس قبل توصل الوكالة إلى قرار نهائي وقاطع بأن طهران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، فإن دور الوكالة في المرحلة المقبلة سينحصر ويتقلص إلى ما يقترب كثيراً من الدور الذي قامت به لجنة التفتيش على أسلحة العراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشروط والضوابط التي تخضع لها قرارات الوكالة وإجراءاتها في التعامل مع الدول التي لها برامج نووية قائمة أو محتملة، هذه الشروط والضوابط لن يُعمل بها لأن الملف برمته خرج من نطاق الوكالة، وكل ما ستقوم به الوكالة هو تقديم توصية أو رفع تقرير عن مدى التزام طهران أو استجابتها لمطالب الوكالة، وليس اتخاذ قرار في شأن هذا الالتزام أو تقييم مدى الاستجابة له [١].

وإذا ما عدنا إلى نظرية المُهل وتأثيرها على القرار الإيراني، فإن ما حدث من ردود فعل إيرانية على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ (٢٠٠٦/١٢/٢٤) يدل على أن طهران ماضية في برنامجها رغم التهديدات، وقد خرجت من دائرة المناورة في سبيل كسب الوقت حين أعلن في طهران أن إيران ستكون جاهزة في فبراير ٢٠٠٧ للدخول في النادي النووي.

---

(١) راشد، سامح، (٢٠٠٦). **الملف النووي الإيراني.. ساعة الصفر تقترب**، موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت:
***http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Archive/Index.asp?CurFN=excl3.htm&DID=8718***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الجدل حول أهمية أعمال التفتيش والمراقبة التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد أثار مشكلة كبيرة تتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي تنص على حق الدول بامتلاك المفاعلات النووية والتكنولوجية النووية بشرط خضوعها للتفتيش والرقابة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١]، ولكن ما يجري على أرض الواقع هو قيام الوكالة الدولية بالتفتيش فقط على المنشآت المصرح بها، والتي تحوي مواد نووية مصرح عنها، ولا يتضمن التفتيش الدقيق –كما يشير كوردزمان– لأية منشآت أخرى أكثر من مجرد تقرير ما إذا كان الوجود الفعلي للمنشأة مكرساً لإنتاج الأسلحة، ومن هنا فإن من الصعب على الوكالة الدولية أن تؤكد وجود برنامج إيراني للأسلحة النووية أو تنفيه[٢].

**ثانياً: الاتحاد الأوروبي**

أعلن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن الاتحاد الأوروبي[٣] لا يمانع في ممارسة إيران حقوقها المشروعة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، شريطة التزامها بالشروط التي نصت عليها معاهدة منع الانتشار النووي. وللخروج من هذا المأزق، يجب على إيران أن تسعى لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاتفاق على القدر المسموح به في عمليات تخصيب اليورانيوم لأغراض البحث والأغراض السلمية، والبعد عن أنشطة التخصيب الأخرى الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية [٤].

وكما ذُكر سابقاً، فإن الاتحاد الأوروبي ممثلا بالترويكا الأوروبية قد تولى مجمل التعاطي الدولي مع الملف النووي الإيراني، والتي كان أخرها رزمة الحوافز التي عرضها خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، خلال زيارته لطهران في ٦ يونيو ٢٠٠٦، والتي جاء الرد الإيراني عليها ملتبساً وغامضا، إذ تضمن مائة سؤال حول

---

(١) المادة الرابعة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨.

(٢) كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٣) للتفصيل عن الدور الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني، أنظر: بيلز، أليسون، (٢٠٠٦). الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي: حالة اختبار إيران، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٢٨، ص ص ٢٧– ٣٦.

(٤) المرشد، الملف النووي الإيراني بين الحق الإيراني والتخوف الغربي، مرجع سابق، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض النقاط التي تضمنها عرض القوى الكبرى، وطلبت إيران من خلاله جدولا زمنيا لتطبيق الحوافز الاقتصادية والأمنية، وتفاصيل عن دور إيراني محتمل في ترتيبات إقليمية أمنية، في حال موافقتها علي العرض. وفي الوقت نفسه، رفضت إيران الطلب الرئيسي لمجلس الأمن بوقف مسبق لعمليات تخصيب اليورانيوم، لكنها ألمحت إلى إمكانية الحد منها، مرجئة ذلك لمفاوضات جادة أبدت الاستعداد لها منذ يوم ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦[١].

غموض الموقف الإيراني من رزمة الحوافز بدا جليا في أكثر من مناسبة، الأولى: إعلان الرئيس محمود أحمدي نجاد عن خبر سار إلى الشعب الإيراني في ٢٦ أغسطس – أي قبل خمسة أيام من انتهاء مهلة مجلس الأمن التي حددها لإيران لتوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وإلا واجهت عقوبات– بافتتاح مرحلة جديدة في مفاعل آراك، معلنا أن المفاعل أصبح جاهزا لإنتاج الماء الثقيل والمضي في استكمال المنشآت النووية، مؤكدا في الوقت نفسه أن البرنامج النووي الإيراني لا يوجه تهديدا إلي أي دولة، حتى إسرائيل. أما المناسبة الثانية فهي استباق إيران الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، لطهران في ٢ سبتمبر ٢٠٠٦، والتي تزامنت مع إجراء مناورة ضربة ذي الفقار الجوية، بالتشديد على أنها ستدافع بحزم عن أهدافها النووية، والتهديد بإعادة النظر في سياسة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حالة فرض عقوبات عليها[٢].

وكانت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل قد حددت الموقف الألماني من الملف النووي الإيراني بالتأييد الكامل لفرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، رغم إقرارها بأن الرد الإيراني غير مرض وأن العبارة الحاسمة التي كنا ننتظرها وهى إيقاف تخصيب اليورانيوم – كانت غائبة عن الرد الإيراني.

---

(١)ناجي، محمد عباس، (٢٠٠٦). **الملف النووي الإيراني: مرحلة تقريب المسافات**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، ص ص١٧٧–١٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكرر هذا التصريح وزير الخارجية الفرنسية "فيليب دوست بلازى" على الرغم من قوله أيضاً أنه من المهم تفادى تصعيد صراع مع إيران والعالم الإسلامي، واعتبر أن الرد الإيراني غير مرض في الوقت الحالي، ولكن أسوأ شيء يمكن اقترافه هو التصعيد نحو مواجهة مع إيران والعالم الإسلامي من جهة، والغرب من جهة أخرى. وقال :"إن هذا سيكون بمثابة صدام الحضارات الذي تقف فرنسا اليوم وحيدة بشكل عملي في محاولة تفاديه"(١).

ولكن الأجواء الإيجابية التي أعقبت مباحثات علي لاريجاني والمنسق الأعلى للسياسة الأوروبية خافيير سولانا في فيينا يومي ٩ و ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦، والسعي الإيراني الأوروبي لتقريب وجهات النظر بينهما، يكشفان عن إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية لأزمة الملف النووي الإيراني، يتم بمقتضاه السماح لإيران بتنفيذ عمليات محدودة لتخصيب اليورانيوم، أو تعليق عمليات التخصيب بصفة مؤقتة، لمدة شهر أو شهرين، مقابل تقديم حوافز تكنولوجية واقتصادية متميزة، ودور إقليمي أكبر لطهران في المنطقة(٢).

**ثالثاً: الولايات المتحدة**

يُعدّ الخلاف الإيراني الأمريكي حالة فريدة لم يشهد التاريخ الدبلوماسي مثلها من قبل، حيث ترى واشنطن أن بينها وبين إيران عداءً استراتيجياً عميقاً، بعد أن أطاحت الثورة الإيرانية عام١٩٧٩م، بكل المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد قضت على نظام الشاه أحد المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية فيها، ولنظامها الدفاعي ضد الاتحاد السوفيتي وأرست نظاماً دينياً شديد العداء للولايات المتحدة.

وهناك العديد من الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تناصب الجمهورية الإيرانية العداء، وتسعى للانتقام منها، واعتبارها قطباً من أقطاب ما أطلقت عليه محور الشر. ولما كانت تهمة حيازة أسلحة الدمار الشامل والتهديد بها بما يخلّ بالأمن والسلم الدوليين ويعرّضه للخطر هي التهمة المناسبة، استناداً لسعي إيران لامتلاك الطاقة النووية؛ فقد سعت الولايات المتحدة للترويج لفكرة أن لدى إيران برنامجاً تسليحياً نووياً موازياً لما تقوم به من أنشطة سلمية(٣).

---

(١) سويلم، حسام، (٢٠٠٦). ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة؟، **مختارات إيرانية**، العدد ٧٥، ص٧٨.

(٢)ناجي، الملف النووي الإيراني: مرحلة تقريب المسافات، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٣) محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ذلك اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني بالتشدد والتصعيد إذ لم يبد الأمريكيون من جانبهم أية رغبة جادة في اعتماد السبل الدبلوماسية كآلية لتسوية مسألة البرنامج النووي الإيراني، ذلك أن المفاوضات الإيرانية – الأوروبية بشأن البرنامج النووي الإيراني لم تشهد مشاركة أمريكية. وعندما نجحت هذه المفاوضات، التي دامت قرابة عامين في الوصول إلى اتفاق مبدئي لوقف برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران في منتصف نوفمبر ٢٠٠٤، فإن هذا الاتفاق لم يلق ترحيباً من واشنطن التي اعتبرته خطوة لا بأس بها، وإن لم تكن فاعلة أو مؤثرة، مع الاتجاه نحو التقليل من أهمية الاتفاق الإيراني مع الترويكا الأوروبية، إذ أكدت رئيسة بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقب الاتفاق مباشرة على أن مثل هذه الخطوة ليست سيئة، ولكنها لن تفضي إلى إيجاد تسوية نهائية للأزمة النووية الإيرانية؛ لأنها لا تعدو أن تكون مناورة إيرانية لكسب المزيد من الوقت حتى يتسنى لطهران استكمال نشاطات برنامجها النووي العسكري سراً، والإفلات من أي تصعيد عسكري أمريكي أو إسرائيلي ضدها، ولذلك سعت الولايات المتحدة دائماً لرفع ملف إيران إلى مجلس الأمن [١].

ويمكن تلخيص السياسة الأمريكية في التعامل مع الملف الإيراني، وملاحظتها من خلال الضغوطات التي مارستها منذ نهاية العام ٢٠٠٥، ومن خلال تسريب أربعة سيناريوهات باتت الإدارة الأمريكية تناقشها للتعامل مع طهران في حالة عدم انصياعها للمطالب الأمريكية، وهي:

١- توجيه ضربة عسكرية للحرس الثوري الإيراني، ومن ثم تحرير رسالة قوية إلى المؤسسات المحسوبة على المتشددين في النظام الإيراني بأن واشنطن لن تتهاون أمام تهديداته على أمل أن تقوى مثل هذه الضربة الجناح المعتدل وربما تدفع في النهاية إلى عودة إيران إلى التفاوض من مركز أقل قوة.

٢- قصف المنشئات النووية الإيرانية أو أكبر عدد منها لتعطيل العمل فيها لسنوات قادمة. والمعروف أن المخابرات الأمريكية قد حددت قرابة مائة موقع يعتقد أنه تتم داخلها عمليات

---

(١) أبو طالب، حسن (محرر)، (٢٠٠٥). **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) : التفاعلات الإقليمية:** إيران وأمريكا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص٢٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة بإنتاج الأسلحة النووية من بين ٣٠٠ موقع تمت دراسة إمكانية تدميرها داخل الأراضي الإيرانية.

٣- القيام بعملية غزو سريعة لا تستغرق إلا أسابيع قليلة وتهدف إلى الإطاحة بالنظام الحاكم هناك ثم الارتداد سريعا وترك البلاد في حالة فوضى لا تسمح بأي احتمالات لاستئناف برامج تسليحية عامة وبرامج إنتاج قنابل نووية خاصة.

٤- إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لعملية قصف المنشآت النووية الإيرانية مع توفير الدعم اللوجستي والحماية من الإدانة الدولية لاحقا(١).

كان الموقف الإيراني من هذه التهديدات واضحاً وصريحاً وحاداً بنفس الوقت، حيث صرحت طهران في أكثر من مناسبة عن رفضها سياسة الضغط والتهديد الأمريكية، وحذرت إسرائيل من القيام بأي محاولة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية، وأكدت أن الرد سيكون عنيفاً جداً على مثل هذه المحاولات سواء أكانت أمريكية أو إسرائيلية. كما لم تنسى إيران توظيف سلاح النفط في مواجهة هذه التهديدات، إذ حذر المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي في يونيو ٢٠٠٦، الولايات المتحدة من أن إيران قد تستخدم النفط سلاحاً لمواجهة أية ضغوط أو هجوم عليها، قائلاً: "إذا ارتكبتم خطأ واحداً في حق إيران، فمن المؤكد أن التزويد بالطاقة سيكون في خطر كبير"(٢).

وبالعودة إلى السيناريوهات الأربعة السابقة، يلاحظ أنها تبدو ممكنة وإن اختلفت حظوظ كل منها في التنفيذ، طبقا للصعوبات الفنية والسياسية لكل منها. ولكن يبقى أن إيران ما يزال أمامها فرصة لتفكيك الأزمة بالتشديد على الحصول على كافة الضمانات التي سيتم في مقابلها تحويل البرنامج النووي الخاص بها إلى برنامج سلمى بشكل واضح ولا لبس فيه. فالولايات

---

(١) عكاشة، سعيد، (٢٠٠٥). مأزق المشروع النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد ٦٣، ص٨٠ .

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٥١، ٥ يونيو ٢٠٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة لن تسمح لإيران باستخدام سياسة الغموض النووي الذي تبنته إسرائيل وما زالت والذي رضيت عليه الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيون [١].

ورغم ذلك يرى العديد من المحللين ضرورة الاعتراف بأن الولايات لا تملك خيارات عديدة للتعامل مع الملف النووي الإيراني، فهي ليست في وضع يمكنها من شن حرب على المواقع النووية الإيرانية، ولا هي في وضع يسمح لها بتدخل عسكري شامل لتغيير النظام الإيراني لأن المزاج الأمريكي في الداخل مختلف جداً عنه عشية اجتياح القوات الأمريكية لبغداد. فمعطيات المشهد السياسي والأمني والعسكري والدولي تؤكد أن الخيار المثالي للولايات المتحدة هو أن تترك الحال على ما هو عليه بالنسبة لإيران والتركيز على العراق، فهي بحاجة إلى إيران في حل الكثير من مشكلات العراق، وسوف تتجاوب إيران خصوصاً إذا جُنبت العقوبات الدولية والتعاطي مع ملفها وفقاً لمقتضيات البند السابع، كما أن إيران لديها القدرة على المناورة السياسية خلال فترة الصمت الأمريكي، وتستطيع الولايات المتحدة فتح حوار مع إيران من خلال دولة ثالثة ربما تكون من دول الخليج، ولن تمانع إيران نظرياً بحوار كهذا لأنه يكسبها الوقت للتقدم بشكل كبير في برنامجها، فهي تعرف جيدا أن الصمت الأمريكي تكتيكي وليس استراتيجياً[٢].

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) الطاير، عبد الله بن موسى، (٢٠٠٦). منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية ، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢١، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**رابعاً: مجلس الأمن الدولي**

جاء تعامُل مجلس الأمن الدولي مع ملف إيران النووي على مراحل، بدأت بلفت الانتباه وحثّ إيران على احترام تعهداتها والتعاون الكامل مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الأسلوب كان محور البيان الرئاسي الذي صدر عن المجلس في التاسع والعشرين من مارس من عام ٢٠٠٦، ثم تبعته المرحلة الثانية التي تمثلت بصدور إنذار محدد جاء عبر قرار مجلس الأمن الدولي (رقم ١٦٩٦) الصادر في الحادي والثلاثين من يوليو ٢٠٠٦، والذي منح إيران مهلة شهر واحد (تنتهي في الحادي والثلاثين من أغسطس ٢٠٠٦) للاستجابة لطلبات الوكالة الدولية المتمثلة بالتعاون التام والتعهد بالتخلي كلياً عن عمليات تخصيب اليورانيوم والنشاطات الأخرى المرتبطة بها[١].

وفي الحقيقة، لم يأتِ قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي صدر في الرابع من فبراير ٢٠٠٦ بتحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، بمفاجأة كبيرة لكل متابع لتطورات الخلاف والمواجهة بين إيران والمجتمع الدولي الدائر حول حقيقة النوايا والمضمون الشامل لبرنامج الدولة النووي. فالوكالة الدولية تعلمت دروساً قاسية، وعانت من فقدان المصداقية خلال الأعوام السابقة عبر إخفاقها في اكتشاف وتحديد دوافع البرنامج النووي العراقي ثم في فشلها في التعامل مع نشاطات البرنامج النووي لكوريا الشمالية. لذا، فإن الإستراتيجية الجديدة للوكالة تقوم على أساس أن الشك الناجم عن الغموض والمراوغة اللذين تمارسهما أية دولة من الدول الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يُعَد سبباً كافياً للتحرك ضدها بحزم. وهنا، يكمن المحور الأساسي للمواجهة بين إيران والوكالة الدولية، ومن ثم مجلس الأمن الدولي[٢].

---

(١) بن صقر، عبد العزيز، (٢٠٠٦). إيران ومجلس الأمن الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٤، ص٥٨.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ الذي وافق عليه أعضاء المجلس بالإجماع، ليتضمن فرض عقوبات على إيران نتيجة لرفضها الانصياع لمطالب وقف أنشطتها النووية. حيث دعا القرار إلى تعليق الأنشطة النووية الإيرانية الحساسة في مجال الانتشار النووي مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها(١).

**خامساً: إسرائيل**

يرتكز الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني على نقطتين تحاول من خلالها أن تثير الرأي العام العالمي ضد هذا الملف(٢):

**الأولى:** أن خطورة الملف النووي الإيراني تعود إلى قوة الجمهورية الإسلامية داخل المنظمات الدولية، وكأن الرؤية الإسرائيلية تريد أن توجه الانتباه إلى الموقفين الروسي والصيني المؤيد لحد ما لإيران وأنهما يلعبان دورًا في منع إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن.

**الثانية:** الربط بين ما تطلق عليه التساهل في الموقف الأوروبي، وإنجاز إيران لجزء كبير من برنامجها النووي.

ورغم ذلك فقد جاء رد الفعل الإسرائيلي على إعلانات إيران المتتالية حول التقدم في برنامجها النووي حذراً جداً، حيث علق مسئولون إسرائيليون على البرنامج النووي الإيراني، رغم كونه يشكل تهديداً لها فإن الدبلوماسية هي السبيل الأمثل لكبح جماح إيران. وأوضح شيمون بيريز أنه رغم ما يثيره ذلك من قلق وإحباط، إلا أنه ينبغي التحلي بالصبر، وأن الولايات المتحدة، وضعت هذه القضية على رأس أجندتها، وعلى إسرائيل ألا تشارك فيها. أما رئيس الأركان العامة لإسرائيل الجنرال دان حالوتس فقد اعتبر أن إيران اتخذت خطوة كبيرة إلا أن أمامها طريقاً طويلاً حتى تصل إلى إنتاج قنبلة نووية، وستستغرق وقتاً حتى تمتلك قدرة نووية، وخلال هذا الوقت سيفتح حوار لوقف البرنامج. وإنه حتى لو استطاعت إيران إنتاج

---

(١)منشورات الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الدولي، القرار S/RES/1737(2006) ، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢) البسيوني، سمير زكي، (٢٠٠٦). هل تمنع الدبلوماسية إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ **مختارات إيرانية**، العدد ٦٦، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس حربية نووية، فإنه لم يتضح بعد أن إسرائيل ستكون هدفها الأول. وكان رد فعل وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيبى ليفينى) متشائماً، حيث ذكرت أنه لم يعد يوجد وقت للمفاوضات بين المجتمع الدولي وإيران بشأن ملفها النووي، مشيرة إلى أن نظام الحكم الإيراني لا يهدد إسرائيل فقط بل كل المجتمع الدولي ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يدينها بشدة وينفذ قراره بفرض عقوبات عليها(١).

ويحرص المسئولون العسكريون والسياسيون في إسرائيل على تجنب التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية. وقد رجح مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين أن يتوصل الإيرانيون إلى امتلاك السلاح النووي في غضون ثلاث سنوات، وأوضح بأن إسرائيل لم تفاجأ بالإعلان الإيراني، مشيراً إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلى إقناع المجتمع الدولي بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظراً لأن تخصيب اليورانيوم أصبح واقعاً في إيران. وأضاف أنه يأمل في ألا يقع المجتمع الدولي في شرك جديد نصبته إيران، وأن يعجل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف بالبرنامج الإيراني النووي. وفى الوقت نفسه، قلل رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي (جيورا إيلاند) من أهمية الإعلان الإيراني. وأن هذا الإعلان لا يعنى أن إيران تمتلك التكنولوجيا الضرورية لامتلاك سلاح نووي(٢).

وتشير العديد من الدراسات الإسرائيلية إلى أن إيران تشكل خطراً نووياً عظيماً على إسرائيل ويجب مواجهته باستراتجيات واضحة ومحددة سواء سياسياً أو عسكرياً وبالتعاون مع الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. فقد حذرت دراسة إستراتيجية صادرة عن مركز يافا للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب تحت عنوان (السلاح النووي الإيراني خطر داهم على إسرائيل) أن إيران تمتلك القدرة الكافية على إنتاج سلاح نووي ولديها الكثير من المفاعلات النووية. وما دام أنها تمتلك قوة صاروخية طويلة المدى، فبمقدورها أن تحمل رؤوسا نووية تؤدى إلى دمار شامل لإسرائيل. وأضافت الدراسة انه رغم الرقابة الدولية

---

(١) سويلم، ماذا بعد إعلان إيران نووية؟، مرجع سابق، ص٦٨ .

(٢) المرجع السابق، ص٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على سلاح إيران النووي، إلا أن الطبيعة الجغرافية لهذا البلد واتساع مساحته تجعله قادرا على إخفاء الكثير مما يمتلك من مقدرات نووية [١].

وقد توصل المحللون الإسرائيليون إلى أن سياسة إسرائيل طويلة المدى القائمة على الردع الغامض من الممكن أن تستبدل بإستراتيجية أخرى لمواجهة الخطر النووي الإيراني، وتتمثل هذه الإستراتيجية بالقدرة على توجيه ضربة عسكرية ثانية (القدرة على تحطيم العدو بعد امتصاص ضربته الأولى) وانتقال لهذه الإستراتيجية يتطلب القيام باختبارات عدة. كما لاحظ المحللون الإسرائيليون أن مساعي إيران لامتلاك أسلحة نووية من الممكن أن يؤدي إلى الدخول في سباق تسلح إقليمي كبير في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية[٢].

**سادساً: الموقف التركي**

جاء الموقف التركي من الملف النووي الإيراني، على لسان رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي، عندما قال: "نحن في تركيا لا ننظر بقلق إلى تنامي الدور الإيراني في المنطقة كما يتصور بعضهم أو يحاولون إقناعنا. من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها. وإيران لا تسعى إلى إحداث خلل في معادلات المنطقة. فالحرب على العراق وفي فلسطين وراء هذا الخلل"، وعن محاولتها امتلاك السلاح النووي قال: "ليس لدينا قناعة أن إيران تريد امتلاك السلاح النووي، هي تريد امتلاك تكنولوجيا الطاقة النووية وهذا حق مشروع لها ولغيرها" ، وعندما سئل عن الموقف التركي إذا امتلكت إيران السلاح النووي، فأجاب: "هذا سؤال يتعلق بالجانب العسكري وليس لدي إجابة على ذلك". ويلاحظ أن أردوغان ينطلق من موقفه من تحليل علمي وموضوعي، إذ أن تركيا دولة محورية في المنطقة، وتجاور إيران ولها مصالحها في المنطقة ولو كان التنامي الإيراني سياسياً وعسكرياً ومذهبياً سيشكل خطراً عليها أو على دول المنطقة لكان الموقف التركي في مواجهة هذا التنامي واضحاً ومعلناً[٣].

---

(١)عدوان، بيسان، **إيران النووية في مؤتمر هرتسليا الخامس**، مختارات إيرانية، العدد ٥٤، يناير ٢٠٠٥م، ص٧٧.

(٢) البسيوني، هل تمنع الدبلوماسية إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ مرجع سابق، ص١٧.

(٣) سليم عبود، سليم، أبعاد«التجييش» الأميركي على إيران، صحيفة الوفاق، العدد ٢٦٤٣، ٦ نوفمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لحسم صراع خفي وتنافسي بين تركيا وإيران لاستقطاب دول آسيا الوسطى والناطقة باللغة التركية بعد انفراط عقدها مع الاتحاد السوفيتي، حيث تسعى إيران لاستبعاد النفوذ التركي منها والاستفادة من ثرواتها ودورها المستقبلي وموقعها الإستراتيجي الذي يكسب إيران عمقا وبعدا دوليا وقوة إقليمية، خاصة أن إيران تبدو معزولة بين عمالقة على الصعيد البشري والاقتصادي سواء الهند أو باكستان أو روسيا أو تركيا وأوروبا أو العرب. كما أن هناك صراعا خفيا أيضا إيرانيا– تركيا على العراق لمد النفوذ إليه(١).

وفي التدقيق في هذه المواقف يلاحظ حجم الاتفاق الدولي حول معارضة أي امتلاك إيراني لبرامج تسلح نووية خصوصاً من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن الدولي وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن من الواضح أن الموقف الدولي من الطبيعي أن يسير باتجاه واحد، وهو الاتجاه المتمثل بمعارضة الطموحات الإيرانية النووية، ويعزز هذا الموقف الدولي، الدور الذي تلعبه فرنسا في الاتحاد الأوروبي لتشكيل موقف أوروبي موحد وقوي معارض بشدة لبرامج التسلح النووي الإيرانية.

أما بالنسبة لإسرائيل، فليس من المستغرب حجم المعارضة الإسرائيلية لأي طموح نووي إيراني، نتيجة للتخوف الشديد من امتلاك إيران للسلاح النووي، الذي سيضع إسرائيل لأول مرة في تاريخها في مواجهة خطر التدمير الشامل، بعد أن ظنت أنها انتهت من التهديد العسكري العراقي الذي عاشته لفترة طويلة من الزمان.

أما بالنسبة للدور التركي في هذا الملف، فهو دور حيادي نوعاً ما، نظراً لأن تركيا تكاد تكون خارج حسابات توازن القوى في المنطقة، نظراً لاهتماماتها الأوروبية، حيث تضع أولوية الانضمام للاتحاد الأوروبي، قبل أي أولوية إقليمية، كما أن القدرات العسكرية التركية وكذلك تحالفاتها الخارجية تؤهلها لمواجهة أي خطر أو تهديد إقليمي.

---

(١) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية، **مجلة العصر**، موقع المجلة على الإنترنت: ***http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=7482***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الخاتمة والاستنتاجات**

شكل الملف النووي الإيراني، أحد أهم القضايا الخليجية في السنوات الأخيرة، حيث بدأ يظهر جلياً أن الطموح النووي الإيراني الذي بدأ يتجسد على أرض الواقع، لن يتوقف على امتلاك الطاقة النووي السلمية، ولكنه سيمتد إلى بناء ترسانة عسكرية نووي، مما يعني تهديد أمن واستقرار منطقة الخليج برمتها، إضافة إلى احتمالية دخول دول المنطقة في حالة من سباق التسلح النووي، أو السعي للحصول على مظلة أمنية نووية من دول كبرى حليفة لدول الخليج العربية.

وجاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى خطورة امتلاك إيران للسلاح النووي الذي سيجعل منها دولة لا يمكن مواجهتها من قبل دول الخليج العربية، مما سيفتح لها المجال لممارسة الدور الذي ترغب به في المنطقة والذي يتناسب بالضرورة مع مصالحها الإستراتيجية، ويتحقق على حساب مصالح دول الخليج العربية. إضافة لتوضيح سياسة إيران في التعامل مع الملف النووي وتطوراته والمواقف الإقليمية والدولية منه.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، هي:

**أولاً:** تستهدف إيران من امتلاك هذه القدرات العسكرية التقليدي منها وغير التقليدي تحقيق مجموعة من الأهداف ولعل من أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع الفعال ضد خصومها والقوى الإقليمية والدولية عموماً، والحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة، في ظل وجود العديد من القوى الإقليمية التي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة ومنها ثلاث قوى تمتلك السلاح النووي وهي إسرائيل والباكستان والهند.

**ثانياً:** نتيجة للتطورات في مجال التسلح الإيراني بات ميزان القوى الإقليمي يعمل بشكل واضح لمصلحة إيران، ففضلاً عن التفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية سابقاً، جاء البرنامج النووي الإيراني ليضاعف من هذا الاختلال، ومن هنا استشعرت دول الخليج العربية هذا الخطر الذي يمكن أن يتهددها بشكلين مختلفين أحدهما مباشر يتمثل باستهدافها من قبل إيران كما استهدفت العراق الكويت سابقاً مستغلة التفوق الواضح في ميزان القوى بين البلدين، أو بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير مباشر من خلال اندلاع المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي على أرض الخليج على شكل حرب خليجية رابعة تدفع دول الخليج العربية ثمنها باهظاً كما حدث في الحروب الثلاث السابقة.

**ثالثاً:** فيما يتعلق بحقيقة الموقف الخليجي من برامج التسلح الإيراني، وتحديداً البرنامج النووي، فقد ظهر من خلال الدراسة أن دول الخليج العربية رغم إدراكها عمق وحجم الأخطار التي تتهددها من هذه البرامج الإيرانية عليها وعلى المنطقة عموماً، إلا أنها اعتبرت القضية قضية خلاف بين إيران والقوى الكبرى، واعتمدت على إدراك هذه القوى الكبرى لمصالحها الإستراتيجية في الخليج وأنها من سيقوم بالتصدي لأطماع إيران النووية. وظهر ذلك جلياً في موقف المملكة العربية السعودية، التي رغم معارضتها الشديدة لبرنامج إيران النووي إلا أنها لا ترغب في توقيع عقوبات عليها وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وتطالب بتسوية هذا الملف من خلال النقاش المباشر بين إيران والقوى الغربية الكبرى.

**رابعاً:** قامت إيران بإدارة ملفها النووي فيما يتعلق بالسياسة المعلنة تحديداً، بشكل ناجح نوعاً ما رغم أنها لم تتمكن من إقناع أحد بأن برنامجها النووي المدني الضخم يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربية، أو أنها لا تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، أو أنها لم تخالف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بإخفاء برنامج موازى يتضمن دورة وقود نووي كاملة في ظل نوايا لم تكن واضحة أبداً، فما قدمته في هذا الإطار هو سند قانوني بأن المعاهدة تتيح لها امتلاك مواد نووية وأنها قصرت في الإبلاغ ولم تخف شيئاً، مع تكرار الحديث عن أنه لا يجب أن ينتقدها أحد.

**خامساً:** يمكن الإشارة إلى عدد من العقبات التي قد تحول دون استمرار إيران في مواصلة برنامجها النووي ومن هذه العقبات:

أ) العقبات التقنية التي تواجه إيران، فوفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية، فإن قاعدة إيران العلمية والتقنية في هذه المرحلة تبقى غير كافية لدعم برامج نووية كبرى. والإيرانيون أنفسهم يدركون أنهم مضطرون للاعتماد على المساعدة الخارجية، ويشجعون الشبان الإيرانيين على دراسة المعرفة التقنية في الخارج. وفي ضوء هذا العائق ربما يمكن القول أن إيران لا تزال تحتاج إلى زمن طويل للحصول على الأسلحة النووية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ب)** المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها إيران، والتي تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الحكومة أن تخصص موارد مالية كبيرة لإنتاج أسلحة نووية.

**جـ)** الضغوط الدولية التي تمارسها دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم قدرات إيران النووية حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أسس تشريعية للعقوبات التي تفرضها سواء على الموردين أو على الدول التي تشارك في انتشار الأسلحة النووية، ولعل من أشهر الأمثلة على هذه التشريعات، قانون منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في إيران والعراق عام ١٩٩٢م، وهو يوسع نطاق العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة على العراق من قبل لتشمل إيران، وهي مجموعة متنوعة من العقوبات توقع على الأفراد والشركات والبلاد التي تساعد عمداً إيران أو العراق لحيازة أسلحة دمار شامل.

**سادساً:** ولكن كل هذا لا يمنع من أن دول الخليج العربية يجب أن تتخذ موقفاً واضحاً تجاه الخطر العسكري الإيراني سواء بصورتها التقليدية أو النووية، فهي بالمحصلة ليست دولة صديقة جداً، وليست عدوة جداً، ولكن تبقى الخبرة التاريخية للسياسة الإيرانية في الخليج دافعاً لدول الخليج للتحسب من الطموحات نحو الهيمنة التي تمتلكها إيران والتي قد يجعلها السلاح النووي واقعاً ملموساً لا يمكن تغييره أو مقاومته.

وانطلاقاً من هذه النتائج نجد أن على إيران أن تعي بأن استمرار موقفها الغامض من الملف النووي، سيزيد من تعقد الأمور في الشرق الأوسط، فهي بالمقاييس الجيوسياسية اليوم أكثر أمناً من أي وقت مضى، فقد أزيح اثنان من ألد أعدائها نظام صدام حسين في العراق، ودولة طالبان الأصولية، وبذلك تكون الحدود الإيرانية آمنة نسبياً بوجود أنظمة صديقة بديلة عن أعدائها السابقين. ومن هنا يجب على إيران أن تلتفت للتحفظات الخليجية والعربية، وتفتح أبواباً أوسع للحوار مع جيرانها.

فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن تطوير قدرات البرنامج النووي الإيراني يخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، ويجلب التهديدات لأمن دول الخليج، ويزيد من سباق التسلح نحو أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية، ويعطي إسرائيل مبرراً قوياً لاستمرار امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل رغم المطالب المستمرة بإخلاء الشرق الأوسط منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المراجع

## - المراجع العربية

### أولاً: الدوريات

- أبو طالب، حسن، (١٩٩٠). إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠١.

- أبو الفضل، محمد، (٢٠٠٥). إيران والولايات المتحدة مرحلة جديدة من ترتيب الأوراق، **مختارات إيرانية**، العدد ٦١.

- إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٦)، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد ٦٦.

- إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٦). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٥.

- الأشعل، عبد الله، (٢٠٠٥). العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد ٥٨.

- الأنصاري، عبد الحميد، (٢٠٠٦). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد١٨.

- أمين، خديجة عرفة، (٢٠٠٦). مفهوم الأمن الإنساني وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٦.

- باديب، سعيد، (٢٠٠٥). العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٤.

- البدراوي، مغازي، (٢٠٠٦). النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٧.

- البسيوني، سمير زكي، (٢٠٠٦). هل تمنع الدبلوماسية إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ **مختارات إيرانية**، العدد ٦٦.

- بنان، طلال صالح، (٢٠٠٤). إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بن صقر، عبد العزيز، (٢٠٠٦). إيران ومجلس الأمن الدولي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٤.

- بهجت، جودت وجوهر، حسن، (١٩٩٦). عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢١١.

- بيلز، أليسون، (٢٠٠٦). الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي: حالة اختبار إيران، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٢٨.

- تقرير، (٢٠٠٥). أربع دول طورت برامجها النووية خلافاً لرغبة المجتمع الدولي، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢٨١.

- حمادة، أمل، (٢٠٠٣). الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية، **مختارات إيرانية**، العدد ٣٩.

- حمدان، عبد المجيد، (١٩٨٧). النضال من أجل نزع السلاح النووي، **مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم**، العدد ٩٠ .

- الحيدري، محمد، (٢٠٠٦)، الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد١٢١.

- خليل، هاني، (١٩٩٧). استراتيجيات الردع النووي: ظهورها و تطورها، **مجلة معلومات دولية**، العدد ٤٧.

- درويش، فوزي، (٢٠٠٤). العلاقات الأمريكية – الإيرانية: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد ٥١.

- الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٦). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٢.

- رجب، علي محمد، أمريكا و إدارة الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، **مجلة الحرس الوطني**، مج (٢٥)، العدد ٢٥٦.

- رسول، محمد رسول، (٢٠٠٦). الخليج العربي وإيران.. أولوية المبادرة الخليجية في الخروج من الأزمة، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رضوان، رضا عبد الحكيم، (٢٠٠٠). شبح الأسلحة النووية، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢١٧.

- زهران، أحمد أنور، (١٩٩٣). إستراتيجية إستخدام الأسلحة النووية: سباق التسلح النووي والعمليات النووية التكتيكية، **مجلة الدفاع العربي**، مج (١٧)، العدد ١٠.

- الزيات، محمد صفوت، (٢٠٠٦). الخليج النووي.. التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد٢٠.

- سليم، محمد السيد، (٢٠٠٥). تطور العلاقات الهندية – الباكستانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦١.

- سويلم، حسام، (٢٠٠٦). ماذا بعد إعلان إيران نووية؟، **مختارات إيرانية**، العدد ٧٠.

- سويلم، حسام، (٢٠٠٦). ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة؟، **مختارات إيرانية**، العدد ٧٥.

- الشيخ، طارق عادل، (٢٠٠٢). كشمير ورؤى ما بعد ١١ سبتمبر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٤٨.

- الطاير، عبد الله بن موسى، (٢٠٠٦). منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية ، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢١.

- ضاعن، شاهين، (٢٠٠٦). دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٨.

- العاني، مصطفى، (٢٠٠٥). الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٠.

- عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٣). النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١١٤.

- عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٤). النفط والنظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد السلام، محمد، (٢٠٠٥). الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦١.

- عبد القادر، نزار، (٢٠٠٣). إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد ٤٣.

- عبد القادر، نزار، (٢٠٠٥). الدوافع الإيرانية النووية و الجهود الدولية للإحتواء، **مجلة الدفاع الوطني** العدد ٥٤.

- عبد الناصر، وليد، (١٩٩١). الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٠٦.

- عثمان، سيد عوض، (٢٠٠٢). العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد ٢٨.

- عدوان، بيسان، (٢٠٠٥). إيران النووية في مؤتمر هرتسليا الخامس، **مختارات إيرانية**، العدد ٥٤.

- عز العرب، محمد، (٢٠٠٥). انتخاب أحمدي نجاد و" القضايا العالقة " في العلاقات العربية الإيرانية، **مختارات إيرانية**، العدد ٦١.

- العزي، غسان، (١٩٩٨).السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و العولمة، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد ٢٦.

- العسلي، بسام، (١٩٩٦)، التسلح النووي الإسرائيلي و الأمن العربي، **مجلة الدفاع العربي**، مج (٢٠)، العدد ٥.

- العسلي، بسام، (٢٠٠٦). التعاون الخليجي - الايراني وجزر الامارات، **مجلة الدفاع العربي**، السنة ٢٤، العدد٩.

- عشقي، أنور بن ماجد، (٢٠٠٦). أمن الخليج وسبل تحقيقه، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٦.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٦). الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد الثالث والعشرون.

- عكاشة، سعيد، (٢٠٠٥). مأزق المشروع النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد ٦٣.

- علو، أحمد، (٢٠٠٦). سباق التسلّح الدولي: بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، **مجلة الجيش**، العدد ١٥٣.

- علي، نجاح محمد، (٢٠٠٥). البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٢.

- العيساوي، أشرف سعيد، (٢٠٠٦)، معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٦.

- كبة، محمد يحيى، (٢٠٠٠)، نشأة السلاح النووي و تطويره، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢١٨.

- كشك، أشرف محمد، (٢٠٠٤). أمن الخليج بعد حرب العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥.

- كوخ، كريستيان، (٢٠٠٦). عام صعب على أمن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد٢٠.

- الكيلاني، هيثم، (١٩٩٥). مشروع النظام الشرق الأوسطي في بُعده الأمني، **مجلة أبعاد**، العدد ٤.

- محمد، محمد عبد الله ، (٢٠٠٥). قراءات في أيديولوجيا النظام السياسي الإيراني، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٤.

- محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، **كراسات استراتيجية**، العدد ١٤٩.

- محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمدي نجاد، **مختارات إيرانية**، العدد ٦١.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- مخيمر، أسامة فاروق، (٢٠٠٥). الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، **مختارات إيرانية**، العدد ٥٩.

- المرشد، أحمد، (٢٠٠٦). الملف النووي الإيراني بين الحق الإيراني والتخوف الغربي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٨.

- ناجي، محمد عباس، (٢٠٠٦). الملف النووي الإيراني: مرحلة تقريب المسافات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٦.

- ناصر هاديانجازي، (٢٠٠٥). موقف إيران المحتمل من مشروع: (الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل)، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ١٤.

- نوفيل، دومينيك، (٢٠٠٦). الواقع النووي في آسيا، ترجمة محمد ياسر منصور، **مجلة الحرس الوطني**، العدد ٢٩١.

- هيلترمان، جوست آر، (٢٠٠٥). وضع إيران النووي وجروح الحرب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٦.

- Nasr, Vali., (2006), When the Shiites Rise, **Foreign Affairs**, Vol. 85, Issue 4, p58-74

**ثانياً : الكتب**

- أبوعيانة، فتحي، (١٩٨٣). **دراسات في الجغرافيا السياسية**، بيروت، دار النهضة العربية.

- أبي عاد، ناجي وجرينون، ميشيل، (١٩٩٩). **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، ترجمة محمد النجار، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

- أحمد جلال، التدمري، (١٩٩٧). **الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية** ، وزارة الإعلام والثقافة، أبو ظبي، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأسطل، كمال، (١٩٩٩). **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الأشعل ، عبد الله ، (١٩٩٩) . **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية** ، (ط١) ، لندن : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

- آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (١٩٩٧). **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- باديب، سعيد، (١٩٩٤). **العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٣٢م – ١٩٨٣م** ، لندن: مركز الدراسات الإيرانية والعربية.

- بدوي، محمد طه، (١٩٧٢). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة.

- بركات، نظام وآخرون، (١٩٨٩). **مبادئ علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

- البستكي، نصرة عبد الله، (٢٠٠٣). **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- التدمري، أحمد جلال، (١٩٩٩). **إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين "العهد البهلوي وعهد الجهورية الإسلامية" ومتطلبات التغيير**، في: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

- التميمي، عبد المالك خلف، (١٩٨٣). **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- الحديثي، نزار عبد اللطيف، (١٩٨٢). **العلاقات العربية- الفارسية: دراسة تاريخية**، لندن: دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع.

- الحديثي، هاني إلياس، (١٩٩٨). **سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحديثي، هاني إلياس، (١٩٨٢). **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد: دار الرشيد للنشر.

- الحسن محمد ابراهيم، (١٩٨٧). **الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية**، الرياض: مكتبة الخريجين.

- الحسيني، سليم، (١٩٩٠). **أمن الخليج: دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت**، بيروت.

- الحسيني، سليم، (١٩٨٧). **مبادئ الرؤساء الأمريكيين**، لندن: المركز الإسلامي للأبحاث السياسية.

- حسنين، عبد النعيم محمد، (١٩٨٨). **ماذا بعد البصرة: تحليل علمي للحرب الإيرانية ـ العراقية**، القاهرة: المكتب العربي الإسلامي.

- الحضرمي، عمر، (٢٠٠٣). **العلاقات الأردنية السعودية**، عمان: دار مجدلاوي.

- حقي، عبد المجيد اسماعيل، (١٩٧٤). **الوضع القانوني لاقليم عربستان في ظل القواعد الدولية**، القاهرة.

- الداؤد، محمود على (١٩٨٠). **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، بغداد: مطبعة الإشارة.

- الدوري، عبد العزيز، (١٩٩٦). **العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين**، ندوة العلاقات العربية– الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ربيع، حامد، (١٩٨٤). **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط** ، القاهرة: دار الموقف العربي.

- رجب، يحي حلمي، (١٩٨٩).**الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، الكويت: مكتبة دار العروبة.

- الرمضاني، مازن إسماعيل، (١٩٩٢). **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد: دار الحكمة.

- الريحاني، أمين (١٩٢٤). **ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية**، بيروت: دار الريحاني، ص٧٢١.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- الريس، رياض تجيب، (١٩٨٧).**الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، لندن، رياض الريس.

- السبكي، آمال، (١٩٩٩). **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠.

- سلمان، رشيد سلمان، (١٩٨٨). **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، بيروت: دار الطليعة.

- سليم، محمد السيد، (١٩٩٨). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- سليم، محمد السيد، (٢٠٠٢)، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الأمين.

- الطحاوي، عبد الحكيم، (٢٠٠٤). **العلاقات السعودية-الإيرانية:وأثرها في دول الخليج العربية (١٩٥١-١٩٨١)**، الرياض: مكتبة العبيكان.

- عباس، عبد الرزاق، (١٩٧٦). **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، بغداد: مطبعة اسعد.

- عطية، ممدوح، (١٩٩٢). **الاسلحة النووية و الكيميائية والبيولوجية في عالمنا المعاصر**، الكويت: دار الصباح.

- العقاد، صلاح، (١٩٨٣). **التيارات السياسية في الخليج**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- العيدروس، محمد حسن، (١٩٨٥). **العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١-١٩٧١**، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

- فتحي، ممدوح أنيس، (٢٠٠٦)، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، أبوظبي.

- فرج، محمد، (١٩٦٦). **الفتح العربي للعراق وفارس**، القاهرة: دار الفكر العربي.

- قاسم، جمال زكريا، (١٩٨٧). **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات**، الكوتي: دار البحوث العلمية.

- قاسم، جمال زكريا، (١٩٩٧). **مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القاسمي، خالد محمد، (١٩٨٥). **الخليج العربي**، الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر.

- القاسمي، خالد محمد، (١٩٨٧). **الخليج العربي في السياسة الدولية: وقضايا ومشكلات**، القاهرة: دار الثقافة العربية دار الشباب.

- القحطاني، شيخة غانم، (١٩٩٧). **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- كوردزمان، أنتوني (١٩٩٦). **القدرات العسكرية الإيرانية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

- مرهون، عبد الجليل، (١٩٩٧). **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر.

- مسعد، نيفين عبد المنعم، (٢٠٠١). **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- مقلد، اسماعيل صبري، (١٩٧٩). **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٤) . **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

- مقلد، اسماعيل صبري، (١٩٩٣). **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: ذات السلاسل.

- مكريدس، روي وتومبسون، كينيث، (١٩٦٦). **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الكتاب العربي.

- الناهي، هيثم غالب، (٢٠٠٥). **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، بيروت: دار العلوم الأكاديمية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- النجار، حسين فوزي، (١٩٥٣). **السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط** ، القاهرة.

- النعيمي، عبد الرحمن، (١٩٩٤). **الصراع على الخليج العربي**، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

- ولبر، دونالد، (١٩٨٥). **إيران ماضيها وحاضرها**، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، القاهرة: دار الكتاب المصري.

- واكيم، سليم، (١٩٦٧). **إيران والعرب: العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ**، بيروت.

- يزدي، بيزن، (٢٠٠٠). **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، القاهرة: الدار الثقافية.

- يونس، منصور ميلاد، (١٩٩١). **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، جامعة ناصر.

**ثالثاً: الرسائل الجامعية**

- الزايد، عطا الله زايد الزايد، (٢٠٠٣). **العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي: ١٩٨٠-٢٠٠٣م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- العدواني، عبد الناصر، (٢٠٠٤). **إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

**رابعاً: فصل في كتاب**

- الراجحي، صالح عبد الله، (١٩٩٩)، العلاقات السعودية – الخليجية ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، **السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مائة عام** . الرياض: وزارة الخارجية السعودية.

- السري، محمد جاسم، (١٩٩٩). السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل: المداخل والإمكانات، في: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، جامعة الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الغربللي، عبد الكريم السيد، (١٩٩٩). الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج، في: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، جامعة الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

- المانع، صالح عبد الرحمن، (١٩٩٩)، العلاقات الخليجية الإيرانية أبان حكم الرئيس محمد خاتمي، في: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، جامعة الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

- المبارك، معصومة، (١٩٩٩). أمن الخليج بين الواقع والتوقعات، في: **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،.

**خامساً: منشورات المؤسسات**

- مركز الأهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية، (٢٠٠٦). **تقرير الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، القاهرة.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٤). **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢م-٢٠٠٣م) : التفاعلات الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٥). **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) : التفاعلات الإقليمية: إيران وأمريكا**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

**سادساً: الصحف**

أ- **الخبر:**

- صحيفة أخبار الخليج، العدد ١٠٤٩٥، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦م.
- صحيفة الرأي، العدد ١٣٢٣٦، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة الرياض، العدد ١٣٠٣٢، ٢٥ فبراير ٢٠٠٤.
- صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٠١، ١٦ يوليو ٢٠٠٦.
- صحيفة الرياض، العدد ١٣٩١٧، ا أغسطس ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة السياسة، العدد ١٣٦٨٤، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٠٣، ١٨ أبريل ٢٠٠٦م.
- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٥١، ٥ يونيو ٢٠٠٦ .
- صحيفة القبس، العدد ١١٨٣٤، ٥ مارس ٢٠٠٦.
- صحيفة القبس، العدد ١١٩٨٢، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .
- صحيفة القبس، العدد ١٢٠٣٩، ٨ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة القبس، العدد ١٢٠٥١، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة القبس، العدد ١٢٠٥٥، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة القبس، العدد ١٢٠٨٤، ٢٣ يناير ٢٠٠٧.
- صحيفة الوطن، العدد ١١١٠٥، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

**ب- غير الخبر:**

- سليم عبود سليم، أبعاد "التجييش" الأميركي على إيران، صحيفة الوفاق، العدد ٢٦٤٣، ٦ نوفمبر ٢٠٠٦.
- عبد الجليل مرهون، الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي: نمط المعوقات البنيوية، صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٦٢، سبتمبر ٢٠٠٦م.
- محمد الخولي، عن اللعبة النفطية الكبرى ، جريدة البيان الاماراتية ، ١٠ إبريل ، ٢٠٠٣.
- صحيفة البيان الإمارتية، علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة، بيان الأربعاء، العدد١٥٠، الأربعاء سبتمبر ٢٠٠٢.
- طارق الحميد، إيران "أصيح في الخليج"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٩٩٨، ١٣ ابريل ٢٠٠٦.
- غسان سليمان العتيبي، السياسة الإيرانية، صحيفة القبس، العدد ١٢٠٤٢، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.
- طلال عبد الكريم العرب، الخنوع العربي والصلف الإيراني، صحيفة القبس، العدد ١٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦.
- حمود عبد الله الرقبة، الخليج العربي، صحيفة الوطن، العدد ١١٠٦٢، ١١ نوفمبر ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**سابعاً: الاتصال الشخصي**

- أحمد علي جنتي، السفير الإيراني في الكويت، ٧ نوفمبر ٢٠٠٦. اتصال شخصي.

- سامي ناصر خليفة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية (فرع الكويت)، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦. اتصال شخصي.

**ثامناً: الإنترنت**

- ايفانزر، غراهام، نيونهام، جيفري، (١٩٩٨). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، موقع مركز الخليج للأبحاث على الإنترنت:

**http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php**

- باروت، جمال، (٢٠٠٦). إيران وخلفيات الأزمة مع أميركا، قناة الجزيرة على الإنترنت:

**www.aljazeera.net/NR/exeres/0CE4098D-5C6C-40CC-981D-8B2ACF6E984F.htm**

- باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة العصر، موقع المجلة على الإنترنت:

**http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=7482**

- تائب، مطيع الله، (٢٠٠٦). الورقة العرقية في إيران.. هل من أزمة قادمة؟، موقع قناة الجزيرة الإخبارية على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٦، على الرابط التالي:

**www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm**

- ثابت محمد، (٢٠٠٤). "الجغرافيا" و"الديموغرافيا" يحرمان إسرائيل من النووي، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت:

**http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/08/article10.shtml**

- خميس، حنان، الأمن القومي العربي، صحيفة دنيا الوطن، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥م، موقع الصحيفة على الإنترنت: **www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=28815**

- راشد، سامح، (٢٠٠٦). الملف النووي الإيراني.. ساعة الصفر تقترب، موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت:

**www.siyassa.org.eg/asiyassa/Archive/Index.asp?CurFN=excl3.htm&DID=8718**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

-الشنقيطي، محمد المختار، الدول العربية في المعادلة النووية الإيرانية، مجلة العصر، ٢٠٠٦/٢/٦م، موقع المجلة على الإنترنت:

**http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=7426**

- الضيع، أحمد، (٢٠٠٦). الاقتصاد: قاطرة التقارب الإيراني الخليجي، إسلام أون لاين على الإنترنت: **http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-45/namaa1.asp**

- عرفة، محمد جمال، (٢٠٠٢). النووي الكوري يقلب الطاولة على أمريكا، إسلام أون لاين على الإنترنت:**www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/10/article17.shtml**

- العلاف، إبراهيم خليل، القُدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، صحيفة دنيا الوطن، ٢٠٠٦/١/٧م، موقع الصحيفة على الإنترنت:

**www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=34594**

- غالي إبراهيم، (٢٠٠٦). هل نجحت أمريكا في احتواء الهند نوويا؟، موقع إسلام أون لاين على الإنترنت: **http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article12.shtml**

- كشك، أشرف محمد، القمة الخليجية ٢٦.. معضلة الأمن مجدداً، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٥/١٢/٢٢م:

**http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/12/article19.shtml**

- موسوعة الساحل الإلكترونية، مشروع توثيقي تاريخي واجتماعي وثقافي للمنطقة المطلة على ساحل الخليج من المملكة العربية السعودية، موقع الموسوعة على الإنترنت:

**www.alsahel.org/index.php?artc=84&c=178&ex=1**

- موسوعة ويكيبيديا على الإنترنت: **http://en.wikipedia.org/**

- همداني، عبد الرضا، (٢٠٠٠).العلاقات السياسية الإيرانية – الكويتية ١٩٦١: ١٩٩٨، نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط الإيرانية (خاور ميانه) العدد الرابع، موقع البينة على شبكة الإنترنت: **www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1889&lang**

- The World FactBook:

**https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ba.html**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# IRAN'S NUCLEAR ARMAMENT AND ITS IMPACT ON THE ARABIAN GULF SECURITY: 1991-2006

**By**

**Hamd Adnan Al-Khaldi**

**Supervisor**

**Dr. Omar Alhadrmi**

## ABSTRACT

The study aimed to identify the changes and geopolitical conditions which result from Iranian continuous armament, specially in the nuclear fields, on the GCC countries, and the Gulf Security at all. In addition to identify the methods and mechanisms which Iran adopt in dealing with nuclear crisis developments.

Study based on two assumptions:

**First**: the more states armament level increased, the more its importance and danger increased.

**Second**: the more state danger increased, the more it create two orbits around it, one fear it, and other resort to, which generate more enemies.

***Study came to some results:***

**First:** by acquisition traditional and untraditional military abilities Iran aims to achieve some goals, the most important are; reaching to effective determent against its opponents, and regional and international powers.

www.manaraa.com

**Second:** as a result of the developments in Iranian armament, the regional power balance become working to Iranian advantage clearly. Hence, Arab gulf states be aware of the threat of the Iranian nuclear weapons, whether direct or indirect.

**Third:** as for the Arab Gulf States position from Iranian armament, specially, nuclear programs, the study shows that Arab Gulf States, consider that the case is a conflict between Iran and great powers, and depended on the perception of these powers of their strategic interests in the Gulf. And they will face the Iranian nuclear ambitions

**Fourth:** Iran wasn't good in operating its nuclear file, specially in its public policy, where it couldn't convince any part that its nuclear program aims to generate electricity power, and it doesn't attempt to possess nuclear weapons.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com